الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم

كلية الأدب العربي والفنون

قسم الدراسات اللغوية والأدبية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات اللّغوية

تخصص: لسانيات تطبيقية

بعنوان:

النّحو الوظيفي بين الدّلالة والتّداول

كتاب نظرية النّحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم لمحمد الحسين مليـــطان

إعداد الطالبة:

✓ بودالي فضيلة

إشراف الأستاذ:

* أ.د: بن عائشة حسين

بن عائشة حسين
أستاذ التعليم العالي
جامعة عبد الحميد بن باديس
- مستغانم -

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
بولحية صابرينة	مستغانم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بن عائشة حسين	مستغانم	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
بوطيبة جلول	مستغانم	أستاذ تعليم عالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025- 2026م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الآداب العربي و الفنون

Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University Abdelhamid Ibn Badis
Mostaganem
Faculty of Arabic Literature And Arts

قسم الدراسات اللغوية والأدبية

رخصة إيداع النسخة النهائية لمذكرة الماستر

أنا الممضي(ة) أسفله الأستاذ(ة): بن عائشة حسين.

الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي

بصفتي مشرفا(ة) على مذكرة الماستر الخاصة بالطالب(ة):

الاسم واللقب: بودالي فضيلة

التخصص: لسانيات تطبيقية لسنة الجامعية: 2025 . 2026

والموسومة: "النّحو الوظيفي بين الدّلالة والتّداول .كتاب نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم لمحمد الحسين مليطان – أنموذجا-.."

أشهد أن الطالب(ة) قد أتم(ت) إنجاز المذكرة وفق التوجهات العلمية والمنهجية المطلوبة، وبعد مناقشتها والأخذ بعين الاعتبار ملاحظات لجنة المناقشة وتصحيحها، أرخص له(ا) بإيداع النسخة النهائية للمذكرة لدى مكتبة الكلية.

مستغانم في: 2026/06/18

إمضاء الأستاذ المشرف

بن عائشة حسين
أستاذ التعليم العالي
جامعة عبد الحميد بن باديس
- مستغانم -

مصادقة رئيس القسم

أ.د غول شهيناز رابح
رئيس قسم الدراسات اللغوية والأدبية

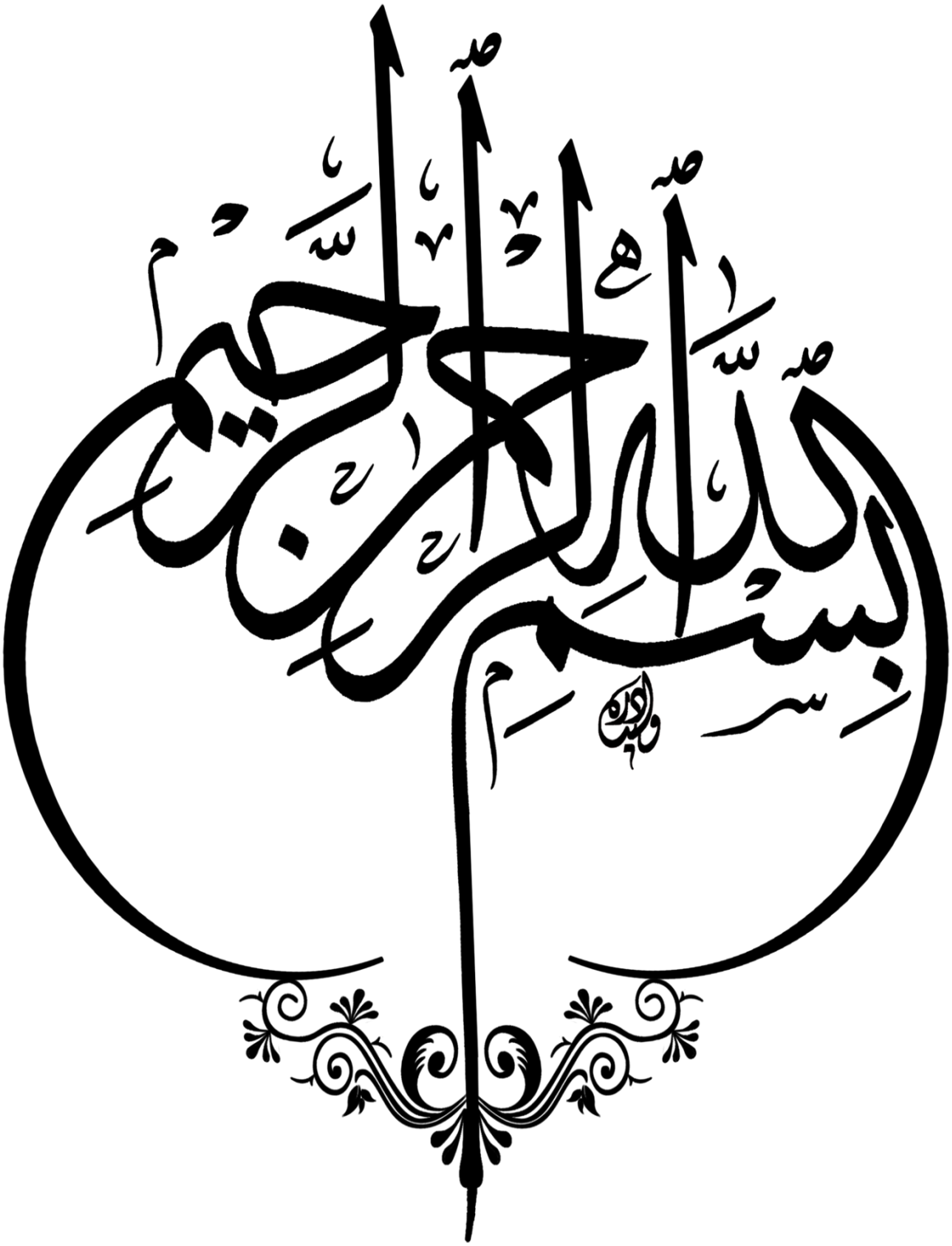
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، فله سبحانه الحمد والشكر على ما أنعم به من توفيق وسداد لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور "بن عائشة حسين"، الذي تفضّل بالإشراف على هذه المذكرة، ولم يبخل عليّ بتوجيهاته العلمية السديدة ونصائحه القيمة، فكان لتشجيعه ومتابعته الأثر البالغ في إنجاز هذا البحث وإخراجه في صورته الحالية، فجزاه الله خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته.

وفي الأخير، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير والصلاح.

والحمد لله رب العالمين.

إهداء

إلى من كانا سبب وجودي بعد الله تعالى، وإلى من غرسا في نفسي حب العلم والاجتهاد، ورافقاني بالدعاء والتشجيع في كل مراحل حياتي...

إلى أبي العزيز، الذي علّمني معنى الصبر والكفاح، وكان سندًا وعونًا لي في مسيرتي العلمية.

وإلى أمي الغالية، نبع الحنان والعطاء، التي سهرت وتعبت وضحّت من أجل أن أبلغ ما أنا عليه اليوم، فكان دعاؤها الدائم مصدر قوتي وأملي.

إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة، الذين أحاطوني بالمحبة والدعم والتشجيع، وكانوا خير سند في مختلف مراحل الدراسة، فكان لوجودهم إلى جانبي الأثر الكبير في تجاوز الصعوبات وتحقيق هذا الإنجاز.

إلى صديقات العزيزات، من رافقنني طيلة المسار الدراسي وكنّا جنبا إلى جنب

أهدي هذا العمل المتواضع، راجيًا أن يكون ثمرة نافعة، وأن يحقق بعضًا مما أطمح إليه.

فضيلة

مقدمـــة

مقدمة

شهد الدرس المعاصر تحولات معرفية ومنهجية عميقة أسهمت في إعادة النظر في طبيعة اللغة ووظائفها وآليات اشتغالها، حيث انتقل الاهتمام من دراسة اللغة باعتبارها نسقًا شكليًا مغلقًا إلى النظر إليها بوصفها أداة للتواصل الإنساني ووسيلة لإنجاز المقاصد التداولية المختلفة. وقد أدى هذا إلى ظهور مجموعة من النظريات اللسانية الحديثة التي ساعدت في فهم اللغة في ضوء وظائفها التواصلية، ومن أبرزها نظرية النحو الوظيفي التي جعلت الوظيفة المحور الأساسي في تفسير البنية اللغوية ومختلف مكوناتها. وقد صاحب هذا الاهتمام بالمصطلح الذي يعد أداة مركزية في بناء المعرفة وتنظيمها، مما جعل دراسته من القضايا الأساسية في البحث اللساني المعاصر.

وانطلاقًا من هذا ،جاءت هذه المذكرة الموسومة بـ: "النحو الوظيفي بين الدلالة والتداول، كتاب نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم لمحمد الحسين مليطان"، بهدف دراسة النحو الوظيفي كنظرية حديثة وما تحمله من مصطلحات عديدة كانت محور الكثير من الدراسات اللسانية العربية، من خلال إبراز وظائف هذه النظرية وما تحمله من المصطلحات التي جمعها صاحب هذا الكتاب على شكل معجم، حيث يعد نموذجًا لدراسة هذه المذكرة.

وتتجلى إشكالية البحث في التساؤل التالي: **إلى أي مدى تعكس نظرية النحو الوظيفي العلاقة بين الدلالة والتداول في البناء المصطلحي؟ وما هي آليات وضعه وكيفية توزيعه بين المستويات التركيبية والدلالية والتداولية؟ وإلى أي مدى أسهم كتاب محمد الحسين مليطان "نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم" في نقل مفاهيم النحو الوظيفي إلى اللغة العربية؟**

تكمن أهمية الموضوع في إبراز العلاقة بين النحو الوظيفي نظريًا وتطبيقاته العملية، مع تيسير مصطلحاته وآلياته للباحث والقارئ بما يعزز فهمها وتوظيفها.

أما أسباب اختيار هذا الموضوع فتمثلت في أسباب موضوعية تكمن في الرّغبة في التعمق واكتشاف نظرية النحو الوظيفي، خاصة وظائفها التي تحمل العديد من المصطلحات، بالإضافة إلى الكشف عن مدى توافقها مع ما تحمله التراكيب اللغوية بمختلف أنواعها ومحاولة تطبيقها.

أمّا الدوافع الذاتية فهي: الميل الشخصي إلى الدراسات اللّسانية الحديثة ولاسيما الاتجاهات الوظيفية التي تربط بين البنية اللّغوية ووظائفها التواصلية، فضلا عن السعي إلى توسيع المعارف البحثية في مجال اللّسانيات الوظيفية والإسهام في استثمار مفاهيمها في الدراسات اللغوية، بالإضافة إلى توافق موضوع الدّراسة مع التخصص العلمي، وهو اللّسانيات التّطبيقية، والطّموح إلى إنجاز دراسة علمية تسهم في تعميق فهم التّطورات الوظيفية الحديثة وإبراز قيمتها في الدّرس اللغوي المعاصر.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسس النظرية الوثيقة التي تجمع بين البنية اللغوية والدلالة والتداول، مع إظهار خصوصية النموذج الوظيفي في شرح وتفسير الظواهر اللغوية مقارنة بالاتجاهات اللسانية الأخرى.

كما تم الاعتماد في هذه المذكرة على المنهج الوصفي التحليلي التداولي، الأنسب لمثل هذه الدراسات، حيث تم وصف وتحليل ما ورد في الفصلين النظريين، ومنهج تداولي يربط بين الدلالة والاستعمال، من خلال تحليل وظائف البنى اللغوية في سياقات مختلفة، وفق تصور وظيفي يربط اللغة بالمعنى والسياق.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مدخل وثلاثة فصول وخاتمة. تناول المدخل الدرس اللساني بين الوصفية والمعيارية من خلال التعريف بهما وذكر تجلياتهما وطرقهما. أما الفصل الأول فخصص لنظرية النحو الوظيفي: مفهومها، نشأتها، المنهج، والأسس التي تبنى عليها، بالإضافة إلى الأبعاد الدلالية والتداولية. أما الفصل الثاني فقد تناول المصطلح وأهميته، وذلك بتقديم مفهومه مع ذكر نشأته وآلياته والفرق بين الكلمة والمصطلح وتعددية الترجمته.

أما الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة تطبيقية من خلال مجموعة من الأمثلة التي تم تطبيق الوظائف اللسانية الثلاثة عليها: التركيبية، الدلالية، والتداولية، بالاعتماد على مجموعة من المصطلحات انطلاقًا من كتاب "نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم" لمحمد الحسين مليطان كنموذج.

وللإحاطة بجميع جوانب دراستنا فقد اعتمدنا مجموعة من المصادر والمراجع أهمّها:

- نظرية النّحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم لمحمد الحسين مليطان.
- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري لأحمد المتوكل.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد) لأحمد المتوكل.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية المقاربة والمعيار لأحمد المتوكل.

أما الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة فقد تمثلت في قلّة المراجع المتخصصة في اللسانيات الوظيفية، بالإضافة إلى كثافة المادة العلمية وتشعّبها خاصة المصطلحات، ممّا تطلّب جهدا محاولة للإلمام بها.

وفي الختام، نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور بن عائشة حسين، الذي لم يبخل علينا بتقديم يد المساعدة وتوجيهاته طيلة مدة إنجاز هذا العمل، والذي كان له بالغ الأثر في إنجازه، فله منا كل الاحترام والامتنان والتقدير.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي وافقت على مناقشة هذا العمل وتصويبه.

بودالي فضيلة

2026/06/09

المدخل: الدرس اللساني بين الوصفية والمعيارية

1- تعريف الوصفية

2- تجليات المنهج الوصفي في الدرس اللساني

3- طرق المنهج الوصفي

4- المعيارية

5- تجليات المنهج المعياري

يُعد الدرس اللساني من أهم مجالات الدراسات العلمية للغة، إذ يمثل أساس فهم الظواهر اللغوية وتفسيرها، سواء على صعيد النحو، الصرف، أو البلاغة. ومع تطور علوم اللغة، برزت اتجاهات متعددة في تناول الظواهر اللغوية، من أبرزها المنهج الوصفي الذي يركز على رصد اللغة كما هي مستخدمة في الواقع، والمنهج المعياري الذي يسعى إلى تحديد قواعد الصواب والخطأ وفق معايير محددة.

1- تعريف الوصفية

أ- لغةً

الوصفية مشتقة من الجذر اللغوي **(و ص ف)**، الذي يدل على إظهار الشيء وبيان حاله ونعته.

جاء في *لسان العرب* لابن منظور:

"وَصَفَ الشيءَ وصفًا ووِصْفَةً: حلاه ونعته، والوَصْفُ: المصدر، وهو ذكر الشيء بما فيه من الأحوال والصفات".والوَصْفُ هو إبراز خصائص الشيء وسماته كما هي، دون زيادة أو نقصان. ويُقال:"اتَّصف الشيء :أي صار موصوفًا بصفة معينة.استوصفه :طلب منه أن يصف له الشيء. تواصف القوم الشيء :تداولوا وصفه فيما بينهم ".[1]

وقد ورد الفعل في القرآن الكريم في قوله تعالى:

﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ (سورة الأنبياء، الآية: 112)

أي: على ما تنسبونه وتذكرونه من أوصاف.

وفي الشعر العربي جاء هذا المعنى دالًا على ثبوت الصفة، كما في قول طرفة بن العبد:

إِنِّي كَفَانِي مِنْ أَمْرٍ هَمَمْتُ بِهِ ****** جَارٌ كَجَارِ الحُذَّاقِيِّ الَّذِي اتَّصَفَا

[1]- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، مج: 6، مادة (وصف)، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، د ت، ص4849

أي: صار موصوفًا بحسن الجوار.[1]

وخلاصة الدلالة اللغوية أن الوصف يقوم على نقل صورة الشيء وخصائصه كما هي في الواقع، دون تدخل بالحكم أو التقويم، وهو ما يشكّل الأساس اللغوي لمفهوم الوصفية في الدراسات اللسانية والمنهجية.

ويتّضح أن الوصف يقوم على إظهار الصفة الملازمة للشيء، وهي ما يُصطلح عليه بـ*الحِلْية*، أي السمات التي يتزيّن ويتّصف بها الموصوف. وقد اشتُقّ من هذا الجذر عدد من المصطلحات، منها التواصف، وهو تبادل وصف الشيء بصفاته، صدقًا أكان ذلك أم كذبًا، ومنها الاستوصاف، وهو طلب وصف شيء ما لشخص آخر.[2]

ومن خلال هذا المنطلق، يكون وصف اللغة هو وصف مظاهرها كما تُستعمل في الواقع، أي وصف البنية اللغوية والطريقة الكلامية كما هي، وهو الأساس الذي انطلق منه الباحثون في اعتماد المنهج الوصفي في الدراسات اللسانية، بوصفه منهجًا يكتفي بتسجيل الظواهر اللغوية وتحليلها دون التدخل في تقويمها أو الحكم عليها.

ب- اصطلاحًا

جاء في *التعريفات* أن الوصف هو: "ما دلّ على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه"[3]، أي أن الوصف يدل على الذات من خلال صفة ملازمة لها، مثل قولنا أحمر، فإن هذا اللفظ يدل بجوهر حروفه على معنى مقصود هو الحمرة .وعليه، فإن الوصف والصفة مصدران دالّان على معنى واحد، وهو

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ص4849.

[2]- ينظر: العياشي عمياز، تأرجح الدرس النحوي في التراث العربي بين الوصفية والمعيارية، مجلة كلية الآداب واللغات، العدد 20، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2017، ص 380.

[3]- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 211

الدلالة على الموصوف من جهة الصفة التي يتّصف بها، أي أنّ الصفة هي شيء ثابت لهذا الموصوف.

وبناءً على ذلك، فإن الوصف هو نعت ذات الشيء بما يحمله من خصائص تمثّل جوهر تعريفه، إذ يدل الوصف على الصفة الملازمة للذات، كما يدل لفظ الأحمر على لون الحمرة الذي يحمله الموصوف. ومن ثمّ، فإن الوصفية لا تتجاوز حدود تسجيل الظواهر وتشخيصها، ولا تتعدّى إلى الحكم عليها أو تقويمها، بل تكتفي ببيان ما تحمله من صفات، فالوصف والصفة في هذا السياق مصدران لما يُطلق عليه الموصوف.

وفي تعريف آخر، يُعرَّف المنهج الوصفي بأنه: "منهج لغوي خالص يصف اللغة كما هي، دون افتراضات مسبقة أو آراء شخصية، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج تتفق وواقع اللغة".[1]

ومن ثمّ، فإن المنهج الوصفي يهتم باللغة في ذاتها، دون مراعاة عوامل خارجية أو معايير معيارية، وهو ما يتقاطع مع تصور فردينان دي سوسير الذي يرى أن اللسانيات هي دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها .فالوصفية، بهذا المعنى، دراسة موضوعية محايدة، بعيدة عن الأحكام الذاتية والرؤى الشخصية، تقوم على ملاحظة الظواهر اللغوية كما هي في الاستعمال، ووصفها وصفًا دقيقًا، وصولًا إلى نتائج تنسجم مع الواقع اللغوي المدروس.

ويُقدَّم للوصفية تعريف آخر مفاده أن:"الوصفية علم يصف اللغات أو اللهجات كما هي مستعملة في الواقع، لا كما ينبغي أن تكون".[2]

---

[1]- عاطف فاضل، تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسات اللغوية الحديثة، مجلة التربية والعلم، العدد4، المجلد 17، 2010، ص 190.

[2]- سامي محمد الأمين لعوامر، الوصفية في البحوث اللسانية والعربية الحديثة جهود تمام حسان نموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004- 2005، ص23

ويُلاحظ في هذا التعريف إدراج اللهجات إلى جانب اللغات، مما يدلّ على أن الوصفية لا تميّز بين لغة وأخرى ما دامت مستعملة فعليًا في التواصل. فالمنهج الوصفي لا ينشغل بالحكم على الظواهر اللغوية أو تقويمها، ولا باستنتاج ما يجب أن تكون عليه اللغة، بل يقتصر على إظهار تقرير الوقائع اللغوية كما هي، اعتمادًا على الملاحظة والمعاينة المباشرة، بعيدًا عن إبداء آراء معيارية أو افتراضات مسبقة. وهذا ما يعكس جوهر هذا المنهج القائم على التسجيل والوصف، لا على المنطلق التقويمي أو المعياري.

كما يُعرَّف المنهج الوصفي بأنه:"ذلك المنحى من الدراسات اللغوية الذي يقوم بدراسة لغة معيّنة من حيث ملامحها الصوتية ونحوها ومفرداتها في حقبة زمنية محددة".[1]

ومن خلال هذا التعريف، يُعدّ المنهج الوصفي اتجاهًا لغويًا يجعل اللغة محور دراسته، وينطلق منها وإليها، دارسًا جوانبها المختلفة عبر مستوياتها الصوتية، والنحوية (التركيبية)، والدلالية (المعجمية)، ضمن فترة زمنية آنية لا يتجاوزها، حتى لا ينزلق إلى المنهج التاريخي أو المقارن. ويُلاحظ أن هذا التعريف يميل إلى التصورات اللسانية الغربية، ولا سيما البنيوية التي ظهرت في القرن العشرين، حيث من شروط الوصفية لديهم تحديد الحقبة الزمنية، وهو ما يؤكد ابتعادها عن المستوى البلاغي الذي يُعدّ من الخصائص المميّزة للدراسة اللغوية العربية التقليدية.

أما تمام حسان فيعرّف الدراسة الوصفية بقوله: "إن الدراسة الوصفية تتطلب حالة يزعمها الباحث ثابتة ليكون وصفه إياها مقبولًا من الناحية المنهجية، على الرغم من أن التطور اللغوي لا يشتمل على حالات ثابتة كتلك التي يزعمها الباحث

[1]- محمد محمود موسى عطا، مناهج الدرس النحوي في العالم في القرن العشرين، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الدكتوراه، تخصص اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، عمان، 1992، ص195

في اللغة على المستوى الوصفي".[1] ويُفهم من هذا التعريف أن الدراسة الوصفية، في نظر تمام حسان، تأخذ مرحلة معيّنة من مراحل اللغة المتغيّرة، وتتعامل معها بوصفها حالة ثابتة نسبيًا خلال فترة زمنية محددة، حتى يكون الوصف مضبوطًا منهجيًا. غير أن هذا الثبات ليس حقيقيًا، لأن اللغة في جوهرها نسق متحرّك لا يتوقف عن التطور بتغيّر الزمان والظروف. ومن ثمّ، فإن الوصف اللغوي يحتاج إلى التجدد باستمرار، ولا ينبغي للباحث أن يتعامل مع وصفه بوصفه حقيقة نهائية تُفضي إلى تجميد اللغة أو إيقاف تطورها بدعوى تثبيت معاييرها.

وفي الأخير، نستنتج أن الوصفية منهج لغوي علمي يهدف إلى وصف اللغة بلسان مستعمليها، متتبعةً مختلف ملامحها ومستوياتها، ومفضيةً إلى نتائج واقعية تتسم بالموضوعية. فهي منهج ينطلق من اللغة كما تُستعمل في الواقع، لا كما يُفترض أن تكون عليه، معتمدةً على الملاحظة والتسجيل والتحليل. وعليه، فإن المنهج الوصفي يُعدّ مسلكًا لسانيًا يتناول الظاهرة اللغوية تناولًا علميًا، ويجعل من اللسان البشري محور اهتمامه في مختلف تجلياته، إذ يصف الظواهر اللغوية في مظاهرها الخارجية وجواهرها الداخلية، دون تدخل بالأحكام المعيارية أو التقويمية، مكتفيًا بتشخيصها وبيان خصائصها كما هي في الاستعمال الفعلي.

2- تجلّيات المنهج الوصفي في الدرس اللساني

يقصد بتجلّيات المنهج الوصفي في الدرس اللساني تلك المظاهر والصور التي يبدوا من خلالها اعتماد هذا المنهج في بناء الدرس اللغوي، بما جعله يتمحور حول وصف الظواهر اللغوية كما هي في الاستعمال، واتخاذ هذا الوصف أساسًا للبحث والتحليل في مختلف الدراسات اللغوية التي أنجزها العلماء.

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة للنشر والطباعة والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص14

وقد بدأ العرب القدماء دراستهم اللغوية، ولا سيما النحوية منها، على أسس تقترب في جوهرها من المنهج الوصفي الذي يتبنّاه المحدثون، وذلك من حيث تناول الظواهر اللغوية تناولًا علميًا قائمًا على الملاحظة والاستقراء. إذ أن أي دراسة علمية رصينة لا بد أن تقوم على جمع الظواهر الخاصة بمجالها، وتصنيفها، وتسميتها، وبيان خصائصها وطرقها، وهو ما تحقق بالفعل لدى علماء اللغة الأوائل. وفي هذا السياق يقول الدكتور تمام حسان: "إن تاريخ دراسة اللغة العربية يقوم على جمع المادة، وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها[1]، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم".[2]

ومن خلال هذا التصور، يمكن القول إن مظاهر الوصفية في الدرس اللغوي العربي تتجلّى في مرحلتين أساسيتين:[3]

1. المرحلة اللغوية الأولى :وهي مرحلة جمع المادة اللغوية، المتمثلة في تتبّع كلام العرب وروايته وضبطه، وهي المادة الخام التي استند إليها اللغويون في دراساتهم، وقد مثّلت هذه المرحلة الأساس المنهجي القائم على الاستقراء والملاحظة.

2. مرحلة نضج الفكر العلمي :وهي المرحلة التي تطور فيها النحو العربي، من خلال استنباط القواعد والمقاييس من كلام العرب، ووضع الحدود والضوابط اللغوية على أيدي علماء النحو، اعتمادًا على الوصف الدقيق للظواهر اللغوية في مستوياتها المختلفة.

---

[1]- الاستقراء: عملية عقلية ومنهج علمي يعني تتبعالأمورالجزئية(ملاحظة، تجربة) لاستنتاج حكمكلي (قاعدة، قانون) يشملها . يُستخدم للانتقال من المعلوم (الحالات الخاصة) إلى المجهول (القاعدة العامة). ينظر: عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2005، ص 142.

[2]- ينظر: علي محسن ضرغام، حيدر جبار عيدان، النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان "دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما"، مجلة آداب الكوفة، العدد14، المجلد 5، ديسمبر 2012، ص 128

[3]- ينظر: خليدة بكيري، المنهج الوصفي والمعياري في النحو العربي من خلال كتاب منطق العرب في علوم اللسان لعبد الرحمن حاج صالح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اللسانيات التطبيقية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019- 2020، ص32

واعتمادا على هذا التقسيم، ستُعالج المرحلة الأولى في هذا البحث تحت عنوان"أوليات الدرس اللغوي وأسسه المنهجية"، في حين تُدرَس المرحلة الثانية ضمن محور"نشأة النحو العربي وأسس استنباط أصوله"، بوصفهما مظهرين أساسيين لتجلّي المنهج الوصفي في التراث اللغوي العربي.

3- أوليات الدرس اللغوي وأسسه المنهجية

ارتبطت بدايات الدرس اللغوي بالواقع اللغوي ارتباطًا مباشرًا، حيث تمثّلت أساسًا في السماع .فقد كانت النشأة الأولى سماعية، منطلقهاالقرّاء، وهم جماعة من اللغويين اشتغلوا بالقرآن الكريم لما وجدوا فيه من بلاغة وتمام، ولاعتبارات تتعلّق بما آلت إليه اللغة العربية من اختلاط بالعجم إثر الفتوحات الإسلامية، مما أدّى إلى ظهور اللحن.

وقد دفع هذا الواقع اللغوي العلماء إلى السعي نحو جمع المادة اللغوية من أقوال العرب، لا بقصد الاستقراء ووضع القواعد في بدايات الأمر، بل بغرض المحافظة على اللغة وصيانتها، فاعتمدوا الرواية والقراءات، وكان ذلك من خلال التدبّر، والاستنباط، والتأمل، والتصفح، والنظر المتواصل، وصولًا إلى الاستقراء المنهجي.

وتُعدّ عملية نقط المصحف أول تدبير عملي في نشأة النحو العربي، والمتمثّلة في نقط الإعراب والشكل. وفي هذا السياق يذكر محمد حسين آل ياسين أن أبا الأسود الدؤلي (ت 96هـ)هو أول من وضع نقط الإعراب للقرآن، حيث استعان بكاتب فطن من بني عبد القيس، وقال له: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه، وإن ضممت شفتي فاجعل النقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين، وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره".[1]

[1]- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهايات القرن الثالث، دار مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1980، ص54.

وهنا تتجلّى بوادر المنهج الوصفي بوضوح، إذ إن وضع النقط الإعرابية كان قائمًا على ملاحظة الأداء الصوتي، ولا سيما حركة الشفاه أثناء النطق. ويُعدّ هذا العمل ضربًا من الاستقراء الدقيق للنص القرآني حرفًا حرفًا. وقد عُرّف النقط بأنه: "جعل علامة خاصة لكل ما يُنطق به من النص ولم يكن له علامة خطية في الأصل".[1]

ومع تطوّر الدرس اللغوي، ظهرت مشكلة التمييز بين الحروف المتشابهة في الرسم، فقام نصر بن عاصم الليثي بوضع نقط الإعجام،[2] فميّز بين الحروف بوضع النقط من فوق أو من تحت، حتى استكملت الحروف إعجامها المعروف اليوم. وقد تمّ هذا العمل من خلال إحصاء الحروف المتشابهة بقصد التفريق بينها.

ثم جاء الخليلبنأحمدالفراهيدي (ت 170هـ) فطوّر نقط أبي الأسود الدؤلي، فاستبدل النقط بعلامات أكثر دلالة على الإعراب، مستنبطًا إياها من حروفالعلة، وأضاف إليها الهمزة والروم والإشمام.[3] وقد مثّلت هذه الجهود تمهيدًا حقيقيًا لنشوء الضوابط اللسانية، وكان الدافع الأساس إليها الخوف على اللغة من التحريف واللحن بسبب الاختلاط اللغوي الذي ساد الجزيرة العربية إبّان الفتوحات الإسلامية، وما نتج عنه من تكوّن مجتمعات جديدة في أمصار مثل البصرة والكوفة وبغداد.

وتُعدّ البصرة أول الأمصار الإسلامية التي ظهر فيها فساد الألسن بحكم كونها مركزًا حضاريًا وثقافيًا وتجاريًا، مما جعلها سبّاقة في الدعوة إلى وضع الضوابط اللغوية، فبادر علماؤها إلى تأسيس اللبنات الأولى للدرس اللغوي المنهجي.

وقد كانت البدايات الأولى على أيدي القرّاء في أوائل القرن الأول الهجري، ويشير إلى ذلك الحاج صالح بقوله:

---

[1]- ينظر: الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علم اللسان، موفيم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص18

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص15

[3]- ينظر:المرجع نفسه، ص15

"كانوا كلهم من القرّاء، قرؤوا على الصحابة الذين اشتهروا بالقراءة على النبي صلى الله عليه وسلم، فالقراءة نقل محض، أي تسجيل الرواية كما هي، أي كما تُسمع من أفواه الرواة".[1]

ومن هنا استُنبطت الأصول الإعرابية الأولى من القراءات القرآنية وحدها، إذ يستحيل أن يُنقَط المصحف الشريف دون أن يتفطّن الناقط إلى العلاقات التي تربط بين الألفاظ، وهو ما لا يتحقق إلا لمن يتأمل النص تأملًا دقيقًا في كيفية النطق به. وقد كانت هذه الملاحظات ذات طابع عقلي، قائمة على تفسير الظواهر القرآنية، ومن ذلك التفسير اللغوي للشعر، والحديث، وغريب القرآن، كما فعل ابن عباس وابن مسعود في استشهادهم بالشعر لتفسير ألفاظ القرآن.

ومن ثمّ، يمكن القول إن اللغة العربية استخرجت أصولها الإعرابية والنحوية الأولى من القرآن الكريم، الذي عُدّ المنطلق الأساس للدرس اللغوي، بوصفه نصًا معصومًا من الشائبة. ولهذا كانت الانطلاقة الأولى للدرس اللغوي صوتية، لاعتمادها على القراءات، ولكون روّادها من القرّاء أنفسهم.

4- طرق المنهج الوصفي

بما أنّ المنهج الوصفي منهج علمي يقوم على دراسة ظاهرة محددة اعتمادًا على طرائق علمية في الفهم والتحليل، فإن له جملة من الأدوات الإجرائية التي مكّنت الدرس اللغوي العربي من بناء معرفة موضوعية بالظاهرة اللغوية. وتتمثّل أهم طرق المنهج الوصفي فيما يأتي:

1. الاستقراء

يُعدّ الاستقراء من أهمّ طرائق المنهج الوصفي وأساسه المنهجي الأبرز. ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أن ظهور هذا المصطلح بصيغته الاصطلاحية كان في

[1]- الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علم اللسان، ص18

عصر ابنالسراج (ت 929)، إذ لم يكن النحويون قبله يستعملونه بهذا اللفظ، وإن كانوا يعملون بمضمونه.

ويظهر ذلك في تعريف ابن السراج للنحو بقوله: "هو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب".[1]

وكان المقصود بالاستقراء في الدرس اللغوي القديم هو الإحصاء والتصفح والتتبّع الشامل، أي جمع المادة اللغوية وحصرها واستخلاص أصولها.

ومن هنا صار الاستقراء مصطلحًا علميًا يدل على تتبّع المادة اللغوية من مصادرها المعتمدة، واستقصائها، وجمعها، وهو ما فعله اللغويون الأوائل حين سعوا إلى استقراء اللغة من أفواه العرب بغرض تدوين ألفاظها ومعانيها وقواعدها العامة.[2]

ومن ثمّ، فالاستقراء عند النحاة العرب لا يقوم على القليل النادر، بل على الإحصاءالشامل، وهو ما جعل أحكامهم أقرب إلى الموضوعية وأبعد عن التعسّف.

وقد تركّز الاستقراء عندهم على اللهجات العربية، حيث قاموا بتتبع اختلافاتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والإعرابية، فوقفوا على تنوّع الاستعمالات، ودوّنوها، ووصفوها دون إقصاء أو حكم مسبق.[3]

2. الملاحظة والتأمّل

تُعدّ الملاحظة الخطوة الأولى في المنهج الوصفي، وهي أساس كل بحث لغوي. وتنقسم إلى أنواع متعددة، من أبرزها:[4]

---

[1]- الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علم اللسان، ص17

[2]- ينظر: محمد حسيم أل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1980، ص321

[3]- ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، ط4، القاهرة، مصر، 2001، ص 154.

[4]- ينظر: عمر بورنان، المنهج الوصفي في النحو العربي، اليوم الدراسي حول المناهج، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص50-51.

أ. الملاحظة المباشرة

وهي التي لا يلجأ فيها الباحث إلى التجربة أو الأجهزة، وإنما يكتفي بملاحظة الظواهر اللغوية في حالاتها الطبيعية، معتمدًا على الحواس والقوى العقلية.

وتنقسم – باعتبار نوع الظاهرة – إلى:

. ملاحظة صوتية: تعنى بالأصوات ومخارجها وصفاتها.

. ملاحظة دلالية: تعنى بالمعاني والدلالات، وهي حاضرة في النحو؛ لأن تغيّر الإعراب يؤثر في المعنى.

ب. الملاحظة الخارجية

وهي ملاحظة كلام غير الباحث دون تدخل في إنتاجه، وتنقسم إلى:

. ملاحظة سلبية: يكتفي فيها الباحث بالاستماع، كما في استشهاد النحاة بكلام العرب العادي.

. ملاحظة إيجابية: يوجّه فيها الباحث المتكلم بسؤال أو اختبار لغوي، كما فعل الكسائي وابن جني في حواراتهما مع الأعراب.

وتكشف هذه الأنواع عن وعي النحاة العرب بالمنهج الوصفي، وتنوّع أدواتهم في تتبع السلوك اللغوي.

3. السماع

يُعدّ السماع من أهمّ أركان المنهج الوصفي في الدرس اللغوي العربي، وقد اعتمد عليه النحاة اعتمادًا شبه مطلق، إذ هو أن تدرس اللّغة أثناء الاستعمال.

وقد أكد عبد الرحمن الحاج صالح أن اعتماد النحاة على السماع كان كليًا، لا يُقيّد إلا بفصاحة المورد وصحة الرواية. ولذلك قدّموا السماع على القياس، حتى قالوا: "السماع يبطل القياس[1]". فإذا خالف القياسُ ما سُمع من العرب، أُهمل

[1]- الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص103

القياس، كما نصّ على ذلك ابن جني.[1] ومن هنا أصبح السماع الأصل، والقياس فرعًا عليه.

وقد ضبط النحاة السماع بضوابط:[2]

- مكانية (الأخذ عن قبائل معيّنة)،
- وزمانية (تحديد عصر الفصاحة)،
- وبشرية (الثقة في الراوي).

4. الاستنباط (التقعيد)

يُمثّل الاستنباط المرحلة النهائية في المنهج الوصفي، وهو ثمرة الاستقراء، والملاحظة، والسماع. ففيه يقوم الباحث باستخلاص القواعد من الواقع اللغوي كما هو، لا بفرضها عليه.

فالتقعيد ليس معيارًا إلزاميًا، وإنما وصفٌ مكثّف لظواهر متكررة لاحظها الباحث في التخاطب اللغوي ضمن زمان ومكان محددين. ولهذا يؤكد تمام حسان أن التقعيد النحوي العربي وصفي في جوهره، لا معياري.[3]

وعليه، فإن القاعدة النحوية ليست قانونًا يُفرض على المتكلمين، وإنما صياغةلغوية مختصرة لواقع لغوي قائم.

5- تعريف المعيارية

أ- لغةً

وردت مادة (ع ي ر)في عدد من المعاجم اللغوية العربية، ودارت معانيها في مجملها حول الميزان والمكيال والتقدير والموازنة، وهي معانٍ تؤسّس للدلالة الأصلية لمفهوم *المعيار*.

---

[1]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج:1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2012، ص 125.

[2]- ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، ط2، الرباط، المغرب، 1982، ص15- 16.

[3]- ينظر: تمام حسان، اللغة المعيارية والوصفية، ص 157- 158.

فقد جاء في لسان العرب لابن منظور: "وعَيَّرَ الدينارَ: وازنَ به آخر، وعيَّر الميزانَ والمكيالَ: قدَّرهما ونظر ما بينهما. والعيار: ما عايرتَ به المكاييل، والمعيار والعيار واحد. يقال: عايروا بين مكاييلكم وموازينكم، وهو من المعايرة".[1]

ويُفهم من هذا التعريف أن المعيار هو الأداة التي يُقاس بها الشيء ويُوزن، ويُعرف بها مقدار صحته أو تمامه، سواء أكان ذلك في المكاييل أم الموازين، وهو ما يجعل المعيارية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بفعل المقابلة والمقارنة والتقدير.

وقد ورد المعنى نفسه في كتاب العين للخليل بن أحمد، إذ جاء فيه: "العيار: ما عايرتَ به المكاييل، والعيار الصحيح التام. وعايرتُ الدينارَ تعييرًا، إذا ألقيتَ دينارًا فوازنته به، فهو المعيار والعيار".[2]

ولا يخرج هذا التعريف عن المعنى السابق، إذ يؤكد أن العيار لا يُستعمل إلا في الوزنوالكيل، وأنه أداة يُقاس بها غيرها، ويُعرف بها الصواب من الخطأ، والتمام من النقص.

ومن دلالات هذه المادة كذلك ما ذكره عبد القادر الرازي حين قال: "ويُسمّى الأسد عيّارًا لمجيئه وذهابه في طلب صيده، ورجلٌ عيّارٌ: ذكيٌّ كثير التطواف والحركة".[3] ويشير هذا الاستعمال إلى معنى آخر متفرّع، يتمثل في الإحاطة والقدرة على التقدير والتنقّل والفطنة، وهي دلالة تعزز فكرة القياس والموازنة، لا من حيث الوزن المادي فقط، بل من حيث إدراك القيمة والتمييز.

ومن خلال هذه الشواهد المعجمية يتبيّن أن المعيارية في أصلها اللغوي تقوم على:

- الموازنة بين شيئين،

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ص 1251.

[2]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص253

[3]- ينظر: محمد أبو بكر بن عبد القادر الرازي، كتاب مختار الصحاح، مكتبة دائرة المعاجم للنشر، لبنان، بيروت، د ت، ص194- 195.

- وتقدير أحدهما بالآخر،
- والحكم على قيمته أو صحته أو تمامه.

ولهذا استُعمل المعيار قديمًا في معاملات الكيل والوزن، ثم انتقل معناه إلى المجالات الفكرية والعلمية، ليُعبّر عن القياس، والتقويم، والمفاضلة، وهو ما مهّد لاحقًا لظهور مفهوم القياس في العلوم المختلفة، ومنها الدرس اللغوي والنحوي.

وعليه، فإن المعيارية لغةً تدل على اتخاذ ميزان سابق أو نموذج محدّد يُقاس عليه غيره، وهو الأساس الذي بُني عليه المفهوم الاصطلاحي للمعيارية في النحو واللغة.

ب- اصطلاحًا

يعرف المعيار بأنه: "ذلك المنهج الذي يسير عليه النحو، ويقصد به تحديد الأنماط اللغوية المستعملة والقواعد التي تضبط صحة الكلام، وتحفظ اللغة ملحوظة ومكتوبة."[1]

ويشير هذا التعريف إلى أن المعيارية لا تقتصر على الدراسة اللغوية البحتة، بل هي صفة تميز الدراسة النحوية، إذ تهدف إلى تثبيت القواعد وضبط الصواب اللغوي، بحيث تصبح اللغة محفوظة وموثّقة، سواء كانت منطوقة أو مكتوبة.

وفي موضع آخر، يرى عمايرة أن المعيارية هي":المنهج الذي سار عليه علماء التراث في تقعيد اللغة، فباسم المعيارية لأنه يرمي إلى الحفاظ على معايير الصواب في اللغة، برصد قواعدها واستعمالاتها"[2]. وهنا يظهر واضحًا أن المنهج المعياري يركز على الصواب والخطأ، ويقوم على استخراج القواعد من الاستعمال اللغوي، ثم صياغتها في شكل نماذج ثابتة تحافظ على سلامة اللغة وتوجّه المتعلمين نحو ما يُعتبر صحيحًا.

---

[1]- إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، دار حنين، ط2، عمان، 1996، ص87.
[2]- إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص88

وقد استخدم محمد فهمي حجازي مصطلح "المعيارية" بمعنى النحو التعليمي، مشيرًا إلى أن الدراسة المعيارية انتقلتمن الرصد المباشر للغة إلى التحليل العقلي للظواهر اللغوية، لتصبح الدراسة معيارية بدلًا من وصفيّة.

يرى علي زوين أن المنهج المعياري يعتمد على رفض القاعدة إذا خالفت معيار الصواب، ويبدأ بالدراسة من الكليات إلى الجزئيات، وقد غلب هذا التوجه في البحوث العربية بعد القرن الرابع الهجري.[1]

ومنه فالمنهج المعياري هو منهج تقويم اللغة، قائم على تحديد الأنماط والقواعد وضبط الصواب والخطأ .ينطلق من الاستعمال الواقعي للغة ويستخلص منه القواعد، ثم يصيغها في نماذج ثابتة للحفاظ على اللغة وصيانتها، مع التركيز على الصواب اللغوي كمعيار أساسي للتحليل والتقعيد.

6- تجليات المنهج المعياري

1. في الدرس اللغوي

في القرن الثاني الهجري، كانت دراسة اللغة العربية تبدأ بوصف النصوص الشعرية والنثرية والقرآنية، معتمدين على الرصد المباشرقبل أي تحليل عقلي أو قياسي. هذه البداية كانت وصفية بامتياز، إذ لم تكن هناك قواعد محددة أو معايير صارمة في البداية. وتعتمد المعيارية على مجموعة من التعليلات:

أ- العلة الدينية والتعليمية:

يشير محمد بشر إلى أن المعيارية نشأت لتوجيه الناس نحو الصواب في قواعد اللغة وحفظها من التحريف والشواذ .كانت الدراسة لغرض انتفاعي، لخدمة المجتمع والحفاظ على اللغة، وهو ما يشبه دراسة الهنود لكتابهم الفيدا.[2]

---

[1]- ينظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار شؤون الثقافة العامة، ط1، بغداد، العراق، 1986، ص23.

[2]- ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي "دراسة النشاط اللساني العربي، منتدى سور الأزبكة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 69.

ب- العلة السياسية والاجتماعية:

يرى أنيس فريحة أن وضعية اللغة العربية ومنزلتها كلغة القرآن فرضت معايير صارمة تحمي الفصحى، كما حددت الحدود الزمنية والمكانية للاستشهاد بالشعر والنثر. الهدف كان الحفاظ على لغة موحدة تتسم بالصحة والفصاحة.[1]

وتتجلى حدود المعيارية في: [2]

. حدود زمنية: استشهد العلماء بالنصوص الشعرية من القرون الأربعة الأولى للهجرة فقط، لضمان صحة الفصاحة قبل اختلاط العرب بالأعاجم.

. حدود مكانية: اعتمدوا على شعر القبائل البدوية لضبط اللغة الصحيحة، مستبعدين المناطق الداخلية التي اختلطت فيها الثقافات.

حدود موضوعية: القرآن الكريم كان المرجع الأساسي، بينما اقتصرت بعض المدارس مثل المدرسة البصرية على الشعر دون الحديث لأسباب متعددة.

ومنه فإنالدرس اللغوي المبكر المعياري كان قائمًا على الحفاظعلى اللغة وفق معايير زمنية، مكانية ودينية، مع توجيه الدراسة نحو الصواب والخطأ.

2. في نشأة النحو

تقوم بنية النحو العربي على ظاهرة الإعراب التي تُعنى بتحديد هيئة الكلمة تبعًا لموقعها ووظيفتها داخل الجملة. أمّا مفهوم "العامل" فقد اكتسى طابعًا شبه فلسفي، إذ تأثر جزئيًا بالفكر اليوناني والسرياني، حيث ذهب النحاة إلى أنّ كلَّ معمول لا بدّ له من عامل يؤثر فيه ويُحدّد حالته الإعرابية، ومن ثمّ بنوا قواعدهم النحوية على هذا الأساس.[3]

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص 69

[2]- ينظر: آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 358.

[3]- ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 131.

أ- معيارية التحليل: لم يكتف النحاة بالنصوص، بل حللوا المادة اللغوية عقليًا، مستخرجين القوانين الاعتبارية للإعراب والعامل. وظهرت اختلافات بين مدرستي الكوفة والبصرة في تقسيم الأبواب النحوية، مثل اشتغال المحل، الإضمار، والاستثناء، مع نسبية القوانين حسب قوة العامل وأثره على التراكيب.

ب- القياس المستمر ومقياس المنطق: بعد انتهاء مرحلة الاستشهاد بالنصوص، اعتمد النحاة على القياس لتثبيت القواعد. كان القياس لديهم ليس مجرد منطق نظري، بل قياس مادي مستمر مستنبط من المسموعات اللغوية، مع اعتماد مفهوم التكافؤ بين عناصر القبائل. وبذلك تمت دراسة وحدات الكلام والتراكيب وفق توافق صوري ورياضيات معينة، مع التركيز على صيانة اللغة من الأخطاء.

المعيارية وسيلة لتثبيت اللغة وحفظها من التحريف .وقد اعتمدت على معايير زمنية ومكانية ودينية لتحديد مصادر الاستشهاد. ومع ظهور النحو، نشأت التحليلات العقلية والاعتبارية مثل نظرية العامل والإعراب، مما منح الدراسة طابعًا فلسفيًا جزئيًا. بعد مرحلة الاستشهاد، أصبح القياس المستمر والمستدل بالأمثلة هو الأساس في وضع القواعد النحوية.

7- أسس المعيارية عند العرب

القياس في الدراسة اللغوية: ظهر القياس في مراحل مبكرة من الدرس اللغوي العربي، لكنه لم يكن دائمًا قياسًا عمليًا مفيدًا للبحث اللغوي بقدر ما كان وسيلة لإظهار براعة العقل وتحليل الألفاظ وفق أسس عقلية. اعتمد النحاة على التكافؤ المادي الصوري للكلمات، أي دراسة الحروف وأصول الكلمات ومعرفة أصولها وتحليل أشكالها المختلفة في السياق.

ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

• بالنسبة لكلمات مثل "كال" و"كلتا"، اختلفت الكوفيون والبصريون في قياسها، استند كل فريق إلى قواعد خاصة بتحويل الألف إلى ياء في حالة النصب والجر عند الإضافة للمضمر.[1]

• مثال آخر يتعلق بالأفعال مثل "ضربرب، قتلتل، شربرب، خرجرج"، حيث ابتكروا كلمات قياسية على أساس قياسها على كلمات أخرى، رغم أن العرب لم تنطق بهذه الكلمات في الأصل.

القياس العلمي والقياس الافتراضي: أوضح الحاج صالح أن القياس في النحو العربي كانوسيلة علمية للوصول إلى قواعد دقيقة، ولكنه قد يتخذ شكلقياس افتراضيعندما يخرج النحاة عن المألوف لاختبار الفروض وتحليل العوامل النحوية.

• القياس الافتراضي يشمل العودة إلى الميدان للتحقق من صحة الفروض، ومراجعة استخدام الكلمات في الواقع اللغوي.

• هذا القياس ليس خياليًا، بل مرتبط بالواقع والاستعمال، ويهدف إلى الوصول إلى نتائج علمية دقيقة في النحو.[2]

العلاقة بين القياس والعلة: القياس يرتبط أيضًا بمفهوم العلة، أي السبب الذي يقتضي حكمًا نحويًا أو لغويًا.

• الجاحظ يعرف العلة بأنها: "ما أقتضى أبداً حكمًا باللزوم، والحكم ما وجب بالعلة."

• ابن السراج صنف العلل إلىتعليمية، قياسية، وجدلية، وكانت هذه العلل جزءًا من القياس النحوي لتفسير الظواهر اللغوية وتثبيت القواعد.[3]

---

[1]- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، مصر، 1989، ص81.

[2]- ينظر: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص298.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص340

ومن كلّ ما سبق نستنتج أنّه في بدايات الدرس اللساني العربي، خصوصًا في القرن الثاني الهجري، كانت الدراسات لغوية وصفية بامتياز .اعتمد العلماء على الرصد المباشر للنصوص الشعرية والنثرية والقرآنية دون تدخل التحليل العقلي أو القياس المنطقي، فكانت مهمتهم الأساسية تسجيل اللغة كما هي مستخدمة وفهم قواعدها من خلال الأمثلة الحية فقط.

مع مرور الزمن، ظهرت الحاجة إلى تثبيت اللغة وصيانتها من التحريف والشواذ، فبدأ الدرس يتحول نحو المعيارية .فالمعيارية في هذا السياق تعني وضع معايير دقيقة للصواب والخطأ لضمان سلامة اللغة ووضوح قواعدها، والحفاظ عليها من أي لبس أو انحراف في الاستخدام.

ترتبط أسباب المعيارية بعوامل متعددة، منها دينية وتعليمية، حيث كانت اللغة العربية وسيلة لفهم القرآن وحفظه، لذا كانت الدراسة تهدف إلى توجيه الناس نحو الاستخدام الصحيح لقواعد اللغة وحفظها من التحريف، بما يخدم المجتمع وينمي معرفته. كما توجد أسباب سياسية واجتماعية، إذ فرضت مكانة اللغة العربية كلغة القرآن ضرورة وضع معايير صارمة للفصحى، وحددت حدود الاستشهاد بالشعر والنثر بناءً على الزمن والمكان، مثل اقتصار الاستشهاد على الشعراء من القرون الأربعة الأولى للهجرة والاعتماد على شعر القبائل البدوية الموثوقة.

تتجلى المعيارية في الدرس اللساني بعدة مظاهر، أهمها الاستشهاد المقيد بالنصوص، حيث كان القرآن المرجع الأعلى، والشعراء المستشهد بأشعارهم من طبقات محددة. كما شملت وضع قواعد واضحة للغة ورفض الشواذ والتحريف. ومع تطور الدراسة، بدأ النحاة في التحليل العقلي لاستخلاص القواعد، مستندين إلى مفهوم العلة والقياس، لتمييز ما هو صحيح لغويًا وما هو مخالف، وضمان مطابقة القواعد للواقع اللغوي.

ومن خلال ذلك نستنتج ما يلي:

- يُعدّ الدرس اللساني إطارًا علميًا لفهم الظواهر اللغوية في مستوياتها المختلفة (نحو، صرف، دلالة، صوت).
- يقوم المنهج الوصفي على دراسة اللغة كما هي مستعملة في الواقع، ويعتمد الوصفيون على أدوات علمية مثل :الاستقراء، الملاحظة، السماع، والاستنباط .
- ارتكزت البدايات الأولى للدرس اللغوي العربي على جمع المادة اللغوية وضبطها، خاصة من القرآن الكريم وكلام العرب .
- تطوّر الدرس اللغوي من مرحلة وصفية قائمة على الرصد إلى مرحلة أكثر تنظيرًا وتقعيدًا .
- يتكامل المنهجان الوصفي والمعياري، حيث يبدأ الوصف بالرصد ثم تنتهي العملية بالتقعيد .
- القاعدة النحوية في أصلها وصف لظاهرة متكررة ثم تحوّلت إلى معيار يُحتكم إليه.

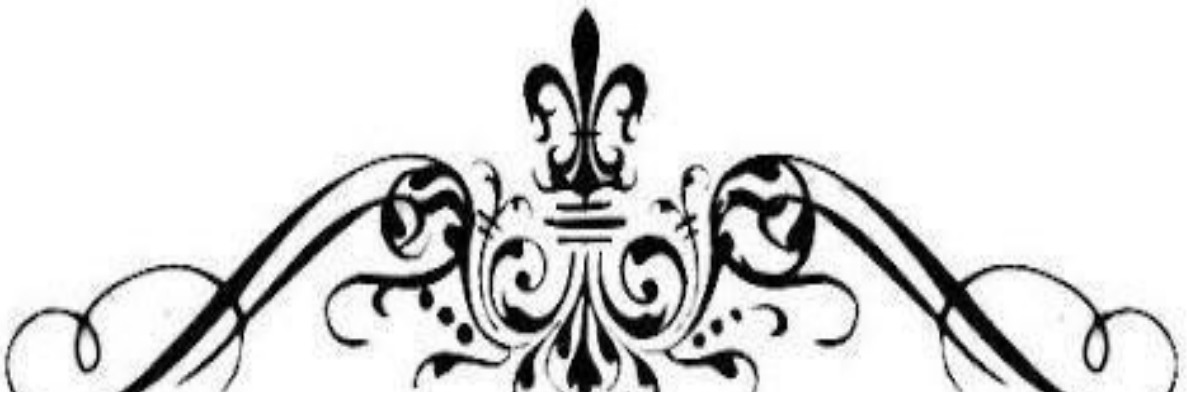

الفصل الأول: نظرية النحو الوظيفي

- مفهومها
- نشأتها
- المنهج والأسس التي تنبني عليها
- الأبعاد الدلالية والتداولية لنظرية النحو الوظيفي
- الفرق بين اللسانيات البنيوية ولسانيات سيموندیك

تُعدّ نظرية النحو الوظيفي من أهم الاتجاهات اللسانية الحديثة التي ظهرت في سياق تطور الدراسات اللغوية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث جاءت استجابةً للانتقادات الموجهة إلى النماذج الشكلية والبنيوية في تحليل اللغة. وقد سعت هذه النظرية إلى إعادة ربط البنية اللغوية بوظيفتها التواصلية داخل السياق الاجتماعي، مما جعلها تتجاوز الوصف الشكلي للغة نحو تفسير استعمالها الفعلي في الخطاب. ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة النحو الوظيفي أهمية خاصة لفهم طبيعة اللغة بوصفها أداة تواصل وإنجاز اجتماعي.

- **مفهوم نظرية النحو الوظيفي**

تُعَدّ النّظرية اللّسانية مجالًا علميًا يهدف إلى فهم طبيعة اللّغة والعوامل التي تتحكّم في بنائها العام، إذ "تقوم اللّغة على مجموعة من القواعد التي تضبط وظائفها المختلفة. ومن أبرز هذه المباحث النّحو، ولا سيما النّحو الوظيفي، الذي يُعنى بدراسة اللّغة من حيث أدائها لوظائفها في الاستعمال، حيث يركز على ضبط الكلمات وتنظيم تأليف الجمل بما يضمن سلامة النّطق والكتابة وتجنب الأخطاء".[1]

مع نهاية السبعينيات برزت ردّة فعل قوية في مواجهة المدّ التوليدي التحويلي، تجسدت في ظهور نظرية النحو الوظيفي تحت إشراف سيمون ديك (الهولندي). وقد تبنّت هذه النظرية المنظور التداولي، ورفضت بعض أسس النحو التوليدي، خاصة النزعة التجريدية، محاولةً الإفادة من منجزات فلسفة اللغة العادية، والسعي إلى بناء نحو يحقق الترابط بين البنية اللغوية ووظيفتها[2].

ويشير الأستاذ بعطوش إلى أن "نظرية ماتيسيوس (في الوجهة الوظيفية للجملة)، إلى جانب نظرية فيرث وهاليداي (النحو النسقي)، كان لهما أثر بارز في

[1]- عبد العليم إبراهيم، النحو الوظيفي، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ت، ص (ه- و)
[2]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مطبعة النجاح بدار الثقافة، ط1، الرباط، المغرب، 1985، ص 07

ترسيخ الاتجاه الوظيفي؛ إذ واكبت هاتان النظريتان النظريات التحويلية البنيوية وسارتا إلى جانبها، كما عاصرتا البدايات الأولى للنماذج التوليدية التحويلية. ومن هنا نشأ نوع من التنافس بين النموذج التحويلي والنموذج الوظيفي، تعزّز بظهور نظريتين وظيفيتين هما: نظرية التركيب الوظيفي والنحو الوظيفي،[1] اللتان واصلتا المسار وحافظتا على الأسس العامة للمذهب الوظيفي. ومع نهاية السبعينيات، حُسم هذا التنافس لصالح الاتجاه الوظيفي، خاصة بعد إدماج البعد التداولي في مختلف النماذج التحويلية."[2]

وبالنظر إلى طبيعة النظريات العلمية، حيث يستمر الأكثر كفاءة وفاعلية، نجد أن بعض النظريات قد تراجعت أو كادت تندثر لانغلاقها على ذاتها، في حين تمكنت أخرى من التطور عبر التفاعل مع غيرها، مما أكسبها قوة واستمرارية. وهذا يدل على أن النظريات ليست على درجة واحدة من حيث القوة والنجاح والمصداقية، وهو ما يفسر تميز نظرية النحو الوظيفي عند سيمون ديك مقارنة بغيرها.

وبما أنّ الباحث اللّساني الهولندي سيمون ديك من أوائل المؤسّسين لنظرية النّحو الوظيفي، خاصة بعد صدور كتابه "النّحو الوظيفي" سنة 1978، فقد وضع أسسها المنهجية منطلقًا من فكرة أنّ الوظيفة الأساسية للّغة هي التّواصل. ومن هذا المنظور، يرتبط بناء النّحو ارتباطًا وثيقًا بالوظيفة التّواصلية التي تؤديها اللّغة.[3]

وتركّز هذه النّظرية أساسًا على دراسة الممارسات اللّغوية المختلفة في ضوء الحاجات التّواصلية التّي تحقّقها، مما يقتضي تحليل العلاقات بين اللّغة بوصفها نظامًا، وبين استعمالها الفعلي في سياق التّواصل. وقد أولى سيمون ديك أهمية كبيرة

[1]- ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف بدار الأمان، ط1، الجزائر، 2014، ص 19.

[2]- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005- 2006، ص 71

[3] -ينظر: سعيدة علي زيغد، تحليل الخطاب الحواري في نظرية النحو الوظيفي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص 19- 20

للجانب التّواصلي، معتبرًا أنّ اللّغة نشاط تفاعلي بين الأفراد، وأنّ وظيفتها الأساسية تتمثل في تحقيق التّواصل عبر ما يُعرف بالتّفاعل اللّغوي[1].

كما يقوم هذا التّفاعل على تبادل الخطابات بين الأفراد اعتمادًا على رصيدهم التّداولي المشترك، حيث يسهم ذلك في إنتاج المعاني وتأويلها وفق قواعد النّظام اللّغوي، مما يؤدّي إلى إحداث تغييرات ملحوظة في هذا الرّصيد التّداولي لدى المتخاطبين.

موضوع نظرية النحو الوظيفي يتمثل في وصف القدرة التواصلية عند المتكلم، وهي قدرة مركبة تجمع بين القدرة النحوية والقدرة على الاستعمال الفعلي للغة في مختلف السياقات. فهذه النظرية لا تنظر إلى النحو بوصفه مجرد قواعد شكلية تحكم بناء الجمل، بل تعتبره نظامًا وظيفيًا يهدف إلى تحقيق التواصل ونقل المعاني بفعالية.

ومن هذا المنطلق، يسعى النحو الوظيفي إلى وصف وتفسير الوظائف التي تؤديها العناصر اللغوية، سواء على المستوى التركيبي من حيث تنظيم الكلمات داخل الجملة، أو على المستوى الدلالي من حيث المعاني التي تعبر عنها، أو على المستوى التداولي من حيث علاقتها بالسياق والمقام. وبذلك، يهتم هذا الاتجاه بكيفية استخدام اللغة في مواقف حقيقية، وكيف تسهم البنى اللغوية في تحقيق أغراض المتكلمين والتفاعل بينهم، مما يجعل النحو مرتبطًا بالاستعمال الحي للغة أكثر من ارتباطه بالقواعد المجردة.

- **نشأتها**

نشأت نظرية النحو الوظيفي في إطار اللسانيات الغربية الحديثة، وترجع أصولها إلى مدينة أمستردام الهولندية، حيث وضع أسسها العالم اللغوي الهولندي سيمون ديك، وذلك من خلال مجموعة من الدراسات والأبحاث التي أسهمت في بناء

[1]- ينظر: سعيدة علي زيغد، تحليل الخطاب الحواري في نظرية النحو الوظيفي، ص 21

تصور نظري ومنهجي متكامل لهذه النظرية. وقد شكّلت أعماله نقطة انطلاق حقيقية لتأسيس النحو الوظيفي بوصفه اتجاهًا لسانيًا متميزًا.[1]

وقد عرفت هذه النظرية انتشارًا واسعًا بفضل جهود عدد من الباحثين الذين تأثروا بها، فعملوا على تطويرها وتطبيقها على لغات متعددة، من بينها الهولندية والإنجليزية والفرنسية والعربية، الأمر الذي أكسبها مكانة علمية مرموقة ضمن النظريات اللسانية الحديثة، خاصة في مجال الدراسات النحوية.

وتتميّز النظرية الوظيفية بطابعها التداولي، إذ تهتم بدراسة اللغة في سياق الاستعمال، وتسعى إلى الربط بين البنية اللغوية ووظيفتها التواصلية. فهي تستجيب من جهة لشروط التنظير العلمي الدقيق، ومن جهة أخرى لمتطلبات نمذجة الظواهر اللغوية، أي تمثيلها في صورة نماذج تفسيرية قابلة للتحليل والتطبيق.[2]

كما تعتمد هذه النظرية على مصادر معرفية متعددة، حيث تسعى إلى استثمار جملة من التصورات اللسانية والفلسفية، مثل النحو العلاقي، ونحو الأحوال، ونظرية الوظائف، إضافة إلى نظرية الأفعال اللغوية التي ارتبطت بأعمال جون أوستن وجون سيرل، وقد أثبتت هذه الاتجاهات قيمتها في بناء نموذج صوري ينسجم مع متطلبات اللسانيات الحديثة.[3]

وقد انطلقت نشأة النّحو الوظيفي من قناعة أساسية مفادها أنّ تحليل العبارات اللّغوية ينبغي أن يقوم على دراسة العلاقات والوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية، بدل الاقتصار على المقولات النحوية التقليدية ذات البنية الشجرية، مثل المركب الاسمي أو المركب الفعلي، التي لا تنطبق بالضرورة على جميع اللغات.

---

[1]- ينظر: إبراهيم ابراهمي، نظرية النحو الوظيفي "أصول وتطبيقات"، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قالمة، الجزائر، 2022، ص.18.

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 15

[3]- ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان للنشر والتوزيع، ط1، المغرب، 2006، ص 52

نظرًا لذلك، عرفت نظرية النحو الوظيفي انتشارًا واسعًا، حيث حظيت باهتمام كبير في الأوساط اللسانية، وعُقدت لها محافل علمية دولية، خاصة في أوروبا. وقد قامت هذه النظرية في بداياتها على مبدأين أساسيين، كما بيّن ذلك سيمون ديك، ونقله عنه أحمد المتوكل:

أولًا: انطلقت النظرية من الانتقادات التي وجّهها سيمون ديك سنة 1968م للنموذج المعياري، خاصة في تحليله للبنيات العطفية، حيث كشف هذا النقد عن قصور هذا النموذج في تفسير بعض التراكيب اللغوية. ولتجاوز هذا القصور، قدّم ديك في أعماله اللاحقة، ولا سيما سنتي 1978م و1989م، تصورًا بديلًا يسعى إلى الإجابة عن أبرز الإشكالات اللسانية المعاصرة، ثم أعاد النظر فيه سنة 1997م، حيث قدّم من خلاله وصفًا أدق للغات البشرية.

وقد أسفر هذا التوجه عن جملة من النتائج المهمة، أبرزها:[1]

- تحديد وظيفة اللغة انطلاقًا من التفاعل الاجتماعي، أي باعتبارها أداة للتواصل بين أفراد المجتمع .
- التأكيد على أن القدرة اللغوية لا يمكن فهمها إلا ضمن إطار تواصلي، وأن الكفاءة التواصلية تتمثل في قدرة المتكلم على التفاعل الاجتماعي واستعمال اللغة .
- اعتبار الاكتساب اللغوي عملية تدريجية تقوم على سلسلة من الاكتشافات التي ينجزها الطفل بهدف بناء نسق لغته الأم .
- دراسة البنية التركيبية والدلالة من منظور تداولي يربط اللغة بسياق الاستعمال .

ثانيًا: تقوم النظرية على أن خصائص العبارات اللغوية تتحدد من خلال العلاقات القائمة بين المفردات أو بين الجمل، وهو ما يجعل دراسة الوظائف الدلالية

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 17-16

والتركيبية والتداولية أولى من الاقتصار على المقولات النحوية التقليدية ذات البنية الشجرية، مثل المركب الاسمي أو المركب الفعلي، التي لا تنطبق على جميع اللغات.

وانطلاقًا من هذا التصور، خلص النحو الوظيفي إلى مجموعة من الأطروحات الرئيسة، كما عرضها الزهري ن.، من أهمها:[1]

- أن مستعمل اللغة ينطلق من نموذج ذهني موحّد، مهما اختلفت مجالات الاستعمال .
- أن مجالات التواصل، وتحليل النصوص، والترجمة، وتعليم اللغات لا تحتاج إلى نظريات مستقلة، بل ينبغي أن تندرج ضمن إطار نظري ومنهجي موحّد .
- ضرورة تأطير هذه المجالات ضمن نظرية لسانية واحدة تجمع بين كفايتين أساسيتين: كفاية الوصف والتفسير في دراسة اللغة بوصفها نظامًا قائمًا بذاته، وكفاية الإجراء في المجالات التطبيقية المرتبطة بها .

شهدت نظرية النحو الوظيفي مزيدًا من الانتشار والتطور المعرفي، وذلك بفضل الندوات والمؤتمرات الدولية التي عُقدت بانتظام كل سنتين، في عدد من المدن العالمية، مثل أمستردام، وأنتويرب، ويورك، وقرطبة، ومدريد، إضافة إلى مدن عربية كالمحمدية وبني ملال وأكادير، فضلاً عن امتدادها إلى خارج أوروبا كما في سان باولو بالبرازيل. وقد أسهمت هذه اللقاءات العلمية في ترسيخ أسس النظرية وتوسيع مجالات تطبيقها وتعميق نقاشاتها المنهجية.[2]

وفي السياق العربي، دخلت نظرية النحو الوظيفي إلى الساحة اللسانية عبر جامعة محمد الخامس، حيث تأسست "مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية"، وذلك بفضل جهود نخبة من الباحثين المغاربة، وفي مقدمتهم أحمد

[1]- ينظر: نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، دار الأمان، ط1، الرباط، المغرب، 2014، ص 36

[2]- ينظر: محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 28، العدد 3، الكويت، مارس 2000، ص 30 -31

المتوكل .وقد مثّل هذا الانخراط نقطة تحول مهمة، إذ بدأت النظرية تحتل مكانة بارزة في البحث اللساني العربي الحديث.

وقد تم ترسيخ النحو الوظيفي في المغرب عبر أربع آليات رئيسة، هي: التدريس، والبحث الأكاديمي، والنشر، وتنظيم الندوات العلمية.[1]

أولًا: التدريس: بدأ تدريس النحو الوظيفي منذ أوائل الثمانينيات بجامعة محمد الخامس، في شعبتي اللغة العربية والفرنسية، ثم امتد إلى جامعات مغربية أخرى، مثل جامعة الحسن الثاني، وجامعة القاضي عياض، وجامعة ابن زهر، وجامعة عبد المالك السعدي، مما ساهم في تعميم تدريسه داخل مختلف مؤسسات التعليم العالي. كما جرى إدماجه في التعليم الثانوي من خلال الكتب المدرسية، إلى جانب النحو العربي التقليدي والنحو التوليدي التحويلي.

ثانيًا: البحث الأكاديمي: حظيت النظرية باهتمام واسع في البحث الجامعي، حيث أُنجزت العديد من الرسائل الجامعية وأطروحات الدكتوراه التي تناولت تطبيق النحو الوظيفي على اللغة العربية الفصحى ولهجاتها، وكذلك على اللغات الأمازيغية والفرنسية، مما أسهم في توسيع آفاقها التطبيقية.

ثالثًا: النشر العلمي: شهدت النظرية نشاطًا علميًا ملحوظًا في مجال النشر، حيث قدّم باحثو "مجموعة البحث في التّداوليات واللّسانيات الوظيفية" عددًا كبيرًا من الدراسات والمؤلفات، بالعربية وباللغات الأجنبية، داخل المغرب وخارجه. ومن أبرز هؤلاء أحمد المتوكل، ونعيمة الزهري، وعز الدين البوشيخي، وغيرهم ممن أسهموا في ترسيخ هذا الاتجاه.[2]

[1]- ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافية العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، دار الكتاب الحديث، ط1، لبنان، 2009، ص 348

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص 53

وقد شكّل المغرب جسرًا لعبور النحو الوظيفي إلى بلدان عربية أخرى، مثل الجزائر وتونس وموريتانيا والعراق وسوريا، وإن بدرجات متفاوتة من التبني والانتشار، كما أشار إلى ذلك الأوراغي.[1]

وفي المجمل، يمكن القول إن النحو الوظيفي استطاع أن يرسّخ موقعه داخل البحث اللساني المغربي، وأن يتعايش مع مختلف الاتجاهات اللسانية القديمة والحديثة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها:[2]

- الاجتهاد المتواصل للباحثين الذين تبنّوا هذه النظرية .
- اعتمادها منهجًا مغايرًا في تحليل الظواهر اللغوية .
- انفتاحها على باقي المقاربات دون إقصاء .

ولهذا حظي النحو الوظيفي باهتمام كبير في الأوساط الأكاديمية المغربية، مما جعله يُدرّس كمقياس أساسي في أقسام اللغة العربية، وأسهم في انتشاره داخل الفضاء اللساني العربي.

- **المنهج والأسس التي تنبني عليها**

سعت نظرية النحو الوظيفي، كما بلورها اللساني سيمون ديك، إلى تحقيق كفاءة تفسيرية شاملة للغة، قادرة على استيعاب مختلف أبعاد الاستعمال اللغوي. ولتحقيق هذا الهدف، لم تكتفِ هذه النظرية بأدواتها الداخلية، بل انفتحت على حقول معرفية متعددة، خاصة اللسانيات والفلسفة التحليلية، فاستعارت منها جملة من المفاهيم والمصطلحات التي أسهمت في توسيع مجال التحليل اللغوي، وربط البنية بالوظيفة في سياق الاستعمال الفعلي.

[1]- ينظر: محمد الأوراغي، نظريّة اللّسانيات النسبية "دواعي النشأة"، منشورات الاختلاف، دار الأمان، ط1، الرباط، المغرب، 2010، ص 52

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 15

فمن جهة أولى، استفاد النحو الوظيفي من نظرية أفعال الكلام، كما طوّرها كل من جون أوستين وجون سيرل، حيث تبنّى مفاهيم أساسية مثل الفعل اللغوي، والقوة الإنجازية، والمحتوىالقضوي .وقد مكّنت هذه المفاهيم من النظر إلى اللغة بوصفها نشاطًا فعليًا يُنجز به المتكلم أفعالًا داخل الواقع، لا مجرد وسيلة لوصفه. كما استوعب النحو الوظيفي مفهوم الاستلزام الحواري المرتبط بأعمال هربرت بول غرايس، والذي يفسّر كيفية تجاوز المعنى الحرفي إلى معانٍ ضمنية تُفهم في ضوء السياق.[1]

ومن جهة ثانية، تأثر النحو الوظيفي بما يُعرف بـ"النحو العلاقي" أو اللسانيات الغلوسيماتيكية التي أسسها لويس هلمسلف، والتي تنظر إلى اللغة بوصفها شبكة من العلاقات المجردة. وقد عزّز هذا التصور ما ذهب إليه فرديناند دي سوسير من أن قيمة العناصر اللغوية لا تُحدَّد في ذاتها، بل من خلال علاقاتها داخل النسق. وقد استفاد النحو الوظيفي من هذا المنظور في تأكيد الطابع العلاقي للوظائف اللغوية، وربط البنية بوظائفها داخل النظام.[2]

أما في المجال الدلالي، فقد استلهم النحو الوظيفي عناصر مهمة من "نحو الأحوال (Case Grammar) "الذي طوّره تشارلز فيلمور، حيث ركّز هذا الاتجاه على الأدوار الدلالية التي تؤديها مكونات الجملة، مثل الفاعل (المنفّذ)، والمفعول (المتأثر)، والأداة، والمكان، والزمان. وقد أتاح هذا التصور إمكانية الربط بين البنية التركيبية والمحتوى الدلالي، مما عزّز قدرة النحو الوظيفي على تفسير العلاقات العميقة داخل الجملة.

وفي سياق موازٍ، تأثر النحو الوظيفي بالاتجاهات الوظيفية البنيوية التي سعت إلى ربط اللغة بسياقها الاستعمالي، كما نجد عند مدارس لسانية متعددة، وقد عرضها

[1]- ينظر: خديجة مرات، نظرية النحو الوظيفي... البنية والوظيفة، مجلة اللغة الوظيفية، المجلد 7، العدد 2، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، سطيف الجزائر، 2020، ص 190

[2]- ينظر: لحمامي رضوان، سمات العلاقة الإسنادية في النحو العربي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد 78، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، د ت، ص 75

أحمد المتوكل ضمن مشروعه في اللسانيات الوظيفية. وقد أكدت هذه الاتجاهات على ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات متكاملة: المستوى الدلالي، والمستوى التركيبي-الصرفي، والمستوى التداولي، مع الإقرار بالتفاعل المستمر بينها في إنتاج المعنى.[1]

ومن جهة ثالثة، كان للفلسفة التحليلية دور بارز في ترسيخ البعد التداولي داخل النحو الوظيفي، خاصة مع لودفيغفتغنشتاين الذي أسّس لفكرة "الألعاب اللغوية"، حيث بيّن أن معنى اللفظ يتحدد من خلال استعماله في سياقات مختلفة، وأن القواعد التي تحكم اللغة هي في جوهرها قواعد استعمال.[2] وقد مهّد هذا التصور لفهم اللغة باعتبارها ممارسة اجتماعية، لا نظامًا مغلقًا.

انطلاقًا من هذه الاستعارات المفهومية، تمكّن النحو الوظيفي من بناء إطار نظري تكاملي يربط بين البنية اللغوية ووظائفها[3]، ويستوعب الأبعاد التداولية والنفسية والنمطية للغة. وقد تجلّى ذلك في سعيه إلى تحقيق الكفاءة التفسيرية، التي تُعدّ معيارًا أساسًا في تقييم النماذج اللسانية، إذ تقوم على قدرة النظرية على تقديم تفسير شامل ودقيق للظواهر اللغوية.

-وتتحقق هذه الكفاءة التفسيرية من خلال تكامل ثلاث كفاءات رئيسية:

الكفاءة التداولية في النحو الوظيفي

تُعَدّ الكفاءة التداولية أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها منهج النحو الوظيفي، كما بلورها اللساني الهولندي سيمون ديك، إذ تتجاوز هذه الكفاءة حدود الوصف الشكلي للغة إلى استكشاف كيفية توظيفها في سياقات الاستعمال الفعلي.

---

[1]- ينظر: يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 77

[2]- ينظر: علي محمود الصراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية -دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 29.

[3]- ينظر: محمد ابن شماني، النظرية الغلوسيماتيكية وتجلياتها في الدرس اللساني العربي، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص 118.

فالنحو الوظيفي لا ينظر إلى اللغة باعتبارها نسقًا مجردًا من القواعد، بل يراها أداة تواصلية تُستخدم لتحقيق أغراض محددة داخل مواقف اجتماعية وثقافية متنوعة.

تنطلق الكفاءة التداولية من مبدأ أساس مفاده أن العبارات اللغوية لا تُفهم في ذاتها، بل في ضوء السياق الذي تُستعمل فيه. ومن ثمّ، فإن تحليل البنية اللغوية يظل ناقصًا ما لم يُربط بالوظيفة التي تؤديها هذه البنية في الخطاب. فالمتكلم لا ينتج عبارات عشوائية، بل يختار صيغًا لغوية بعناية، تبعًا لنيته التواصلية، ولطبيعة العلاقة التي تربطه بالمخاطب، وللظروف المحيطة بعملية التخاطب.[1]

وفي هذا الإطار، تقوم الكفاءة التداولية على مجموعة من الأسس المنهجية التي تشكّل جوهر النحو الوظيفي، من أبرزها:[2]

. **مركزية الاستعمال** :حيث تُدرس اللغة من خلال استعمالها الفعلي، لا من خلال تمثلاتها الذهنية المجردة فقط، مما يجعل السياق عنصرًا حاسمًا في تحديد المعنى .

. **الربط بين البنية والوظيفة** :إذ لا تُفصل التراكيب النحوية عن أدوارها التداولية، بل تُفهم باعتبارها وسائل لتحقيق مقاصد تواصلية، كالإخبار، والاستفهام، والأمر، والإقناع .

. **تعدد العوامل المؤثرة في إنتاج الخطاب** :فاختيار المتكلم للعبارات يتأثر بجملة من العوامل، منها الاجتماعية (مكانة المتخاطبين)، والثقافية (الأعراف السائدة)، والنفسية (الحالة الانفعالية)، إضافة إلى الزمان والمكان .

. **الطابع التفاعلي للغة** :حيث يُنظر إلى التواصل بوصفه عملية ديناميكية قائمة على التفاعل بين المتكلم والمخاطب، وليس مجرد نقل أحادي للمعنى .

---

[1]- ينظر: خديجة مرات، نظرية النحو الوظيفي... البنية والوظيفة، ص 196

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، المغرب، 1987، ص13

كما تبرز الكفاءة التداولية من خلال عناصر تحليلية أساسية اعتمدتها الدراسات الوظيفية، من أهمها:[1]

- **القوة الإنجازية** :أي قدرة القول على إنجاز فعل معين (كالوعد، أو الطلب، أو التهديد)، وهو ما يجعل اللغة فعلاً مؤثرًا في الواقع، لا مجرد وسيلة وصف .
- **الوظائف التداولية للعبارات** :حيث تُحدَّد أدوار الجمل داخل الخطاب، مثل إبراز الموضوع (Topic) أو التعليق عليه(Comment) ، أو توجيه انتباه المخاطب .
- **السمات الوجهية والذاتية** :التي تعكس موقف المتكلم واتجاهه، مثل التأكيد، والتردد، والاحترام، وغيرها من الأبعاد التي تؤثر في تأويل الخطاب .

وانطلاقًا من هذه الأسس، يُظهر النحو الوظيفي أن الكفاءة اللغوية الحقيقية لا تقتصر على معرفة القواعد النحوية والدلالية، بل تشمل أيضًا القدرة على توظيف هذه المعرفة توظيفًا ملائمًا للسياق. ففهم اللغة وإنتاجها يتطلبان إدراكًا واعيًا بالمقام التخاطبي، وبنوع النص، وبالغرض من الكلام، وبالاستراتيجيات المناسبة لتحقيق التأثير المطلوب في المتلقي.[2]

وبذلك، تغدو الكفاءة التداولية في النحو الوظيفي مكوّنًا حاسمًا لفهم الطبيعة الحية للغة، حيث تتداخل البنية مع الوظيفة، ويتكامل النظام اللغوي مع الاستعمال، مما يعكس رؤية شمولية تجعل اللغة ممارسة اجتماعية تواصلية قبل أن تكون نظامًا شكليًا مجردًا.

[1]- ينظر: جيوفريليتش، مبادئ التداولية، تر: عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، ط1، المغرب، 2013، ص 65.

[2]- ينظر: عبد الفتاح الحموز، نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل، دار جرير للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 470.

الكفاءة النفسية في النحو الوظيفي

تُشكّل الكفاءة النفسية أحد الأبعاد المركزية التي يقوم عليها النحو الوظيفي، كما صاغ معالمه اللّساني سيمون ديك، إذ تهدف إلى جعل النموذج اللغوي منسجمًا مع الكيفية التي يعمل بها الذهن البشري في إنتاج اللغة وفهمها. فالنحو الوظيفي لا يكتفي بوصف البنى اللغوية من الخارج، بل يسعى إلى تفسيرها في ضوء العمليات الذهنية التي تقف وراء تشكّل الخطاب أثناء التفاعل التواصلي.

تنطلق الكفاءة النفسية من مبدأ أساسي مفاده أن اللغة نشاط ذهني قبل أن تكون نظامًا شكليًا، وأن أي نموذج لغوي ينبغي أن يعكس، قدر الإمكان، المسارات الحقيقية التي يسلكها المتكلم والمستمع في أثناء التواصل. ومن هنا، يركّز النحو الوظيفي على ثنائية الإنتاج والفهم بوصفهما عمليتين متكاملتين تشكّلان جوهر الأداء اللغوي.[1]

ففي جانب الإنتاج، تُبنى العملية اللغوية انطلاقًا من القصد أو النية التواصلية؛ حيث يحدد المتكلم الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه (إخبار، طلب، إقناع...)، ثم ينتقل إلى مرحلة الصياغة اللغوية التي يتم فيها اختيار المفردات والتراكيب المناسبة، وصولًا إلى تحقيق الملفوظ في صورته الصوتية. وهذه المراحل لا تُفهم بوصفها خطوات ميكانيكية، بل باعتبارها عمليات ذهنية متداخلة تتأثر بالسياق وبالمعرفة السابقة وبالقدرة الإدراكية للمتكلم.[2]

أما في جانب الفهم، فإن المستمع لا يكتفي باستقبال الإشارات اللغوية، بل يقوم بعملية تحليل وتأويل معقدة، يستحضر فيها معارفه اللغوية وغير اللغوية، ويستعين بالسياق لتحديد المقصود الحقيقي من الخطاب. ومن ثمّ، فإن فهم المعنى ليس نتيجة

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب واللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، لبنان، 2010، ص 13- 15

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص 66

مباشرة للبنية اللغوية وحدها، بل هو حصيلة تفاعل بين المعطى اللغوي والعمليات الذهنية التأويلية.

وفي هذا الإطار، تقوم الكفاءة النفسية على مجموعة من الأسس المنهجية، من أبرزها:[1]

- **الواقعية النفسية** :أي ضرورة توافق القواعد اللغوية مع ما تثبته الدراسات اللسانية النفسية حول كيفية معالجة اللغة في الذهن .
- **تكامل العمليات الذهنية** :حيث يُنظر إلى الإنتاج والفهم باعتبارهما وجهين لعملية واحدة، يتداخل فيها الإدراك والذاكرة والانتباه .
- **الانطلاق من القصد التواصلي** :إذ يُعدّ القصد نقطة البداية في بناء الخطاب، وليس البنية النحوية المجردة .
- **الاعتماد على المعرفة الخلفية** :حيث تلعب الخبرة السابقة والمعرفة العامة دورًا أساسيًا في تفسير المعاني .

ومن هذا المنظور، يبتعد النحو الوظيفي عن بعض التصورات الشكلية الصرفة التي نجدها في أعمال نعوم تشومسكي، خاصة تلك التي تقوم على القواعد التحويلية المجردة، إذ يرى ديك أن هذه النماذج لا تضمن دائمًا تمثيلًا دقيقًا للعمليات الذهنية الفعلية. لذلك، يسعى النحو الوظيفي إلى بناء نموذج لغوي يستند إلى معطيات واقعية مستمدة من علم النفس اللغوي، بما يضمن تفسيرًا أكثر صدقًا لكيفية إنتاج اللغة وفهمها.[2]

وبناءً على ذلك، فإن الكفاءة النفسية في النحو الوظيفي لا تقتصر على معرفة القواعد، بل تتمثل في القدرة على توظيف هذه القواعد ضمن عمليات ذهنية حقيقية تحاكي الاستعمال الفعلي للغة. فهي تربط بين النظام اللغوي والذهن البشري، وتجعل

[1]- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد، ليبيا، 2013، ص 53
[2]- ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب واللغة العربية،476 z

من اللغة نشاطًا إدراكيًا تواصليًا يعكس تفاعل الإنسان مع محيطه، لا مجرد بنية شكلية معزولة.

الكفاءة النمطية في النحو الوظيفي

تُعَدّ الكفاءة النمطية أحد الدعائم المنهجية التي يقوم عليها النحو الوظيفي، كما بلورها اللساني سيمون ديك، إذ تهدف إلى تجاوز حدود الوصف الجزئي للغات المفردة نحو بناء رؤية شمولية تقوم على استكشاف الأنماط المشتركة بين اللغات الطبيعية. فالنحو الوظيفي لا يكتفي بتحليل لغة بعينها، بل يسعى إلى استخلاص مبادئ عامة يمكن تعميمها على مختلف اللغات، مما يمنحه طابعًا كونيًا.

تنطلق الكفاءة النمطية من مبدأ أساسي مفاده أن اللغات، رغم تنوعها الظاهري، تخضع لأنماط وقواعد مشتركة يمكن الكشف عنها عبر منهج استقرائي مقارن. ومن هنا، يقوم الباحث بجمع معطيات من لغات متعددة، ثم يعمل على تصنيفها واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بينها، بهدف الوصول إلى تعميمات لغوية ذات طابع كلي.[1]

وفي هذا الإطار، لا تُفهم النمطية على أنها مجرد وصف سطحي للفروق بين اللغات، بل هي عملية علمية دقيقة ترتكز على فرضيات نظرية واضحة، تسعى إلى تفسير التنوع اللغوي في ضوء مبادئ عامة. ولذلك، يؤكد ديك أن الدراسة النمطية لا تكون ذات قيمة علمية إلا إذا اندرجت ضمن إطار نظري متكامل، قادر على تفسير المعطيات وربطها بوظائف اللغة المختلفة.

وتقوم الكفاءة النمطية في النحو الوظيفي على مجموعة من الأسس المنهجية، من أبرزها:[2]

[1]- ينظر: يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص88

[2]- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس انظرية والمنهجية، جامعة عين الشق، المغرب، د ت، ص 258.

- **المنهج الاستقرائي المقارن** :حيث يتم تحليل عدد كبير من اللغات لاستخلاص أنماط مشتركة، بدل الاكتفاء بلغة واحدة .
- **الربط بين النمط والكليات اللغوية** :أي البحث عن الخصائص التي تشترك فيها جميع اللغات، والتي تعبّر عن طبيعة اللغة الإنسانية .
- **تحقيق التجريد النظري** :من خلال صياغة قواعد ومبادئ عامة قابلة للتطبيق على لغات متعددة، دون فقدان القدرة على وصف الخصوصيات .
- **التكامل بين المستويات اللغوية** :إذ لا تُدرس الأنماط في المستوى التركيبي فقط، بل تُربط بالدلالة والتداول، بما يعكس الوظيفة الحقيقية للغة .

ولعل من أبرز مجالات تطبيق الكفاءة النمطية دراسة ترتيب مكونات الجملة، حيث تُظهر اللغات تنوعًا في تنظيم عناصرها الأساسية (الفاعل، الفعل، المفعول به). فبعض اللغات تعتمد ترتيبًا شائعًا من نمط (فاعل – فعل – مفعول)، كما هو الحال في الإنجليزية والفرنسية، بينما تتبنى لغات أخرى أنماطًا مختلفة، كأن تبدأ بالفعل أو تؤخره.[1] ويُسهم هذا التنوع في الكشف عن أنماط عامة يمكن تصنيف اللغات على أساسها، مع إبراز الخصائص المميزة لكل لغة.

كما تُبرز الكفاءة النمطية مفهوم التنوع المقيد، أي أن الاختلاف بين اللغات ليس عشوائيًا، بل يقع ضمن حدود معينة يمكن ضبطها نظريًا. فكل لغة تمتلك خصوصيتها، لكنها في الوقت نفسه تشترك مع غيرها في بنى ووظائف أساسية، وهو ما يسمح ببناء نموذج لغوي قادر على استيعاب هذا التنوع دون فقدان الوحدة.[2]

وبناءً على ذلك، تُسهم الكفاءة النمطية في تحقيق أحد الأهداف الكبرى للنحو الوظيفي، وهو بناء نظرية لغوية شاملة تجمع بين التنوع والاتساق؛ إذ تفسّر الاختلافات بين اللغات من جهة، وتكشف عن القواسم المشتركة بينها من جهة

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية،15 z
[2]- ينظر: عبد الفتاح الحموز، نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل،473 z

أخرى. وبهذا، يصبح النحو الوظيفي إطارًا علميًا قادرًا على ربط البنية اللغوية بوظيفتها، ضمن رؤية كونية تعكس طبيعة اللغة الإنسانية في مختلف تجلياتها.

مبادئ نظرية النحو الوظيفي

يعتمد نموذج النحو الوظيفي على مجموعة من المبادئ المنهجية العامة والثابتة التي لا حياد عنها، وتتمحور حول فكرة أساسية :اللغة وظيفة التواصل البشري .وقد كان هذا المبدأ هو الشعار الذي رفعته الدراسات الوظيفية في اللسانيات الحديثة، حتى جاء سيمون ديك وأكد أن كل لغة طبيعية هي نظام حيوي يمتلك خصائص بنيوية تهدف أساسًا إلى تحقيق عملية التواصل بين المتكلمين.[1]

وبناءً على هذا المبدأ، يجب على أي لسانٍ يريد دراسته أن يصف القدرة التواصلية، أي قدرة المتكلم والمخاطب على استخدام اللغة ضمن العملية التواصلية. ويعيد سيمون ديك تعريف هذه القدرة ضمن ثنائية التواصل (التداولية) بدلًا من نموذج تشومسكي الذي ركّز على الجانب البنيوي أو التوليدي البحت، بحيث يصبح التركيز على كيفية إنتاج اللغة وفهمها واستخدامها لتحقيق أهداف عملية التواصل.[2]

كما ظهر في اللسانيات الحديثة اتجاه يُعرف بالوجهة التداولية، التي تسعى إلى دراسة التركيب والدلالة من منظور عملي وتفاعلي، وهو ما يتيح للنحو الوظيفي تحقيق الكفاءة في الاستعمال التداولي للغة .وبالتوازي مع ذلك، يسعى النحو الوظيفي إلى تطوير الكفاءات النفسية، أي فهم العمليات العقلية التي يستخدمها المتكلم عند إنتاج وفهم الخطاب، والكفاءات النمطية التي تعنى برصد الأنماط المشتركة بين

[1]- ينظر: خديجة مرات، نظرية النحو الوظيفي... البنية والوظيفة، مجلة اللغة الوظيفية، المجلد 7، العدد 2، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، سطيف الجزائر، 2020، ص 190

[2]- ينظر: يحي بعيطيش، الوظائف التداولية في رواية ريح الجنوب لابن هدوقة، مجلة علامات، المجلد 51، العدد 13، مكناس، المغرب، 2004، ص653

اللغات وربطها بالكليات اللغوية، بما يحقق تكامل الكفاءات الثلاث: التداولية والنفسية والنمطية في إطار منهجي متكامل.[1]

وبهذه الطريقة، يصبح النحو الوظيفي نظرية شاملة لا تكتفي بوصف البنية اللغوية، بل تفسّر وظائف اللغة في التواصل البشري من جميع جوانبها: البنيوية، الدلالية، والنفسية والتداولية.

- **الأبعاد الدلالية والتّداولية لنظرية النّحو الوظيفي**

أوّلا: البعد الدلالي في النحو الوظيفي

ينطلق النحو الوظيفي من تصور يجعل اللغة أداة أساسها نقل المعنى وبناؤه داخل الخطاب، لذلك لا تُدرَس التراكيب اللغوية بوصفها أنماطًا شكلية مستقلة، بل بوصفها وسائل لتجسيد دلالات معينة. فالبنية النحوية ليست غاية في ذاتها، وإنما هي نتيجة لاختيارات دلالية يقوم بها المتكلم وفق ما يريد التعبير عنه، وهو ما يجعل المعنى محور التحليل وأساسه.

- **مركزية المعنى**

تتجلى مركزية المعنى في كون الجملة لا تُفهم باعتبارها مجرد ترتيب للكلمات وفق قواعد نحوية، بل باعتبارها تمثيلًا دلاليًا لحدث أو حالة أو علاقة بين عناصر معينة. فالمتكلم حين يصوغ جملة ما، لا ينطلق من البنية، بل من المعنى الذي يريد إيصاله، ثم يختار له الشكل المناسب. ومن هنا فإن اختلاف الصيغ التركيبية لا يعني بالضرورة اختلافًا في المعنى، بل قد يكون مجرد اختلاف في طريقة تقديمه أو إبراز جانب منه دون آخر[2]. فالجملة الواحدة يمكن أن تُصاغ بطرق متعددة، وكل صيغة

[1]- ينظر: مصطفى غلفان، أعمال أحمد المتوكل اللسانية: من التراث إلى الحداثة، مقال منشور ضمن أعمال الندوة التكريمية للأستاذ أحمد المتوكل، بعنوان: النحو الوظيفي واللغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص20- 21

[2]- علي آيتأوشان، اللسانيات والديداكتيك، نموذج النحو الوظيفي من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط1، الدار البيضاء، 2005، ص 193

تعكس زاوية نظر معينة للحدث، مما يدل على أن البنية خاضعة للمعنى وموجَّهة به.

- **الأدوار الدلالية**

يهتم النحو الوظيفي بتحديد الأدوار التي تؤديها عناصر الجملة داخل الحدث، لأن فهم المعنى لا يتحقق فقط من خلال معرفة الوظائف النحوية، بل من خلال إدراك طبيعة العلاقة التي تربط كل عنصر بالفعل. فالعنصر الذي يُسمى فاعلًا في النحو التقليدي قد لا يكون بالضرورة هو المنفذ الحقيقي للفعل من الناحية الدلالية، كما أن المفعول به قد يؤدي أدوارًا مختلفة بحسب طبيعة الحدث. لذلك يُعاد تفسير عناصر الجملة وفق أدوار مثل الفاعل الحقيقي، والمتأثر بالفعل، والمستفيد، والأداة، وغيرها. وهذا التحليل يسمح بفهم أعمق لبنية الجملة، لأنه يكشف عن العلاقات الحقيقية بين مكوناتها، لا مجرد مواقعها الشكلية. ففي قولنا: "كَسَرَ الولدُ الزجاجَ بالحجرِ"، لا يقتصر التحليل على تحديد الفاعل والمفعول، بل يتعداه إلى بيان أن الولد هو المنفذ للفعل، والزجاج هو المتأثر به، والحجر هو الوسيلة التي تحقق بها الحدث، وهو ما يعكس بنية دلالية متكاملة.[1]

- **البنية الدلالية العميقة**

يفترض النحو الوظيفي أن لكل جملة بنية دلالية أساسية تسبق ظهورها في صورتها اللغوية، وهذه البنية تمثل المعنى المجرد للحدث أو الحالة، ويمكن التعبير عنها بأكثر من صيغة تركيبية. فاختلاف التراكيب لا يعني بالضرورة اختلافًا في هذا المعنى الأساسي، بل يدل على تنوع الأساليب التي يُقدَّم بها. وعليه، فإن الجمل التي تبدو مختلفة من حيث الشكل قد تشترك في نفس المضمون الدلالي، كما في قولنا: "أعطى الأستاذُ الطالبَ كتابًا" و"الطالبُ أُعطي كتابًا من الأستاذ"، حيث يظل

[1]- ينظر: نعيمة الزهري، الأمر والنّخي في اللغة العربي، ص 224.

الحدث واحدًا، لكن طريقة عرضه تختلف بحسب ما يراد إبرازُه[1]. ويكشف هذا التصور أن البنية النحوية ليست إلا تمظهرًا سطحيًا لبنية أعمق، وأن التحليل اللغوي ينبغي أن ينفذ إلى هذا المستوى لفهم العلاقات الحقيقية داخل الجملة.

- **العلاقة بين المعجم والنحو**

لا يفصل النحو الوظيفي بين المعجم والنحو، بل يرى أن بينهما علاقة وثيقة، إذ إن المعاني المعجمية، وخاصة الأفعال، تلعب دورًا حاسمًا في تحديد البنية النحوية للجملة. فكل فعل يحمل في ذاته تصورًا معينًا للحدث، ويحدد عدد العناصر التي يتطلبها هذا الحدث وطبيعة العلاقة بينها. فبعض الأفعال يقتضي وجود عنصر واحد فقط، في حين يحتاج بعضها الآخر إلى عنصرين أو أكثر، كما أن نوع هذه العناصر يخضع لقيود دلالية يفرضها الفعل نفسه. ومن هنا، فإن البنية النحوية لا تُبنى اعتباطًا، بل تنبثق من الخصائص الدلالية للوحدات المعجمية[2]. وهذا التداخل بين المعجم والنحو يؤكد أن المعنى هو الذي يوجّه التركيب، وأن فهم الجملة يقتضي النظر في دلالة مفرداتها بقدر ما يقتضي النظر في تنظيمها النحوي.

- **البنية الحملية**

تُعدّ البنية الحَملية من أهم المستويات التحليلية في النحو الوظيفي، إذ تُفهم الجملة في هذا الإطار بوصفها تنظيمًا دلاليًا يقوم على عنصر مركزي هو الحَمْل، وما يرتبط به من عناصر تُسهم في بناء المعنى. ويُقصد بالحَمْل ذلك المكوّن الذي يعبّر عن الحدث أو الحالة، وغالبًا ما يتمثل في الفعل، في حين تمثل بقية العناصر ما يُسند إليه هذا الحَمْل أو ما يتعلّق به من متمّمات. ومن هنا، فإن الجملة تُبنى على علاقة

[1]- ينظر : أحمد المتوكل، من البنية الحمليةإلة البنية المكوّنية، ص 46.
[2]- ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 40.

إسنادية بين المسند (وهو الحَمْل أو المحمول) والمسند إليه، مع ما يحيط بهذه العلاقة من وظائف دلالية أخرى تُغني المعنى وتحدّده.[1]

- **الحَمْل والمحمول وعلاقتهما بالإسناد**

يقوم التحليل الحَمْلي على التمييز بين **الحَمْل** بوصفه المركز الدلالي الذي يعبّر عن الفعل أو الصفة، والمحمول بوصفه ما يُسند إلى عنصر آخر داخل الجملة. ففي الجملة الفعلية، يكون الفعل هو الحَمْل، وهو نفسه المسند الذي يُنسب إلى المسند إليه (الفاعل في الغالب)، بينما في الجملة الاسمية قد يتمثل الحَمْل في خبر يُسند إلى مبتدأ.

ففي قولنا: "كتبَ الطالبُ الدرسَ"، يمثّل "كتبَ" الحَمْل/المحمول، وهو المسند، في حين يمثّل "الطالبُ" المسند إليه، أي الجهة التي يُنسب إليها الحدث. وتُعدّ هذه العلاقة الإسنادية الأساس الذي تُبنى عليه بقية الوظائف، إذ لا يتحقق المعنى إلا من خلال ربط الحَمْل بفاعل أو حامل له.[2]

- **الفاعل، المستقبل، المتقبل**

لا يكتفي الحَمْل بعلاقته بالمسند إليه، بل يستدعي عناصر أخرى تُعرف بالمشاركين، تُحدَّد وظائفهم وفق طبيعة الحدث. ومن أبرز هذه الوظائف:[3]

- **الفاعل:** وهو المنفّذ الحقيقي للفعل، أي من يقوم بالحدث بإرادة .
- **المستقبِل:** وهو الجهة التي تتلقى أثر الفعل، خاصة في أفعال الإعطاء والإرسال .
- **المتقبِّل**: وهو الذي يقع عليه الفعل أو يتأثر به، ويقارب في كثير من الحالات المفعول به .

---

[1]- ينظر: إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوقاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 109.

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، قضايا معجمية: المحاولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص 45

[3]- ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية، ص 88.

ففي قولنا: "أعطى الأستاذُ الطالبَ كتابًا"، نجد أن:

- "الأستاذ" فاعل ومنفّذ للحدث
- "الطالب" مستقبِل (يتلقى الفعل)
- "كتابًا" هو الشيء المنقول (موضوع الفعل)

وهذا التحليل يبيّن أن الوظائف الدلالية أعمق من مجرد تسميات نحوية، لأنها تكشف طبيعة العلاقة داخل الحدث.

- **الفعل الفاعل وبنية الإسناد**

يرتبط الحَمْل بالفعل بوصفه العنصر الذي يحدّد نوع الحدث وعدد المشاركين فيه، ولذلك يُنظر إلى الفعل على أنه فعل فاعل من حيث قدرته على إسناد الحدث إلى جهة معيّنة. "فالإسناد هو العملية التي يتم من خلالها ربط الحَمْل بالمسند إليه، وبغيره من العناصر، مما يؤدي إلى بناء جملة ذات معنى".[1]

ولا يكون الفاعل دائمًا ظاهرًا في البنية السطحية، فقد يُحذف أو يُضمَر، كما في المبني للمجهول: "كُتِبَ الدرسُ"، حيث يغيب الفاعل نحويًا، لكنه يبقى مفترضًا دلاليًا داخل البنية الحَملية، مما يدل على أن الإسناد قائم في المستوى الدلالي حتى وإن لم يظهر شكليًا.

- **المفعول ووظائفه الدلالية**

تمثّل المفاعيل عناصر أساسية في البنية الحَملية، لكنها لا تؤدي وظيفة واحدة، بل تتنوع أدوارها بحسب طبيعة الفعل:[2]

- **المفعول به** :يمثل المتقبِّل أو المتأثر بالفعل
- **المفعول فيه (الظرف)** :يحدد زمان الحدث أو مكانه
- **المفعول لأجله** :يبيّن سبب وقوع الفعل

[1]- إيناس كنال حديدي، المصطلحات النحوية في التّراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 127.
[2]- ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية، ص 88.

. **المفعول المطلق** :يؤكد الحدث أو يبيّن نوعه

. **المفعول معه**: يدل على المصاحبة، ففي جملة مثل":سافرَ الرجلُ صباحًا طلبًا للعلم مع صديقه" نجد أن:[1]

. "صباحًا": ظرف زمان

. "طلبًا": مفعول لأجله

. "صديقه": مفعول معه

وهذا التنوع يبيّن أن المفاعيل لا تُفهم فقط بوصفها مكملات نحوية، بل باعتبارها عناصر دلالية تُسهم في تفصيل الحدث وتحديد أبعاده.

- **الحال ودوره في البنية الحملية**

يُعدّ الحال عنصرًا دلاليًا مهمًا، لأنه يصف الكيفية التي يقع بها الحدث، أي أنه يضيف بُعدًا نوعيًا إلى البنية الحَملية. فالحال لا يغيّر أصل الحدث، لكنه يحدّد صورته أو هيئته.

ففي قولنا: "دخلَ الطالبُ مسرعًا"، يظل الحدث هو "الدخول"، لكن الحال "مسرعًا" يبيّن كيفية وقوع هذا الحدث، مما يثري المعنى ويجعله أكثر تحديدًا[2].

ومن ثمّ، فإن الحال يُعدّ مكمّلًا دلاليًا يسهم في بناء صورة الحدث داخل الذهن.

تُظهر دراسة الوظائف الدلالية في مستوى البنية الحَملية أن الجملة تقوم على علاقة إسنادية بين الحَمْل والمسند إليه، وتتوسع هذه العلاقة لتشمل مجموعة من المشاركين والمتممات التي تؤدي أدوارًا دلالية متنوّعة، مثل الفاعل والمستقبل والمتقبل والمفاعيل والحال. ومن خلال هذا التفاعل، تتشكل البنية الدلالية للجملة بوصفها تمثيلًا منظمًا للحدث، مما يؤكد أن المعنى هو الأساس الذي تنتظم حوله مختلف العناصر اللغوية.

---

[1]- ينظر : أحمد المتوكل، من البنية الحمليةإلة البنية المكوّنية، ص 95.

[2]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النّهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 240.

ثانيًا: البعد التداولي في النحو الوظيفي

لا يقتصر النحو الوظيفي على بيان ما تعنيه الجملة في ذاتها، بل يتجاوز ذلك إلى دراسة كيفية توظيفها داخل سياق تواصلي فعلي، حيث يتداخل المعنى مع الاستعمال، وتصبح اللغة أداة لإنجاز أفعال وتحقيق مقاصد. ومن ثمّ، فإن الجملة لا تُفهم فقط من خلال بنيتها، بل من خلال موقعها داخل الخطاب، والعلاقة التي تربطها بالمتكلم والمخاطب، وبما يحيط بهما من ظروف.

1. السياق وأثره في توجيه المعنى

يتحدد المعنى التداولي للجملة انطلاقًا من السياق الذي تُستعمل فيه، إذ يشمل هذا السياق عناصر متعددة مثل المتكلم، والمخاطب، والوضعية التواصلية، إضافة إلى الخلفية المعرفية المشتركة بين الطرفين. فهذه العناصر مجتمعة تسهم في توجيه تأويل الخطاب، بحيث يمكن للجملة الواحدة أن تؤدي وظائف مختلفة بحسب تغيّر السياق.[1]

ولا يقتصر أثر السياق على تفسير المعنى الظاهر، بل يتعداه إلى الكشف عن المعاني الضمنية، إذ قد يُفهم من الجملة أكثر مما يُصرَّح به لفظًا. فقولنا: "الباب مفتوح" قد يُفهم على أنه مجرد إخبار، وقد يحمل في سياق معين معنى الدعوة إلى إغلاقه، وهو ما يدل على أن المعنى التداولي نتاج تفاعل بين البنية اللغوية والسياق الاستعمالي.

2. المحور والبؤرة والذيل

يهتم النحو الوظيفي بكيفية تنظيم المعلومات داخل الجملة، من خلال توزيعها إلى أجزاء تؤدي وظائف مختلفة في الخطاب. ويظهر ذلك في التمييز بين:

[1]- ينظر:أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص 93.

• **المحور** :وهو ما يُبنى عليه الكلام، ويقارب في كثير من الأحيان ما "يُعرف في النحو العربي بالمبتدأ، إذ يمثل نقطة الانطلاق في الخطاب، أو ما يُفترض أنه معلوم لدى المخاطب".[1]

• **البؤرة** :وهي الجزء الذي يحمل المعلومة الجديدة أو الذي يراد إبرازُه وتوجيه الانتباه إليه .[2]

• **الذيل** :وهو عنصر يأتي في نهاية الجملة لإضافة توضيح أو تعليق أو تفصيل لاحق .

ويؤدي هذا التنظيم دورًا مهمًا في توجيه فهم الجملة، لأن ترتيب العناصر لا يكون اعتباطيًا، بل يخضع لما يريد المتكلم إبرازه. فاختلاف الصياغة قد يعكس اختلافًا في توزيع المعلومات، لا في أصل المعنى.[3]

مثال":الطالبُ نجحَ"

يكون "الطالب" محورًا (مبتدأ من حيث الوظيفة التداولية)، و"نجح" بؤرة الخبر .

• "نجحَ الطالبُ"

ينتقل التركيز إلى الحدث نفسه، فتغدو البؤرة في الفعل .

أما الذيل فيمكن أن يظهر في تراكيب مثل:

• "نجح الطالبُ، والحمدُ لله"

حيث يُضيف الذيل بعدًا تداوليًا يعبّر عن موقف المتكلم .

[1]- نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص 226.
[2]- ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الزظيفية مدخل نظري، ص 139.
[3]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص 60.

3. القصدية ووظيفة المبتدأ والمنادى في الخطاب

لا تُستعمل الجمل لنقل المعاني فحسب، بل لتحقيق مقاصد تواصلية محددة، وهو ما يُعرف بالقصدية. فالمتكلم يختار تراكيبه اللغوية بما يتناسب مع الهدف الذي يسعى إليه، سواء كان إخبارًا أو طلبًا أو توجيهًا أو غير ذلك.[1]

وفي هذا السياق، يؤدي المبتدأ دورًا تداوليًا مهمًا، إذ يُستخدم لتقديم الموضوع الذي يريد المتكلم الحديث عنه، مما يجعله قريبًا من مفهوم المحور. أما المنادى، فيرتبط مباشرة بالفعل التواصلي، لأنه يُستعمل لجذب انتباه المخاطب أو توجيه الخطاب إليه، وهو ما يمنحه بعدًا تداوليًا واضحًا.[2]مثال":يا طالبُ، اجتهدْ"

فالمنادى هنا لا يؤدي وظيفة نحوية فقط، بل يحقق غرضًا تواصليًا يتمثل في استدعاء المخاطب وتهيئته لتلقي الرسالة .

4. أفعال الكلام وعلاقتها بالبنية التداولية

تنظر التداولية إلى الجملة بوصفها فعلًا يُنجَز في الواقع، وليس مجرد تركيب لغوي. فالمتكلم حين يتكلم، فإنه يقوم بأفعال مثل الطلب أو الوعد أو النصح، حتى وإن كان شكل الجملة خبريًا. ويُفهم نوع الفعل الكلامي من خلال تفاعل: [3]

- البنية اللغوية
- القصد
- السياق

مثال":هل يمكنك إغلاق الباب؟"

هي جملة استفهامية شكلًا، لكنها تؤدي وظيفة الطلب تداوليًا.

---

[1]- علي آيتآوشان، اللسانيات والبيداغويا، ص 60،

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 125- 126.

[3]- المرجع نفسه، ص 149.

وهذا يبيّن أن المعنى الحقيقي للجملة لا يكمن في صورتها الظاهرة، بل في الوظيفة التي تؤديها داخل الخطاب.

5. التماسك النصي وتنظيم الخطاب

يمتد البعد التداولي إلى مستوى النص، حيث لا تُفهم الجمل منفصلة، بل ضمن شبكة من العلاقات التي تربط بينها. ويتحقق هذا الترابط من خلال وسائل لغوية ودلالية، مثل:

- الإحالة بالضمائر
- أدوات الربط
- التكرار
- انسجام الموضوع [1]

كما أن توزيع المعلومات بين المحور والبؤرة والذيل يسهم في بناء نص متماسك، إذ يضمن الانتقال السلس بين الأفكار، ويُحافظ على وحدة الموضوع. ومن ثمّ، فإن النص يُبنى بوصفه كيانًا تواصليًا متكاملًا، لا مجرد مجموعة جمل متجاورة.

- **الفرق بين اللسانيات البنيوية ولسانيات سيمون ديك**

يرى بعض الدارسين أن القواعد المدرسية التقليدية قد فقدت كثيرًا من حيويتها، نتيجة اعتمادها على عدد محدود من المصطلحات الحديثة ذات الطابع الوصفي (Descriptive). غير أن هذا الحكم لا يخلو من التبسيط، إذ إن هذه القواعد، في جوهرها، تتسم بالوصف لا بالتقعيد المعياري(Prescriptive) ، حيث يهتم اللسانيون بدراسة ما يُستعمل فعليًا في اللغة، وليس ما ينبغي أن يُستعمل وفق قواعد معيارية مسبقة.

[1]- ينظر: يحي بعيطيش، الوظائف التداولية في رواية ريح الجنوب، مجلة علامات، المجلد1، العدد13، 2004، ص 662.

ويعني ذلك أن علماء اللسانيات يصفون الظواهر اللغوية في مختلف مستوياتها دون فرض أحكام معيارية تحدد الصواب والخطأ. ومن هذا المنطلق، يمكن للباحث اللساني أن يدرس اللغة في لحظة زمنية محددة ضمن ما يُعرف باللسانيات الوصفية (Synchrony)، كما يمكنه تتبع تطورها عبر الزمن في إطار اللسانيات التاريخية (Diachrony).[1]

وعليه، يُعرَّف علم اللسانيات بأنه الدراسة العلمية المنهجية للغة، بوصفه فرعًا معرفيًا يهدف إلى وصف اللغة في جميع مستوياتها، وصياغة نظريات تفسر آليات اشتغالها.

وتُعد اللغة نسقًا من العلاقات المجردة التي تتجلى في مستويات متعددة: الصوتي، والفونولوجي، والمعجمي، والتركيبي، والدلالي، والتداولي. وهي في الوقت نفسه وسيلة للتواصل والتفكير والتعبير، مما يجعلها ذات وظيفة مزدوجة؛ فهي موضوع للدراسة العلمية من جهة، وأداة لفهم الثقافة والمعرفة الإنسانية من جهة أخرى. ومن هنا، فإن اكتساب اللغة لا يعني فقط تعلم نظامها، بل أيضًا استيعاب ثقافة المجتمع وقيمه وسلوكاته.

وقد أسهمت اللسانيات الحديثة في ترسيخ هذا التصور، حيث أصبحت خلفية نظرية أساسية في ميدان تعليم اللغات وتعلمها. كما أدى تطورها إلى تحسين المناهج التعليمية وأدواتها، وإلى ظهور إشكالات بحثية جديدة تناولت تعليم اللغة من خلال ثلاثة مجالات رئيسية: اللسانيات العامة، وعلم النفس اللغوي الذي يدرس اكتساب اللغة وآليات التعلم، والتداوليات التي تهتم بالاستعمال اللغوي في سياق التواصل.[2]

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، ط1، الرباط، المغرب، 1987، ص 84

[2]- ينظر: مسعود صحراوي، من التنظير التداولي إلى التطبيق النحوي، علاقة البنية بالوظيفة في دلائل الإعجاز، دار كنوز المعرفة، ط1، الأردن، 2014، ص 668.

وفي هذا السياق، تنطلق اللسانيات البنيوية ولسانيات سيمون ديك من تصورين مختلفين لطبيعة اللغة ووظيفتها؛ إذ تنظر البنيوية إلى اللغة بوصفها بنية مغلقة ونظامًا شكليًا قائمًا بذاته، في حين يرى النحو الوظيفي عند سيمون ديك أن اللغة أداة تواصل اجتماعي لا يمكن فهم بنيتها إلا من خلال وظائفها التداولية داخل السياق.

أولًا: اللسانيات البنيوية

تقوم اللسانيات البنيوية، كما أسسها فرديناند دي سوسير وطورها لاحقًا ليونارد بلومفيلد، على دراسة اللغة بوصفها نظامًا من العلاقات الداخلية بين عناصرها. ووفق هذا التصور، لا تُفهم اللغة من خلال مرجعها الخارجي أو وظيفتها الاجتماعية،[1] بل من خلال بنيتها الداخلية والعلاقات الشكلية بين مكوناتها.

ومن أبرز مبادئ هذا الاتجاه:[2]

- اعتبار اللغة نسقًا مغلقًا من الوحدات المتفاعلة التي لا تكتسب قيمتها إلا داخل النظام اللغوي نفسه .
- التركيز على الشكل اللغوي (Form) أكثر من المعنى التداولي أو السياقي .
- تحليل الجملة إلى مكوناتها التركيبية الأساسية (الفاعل، الفعل، المفعول) باعتبارها علاقات بنيوية داخلية .
- اعتماد المنهج الوصفي الآني(Synchrony) ، أي دراسة اللغة في لحظة زمنية محددة دون الاهتمام بتاريخها التطوري .
- إقصاء العوامل الخارجية مثل السياق الاجتماعي والنفسي من التحليل اللغوي المباشر .

[1]- ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 121.

[2]- ينظر: فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي ومجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1986، ص 17

وبذلك، يتمثل الهدف الأساسي للمنهج البنيوي في وصف النظام اللغوي في ذاته، باعتباره بنية مستقلة قابلة للتحليل العلمي الداخلي.

ثانيًا: النحو الوظيفي عند سيمون ديك

على خلاف التصور البنيوي، ينطلق النحو الوظيفي من فرضية أساسية مفادها أن اللغة ليست مجرد نظام شكلي، بل هي أداة تواصل اجتماعي مرتبطة بالاستعمال الفعلي داخل السياق.

ويتميز هذا الاتجاه بعدة خصائص أساسية:[1]

- ربط البنية اللغوية بوظيفتها التواصلية داخل الخطاب .
- اعتبار السياق (Context) عنصرًا أساسيًا في إنتاج المعنى وتفسيره .
- تحليل اللغة عبر مستويات متعددة: الدلالي، والتركيبي، والتداولي، مع إعطاء مركزية للبعد التداولي .
- النظر إلى الجملة بوصفها وحدة وظيفية لا تُفهم إلا داخل عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب .
- الاهتمام بكيفية إنتاج الخطاب وفهمه في مواقف تواصلية واقعية .

وعليه، فإن الهدف الأساسي للنحو الوظيفي هو تفسير كيفية اشتغال اللغة داخل التواصل الإنساني، وليس مجرد وصف بنيتها الشكلية.[2]

ويتضح من ذلك أن الفرق الجوهري بين الاتجاهين يكمن في زاوية النظر إلى اللغة: فالبنيوية تفصل اللغة عن سياقها الاجتماعي وتتعامل معها كنظام داخلي مكتفٍ بذاته، بينما يعيد النحو الوظيفي إدماج اللغة في محيطها التواصلي، معتبرًا أن المعنى لا يتحدد إلا داخل الاستعمال.

---

[1]- مرباح شفاعة، النظرية النحوية الوظيفية من سيمون ديك إلى أحمد المتوكل، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، المجلد13، العدد02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2025، ص 8-9

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 1993، ص 05

كما تمنح البنيوية الأولوية للشكل والبنية، في حين تمنح الوظيفية الأولوية للوظيفة والاستعمال. ومع ذلك، فإن هذا الاختلاف لا يعني التعارض التام، بل يمكن النظر إلى الاتجاهين باعتبارهما مرحلتين أساسيتين في تطور الفكر اللساني الحديث.

الفصل الثاني:أهمية المصطلح في الدرس اللساني

- مفهوم المصطلح
- نشأته
- آلياته
- الفرق بين الكلمة والمصطلح
- المصطلح وتعددية الترجمة

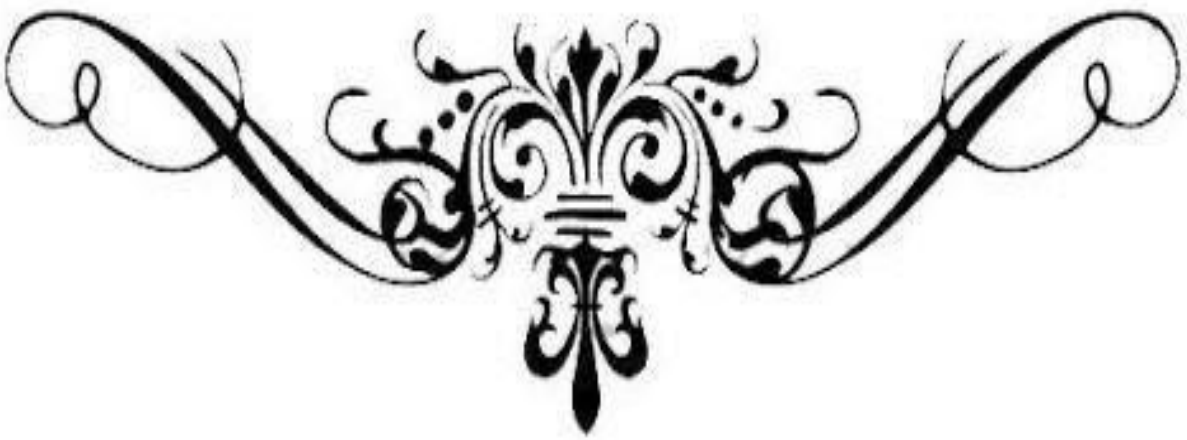

يُعد المصطلح أساسًا في بناء المعرفة العلمية ونقلها، إذ يسهم في ضبط المفاهيم وتحديد دلالاتها داخل مختلف الحقول المعرفية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل الجوانب النظرية المتعلقة بالمصطلح وآليات توليده وترجمته، باعتبارها من أهم الوسائل التي اعتمدتها اللغة العربية لمواكبة التطورات العلمية واللسانية المعاصرة.

- **مفهوم المصطلح**

ارتبطت كلمة "المصطلح" في أصلها اللغوي بمعاني التوافق والتسالم. ويُقصد بذلك أن جماعة من الناس قد تختلف حول تسمية مفهوم أو مدلول جديد، فيقترح كل فريق اسماً مختلفاً له، مما يؤدي إلى تعدد التسميات وظهور الخلاف بينهم. غير أن هذا الخلاف ينتهي عادةً إلى اتفاقهم على تسمية واحدة مشتركة، فتكون تلك التسمية هي المصطلح المعتمد لذلك المفهوم.

وتعود كلمة المصطلح إلى "الجذر اللغوي "**صلح**"الذي يدل على معنى الإصلاح ونقيض الفساد"[1]، حيث تُشتقّ الدلالة اللغوية لمصطلح **الاصطلاح** من الجذر اللغوي (ص ل ح)، وقد أشار أحمد بن فارس(ت 395هـ) في كتابه مقاييساللغة إلى "أن الصاد واللام والحاء أصلٌ واحد يدلّ على ضدّ الفساد والاستقامة"[2]. كما بيّن الأزهري أن الصلح نقيض الفساد وأن الإصلاح ضدّ الإفساد، ويُقال: تصالح القوم واصطلحوا إذا اتفقوا وزال ما بينهم من خلاف، ومن ثمّ فإن ألفاظ هذه المادة اللغوية تدور حول معاني الوفاق والتوافق ورفع النزاع، إذ لا يتحقق الإصلاح بين الناس إلا بوجود اتفاق يجمعهم ويزيل أسباب الفرقة بينهم[3].

[1]- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، ط1، سوريا، 2008، ص11.
[2]- أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي أبو الحسن، مقاييس اللغة، مادة (صلح)، تح : عبد السلام هارون، دار الجيل للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1991، ص 432.
[3]- ابن منظور، لسان العرب، مادة (صلح)، تح: علي بشري، دار إحياء التراث العربي للنشر والتّوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1988، ص 288.

ويقوم مفهوم الاصطلاح عند العرب القدماء على مبدأي الاتفاق والمواضعة في تسمية الأشياء، إذ لا تكتسب التسمية الجديدة شرعيتها اللغوية إلا إذا حظيت بقبول أهل الاختصاص واتفاقهم عليها. ويتجلى هذا المعنى في التعريفات التي قدمها العلماء للمصطلح والاصطلاح. فقد ورد في معجمالصحاح للجوهري (ت 398هـ) أن مادة «صلح» تدل على الصلاح الذي هو نقيض الفساد، فيقال: "صَلُحَ الشيء يَصْلُحُ صَلاحًا وصُلُوحًا".[1] كما أورد الجرجاني (ت 812هـ) عدة تعريفات للاصطلاح، منها أنه نقل اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى آخر تربط بينهما مناسبة، أو أنه اتفاق جماعة من الناس على تخصيص لفظ معين للدلالة على معنى محدد، أو إخراج اللفظ من دلالته الأصلية إلى دلالة جديدة لبيان المقصود. كذلك عرّفه "بأنه لفظ متعارف عليه بين فئة معينة من الناس"[2].

وسار أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ) في الاتجاه نفسه، إذ رأى أن الاصطلاح هو اتفاق جماعة على وضع لفظ لمعنى معين، أو نقل اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى آخر يخدم غرضًا محددًا[3]. أما الزبيدي فقد اختصر المفهوم بقوله "إن الاصطلاح هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[4].

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أن المصطلح عند العرب القدماء يقوم على ركيزتين أساسيتين: الأولى انتقال اللفظ من معناه اللغوي الأصلي إلى معنى اصطلاحي جديد تربطه به علاقة أو مناسبة، والثانية تحقق الاتفاق والمواضعة بين أهل الاختصاص على اعتماد هذا المعنى الجديد واستعماله.

---

[1]- الجوهري، تاج اللغة وصحاح اللغة العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، مادّة(ص ل ح)، د ت، ص384.

[2]- علي بن محمد الجرجاني، التّعريفات، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2003، ص 32.

[3]- ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح: محمد المصري وعدنان درويش، إصدارات دار الرسالة، ط2، سوريا، 1998، ص129.

[4]- الزبيدي، تاج العروس، دار مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، د ط، ج2، لبنان، د ت، ص 183.

يجمع الباحثون والمختصون على أن المصطلح يمثل المفتاح الأساسي للعلوم والمعارف، وأن تطور العلوم وازدهارها مرتبط ارتباطًا وثيقًا بدقة مصطلحاتها وضبطها. ورغم تعدد التعريفات والمترادفات التي وضعت للمصطلح، فإنها تتفق في جوهرها ومفهومها العام.[1] ويُعبَّر عن المصطلح في عدد من اللغات الأوروبية بكلمات متقاربة في النطق والكتابة، مثل *Term*في الإنجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية، و*Terme*في الفرنسية، و*Termini*في الإيطالية، و*Termino*في الإسبانية.[2] وقد تجاوز هذا اللفظ المشترك الحدود اللغوية القومية، حتى عده بعض الباحثين نموذجًا واضحًا للطابع العالمي الذي يميز الحضارة الأوروبية[3].

وفي إطار تحديد مفهوم المصطلح قدم محمود حجازي عدة تعريفات، من أبرزها تعريفه للمصطلح بأنه كلمة أو مجموعة من الكلمات تنتمي إلى لغة متخصصة، سواء كانت علمية أو تقنية أو غير ذلك، وقد تكون موروثة أو مقترضة، وتُستخدم للتعبير الدقيق عن المفاهيم والدلالة على الأشياء المادية المحددة. أما في الفكر الغربي، فيُعرف المصطلح (*Terme*) أو الوحدة المصطلحية (*Unité terminologique*) بأنه كل وحدة دلالية تتكون من كلمة واحدة، ويسمى حينئذٍ مصطلحًا بسيطًا، أو من عدة كلمات، فيسمى مصطلحًا مركبًا، وتكون وظيفته الدلالة على مفهوم محدد بدلالة أحادية وواضحة داخل مجال معرفي معين[4].

[1]- ينظر: عبد المجيد السالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 16

[2]- المرجع نفسه، ص 17

[3]- ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للنشر والتوزيع، د ط، مصر، د ت، ص 9.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 11.

ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن المحدثين ينظرون إلى المصطلح بوصفه أداة أساسية للتواصل العلمي والمعرفي، تتميز بالدقة والتحديد، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمفاهيم المتخصصة داخل مختلف الحقول العلمية.

وتُجمع الدراسات المصطلحية على أن وضع المصطلح العلمي لا يتم اعتباطًا، وإنما يخضع لجملة من الشروط والضوابط التي تكفل له الدقة والوضوح وسهولة التداول. ومن أهم هذه الشروط أن يكون المصطلح لفظًا مفردًا قدر الإمكان لا عبارة مطولة، وأن يكون محدد الدلالة تحديدًا دقيقًا بعيدًا عن الغموض والتداخل مع الألفاظ الأخرى، كما يُستحسن اختيار الألفاظ التي لا يكتنفها اللبس أو التشابه، مع مراعاة وجود صلة دلالية بين المصطلح ومعناه اللغوي الأصلي، وتجنب ظاهرتي الاشتراك والترادف المصطلحي اللتين قد تؤديان إلى اضطراب الفهم العلمي، كذلك ينبغي تقديم المعنى على اللفظ عند وضع المصطلحات، واختيار الألفاظ السهلة المستساغة التي لا ينفر منها الاستعمال اللغوي، وأن تكون قابلة للتعريف المنطقي والاندراج ضمن حقل مفهومي منظم ومضبوط[1].

أما من حيث الأنماط، فإن المصطلحات ليست على درجة واحدة، بل تتنوع بحسب المجالات التي تنتمي إليها، فهناك مصطلحات عامة متداولة في الحياة اليومية بين مختلف فئات المجتمع، ومصطلحات حضارية تعبّر عن خصوصيات أمة معينة وقيمها الثقافية والفكرية، مثل مفاهيم الشورى والإمامة والخلافة.[2] كما توجد مصطلحات تقنية ترتبط بالمخترعات والأدوات المادية كالحاسوب والهاتف والأقمار الاصطناعية، إلى جانب المصطلحات العلمية والمعرفية التي تعبّر غالبًا عن مفاهيم مجردة تشكل الأساس النظري للعلوم المختلفة.

---

[1]- ينظر: عز الدين البوشيخي، دور المصطلحات في بناء العلوم الإسلامية، ندوة الدّراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، مطبعة المعارف للنشر والتوزيع، د ط، المغرب، 1996، ص 42.

[2]- ينظر: لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصلحية، دار الأمل للنشر والتّوزيع، د ط، الجزائر، 2012، ص 15.

ويكتسب كل نوع من هذه المصطلحات خصوصيته التي تميّزه عن غيره، الأمر الذي يقتضي مراعاة طبيعة كل مجال عند دراسة مصطلحاته وتحليلها، ويُعدّ المصطلح العلمي أكثر هذه الأنواع ارتباطًا بالبناء المعرفي للعلوم؛ إذ لا يمكن تصور قيام علم من العلوم دون منظومة من المفاهيم تعبّر عنها شبكة من المصطلحات الدقيقة والمنظمة[1].

وتتجلى أهمية المصطلحات العلمية في كونها عنصرًا أساسيًا في تكوين العلوم وتطورها، حتى إن درجة نضج أي علم يمكن قياسها بمدى نجاحه في بناء جهازه المفاهيمي والمصطلحي. فبواسطة المصطلح يتحدد موضوع العلم، وتوصف ظواهره، وتُصاغ قواعده ومبادئه، كما تُبنى نظرياته ومناهجه المختلفة.

ومن أبرز خصائص المصطلح أيضًا أنه لا يوجد بمنعزلٍ عن غيره، بل ينتظم ضمن نسق مصطلحي مترابط يرتبط بدوره بنسق مفاهيمي متكامل، لذلك فإن قيمة المصطلح العلمية لا تُفهم إلا من خلال موقعه داخل هذا النسق المعرفي العام، حيث تتحدد دلالته بعلاقاته مع المصطلحات الأخرى في المجال نفسه[2].

وتتميز المصطلحات كذلك بطابعها العالمي؛ فبمجرد ظهورها واعتمادها في حقل علمي معين تنتشر بين المختصين في مختلف أنحاء العالم، بغض النظر عن أصلها الثقافي أو الحضاري. ولهذا نجد أن المصطلحات العلمية، ولا سيما في المجالات الطبية والتقنية، تحظى بقبول واسع بين الباحثين والمتخصصين[3]، بخلاف بعض المصطلحات الحضارية التي تبقى مرتبطة بالسياقات الثقافية والحضارية التي نشأت فيها.

[1]- ينظر:عز الدين البوشيخي، دور المصطلحات في بناء العلوم الإسلامية، ص 43

[2]- ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس العلمية لعلم المصطلح، ص 08.

[3]- ينظر: لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصلحية، ص 17.

يتضح من خلال ما سبق أن المصطلح يُعدّ حجر الأساس في بناء العلوم والمعارف إذ يقوم على مبدأ الاتفاق والمواضعة بين أهل الاختصاص من أجل التعبير الدقيق عن المفاهيم والأفكار، وقد ارتبط مفهومه في التراث العربي بمعاني الصلح والتوافق ثم تطور ليصبح أداة علمية تهدف إلى ضبط المعرفة وتنظيمها وتيسير تداولها بين الباحثين والمتخصصين. كما أظهرت تعريفات القدماء والمحدثين أن المصطلح لا يقتصر على كونه لفظًا لغويًا بل يمثل وحدة دلالية متخصصة ترتبط بمفهوم محدد داخل حقل معرفي معين.

كما نستنتج أن وضع المصطلحات يخضع لجملة من الضوابط العلمية التي تضمن وضوحها ودقتها وفاعليتها التواصلية، وأنها تتنوع بحسب مجالات استعمالها إلى مصطلحات عامة وحضارية وتقنية وعلمية، لكل منها خصائصها ووظائفها الخاصة. وتكتسب المصطلحات العلمية أهمية خاصة لكونها تشكل البنية الأساسية للعلوم، إذ تسهم في تحديد موضوعاتها، ووصف ظواهرها، وصياغة مفاهيمها ونظرياتها. ومن ثم فإن تطور أي علم ودرجة نضجه يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بمدى دقة جهازه المصطلحي وتنظيمه، الأمر الذي يجعل دراسة المصطلح ضرورة علمية ومنهجية لفهم مختلف الحقول المعرفية واستيعاب تطورها.

- **نشأته**

عند تتبع الجذور التاريخية لعلم المصطلح لدى العرب، يتبين أن بداياته الأولى تعود إلى العصر العباسي، ولا سيما في عهد المأمون(170-218هـ)، الذي شهد "ازدهار حركة الترجمة ونقل العلوم الأجنبية إلى العربية من خلال مؤسسة بيت الحكمة، وقد أدى هذا النشاط العلمي الواسع إلى احتكاك الثقافة العربية بمختلف المعارف اليونانية والفارسية والهندية، مما استدعى إيجاد مقابلات عربية للمفاهيم والمصطلحات الوافدة"[1].

وفي هذا السياق يشير الباحث الألماني غوستاف لوكليرك إلى أن العرب تمكنوا خلال فترة وجيزة من استيعاب التراث العلمي اليوناني، ولم يقتصر دورهم على نقله فحسب بل عملوا على تطويره ونقده والإضافة إليه، حتى أصبحت المكتبات العربية تزخر بآلاف المؤلفات في مختلف العلوم والفنون وقد كان لهذا النشاط العلمي أثر مباشر في ظهور الحاجة إلى تنظيم المصطلحات وضبطها بما يتلاءم مع خصوصيات اللغة العربية ومتطلبات العلوم الجديدة[2].

وقد ترتب على انتقال العلوم الأجنبية إلى البيئة العربية ظهور تحدٍّ علمي ولغوي تمثل في التعامل مع الألفاظ والمصطلحات الأعجمية، الأمر الذي دفع العلماء إلى وضع آليات للتعريب والترجمة والاشتقاق، بهدف استيعاب المفاهيم الجديدة

[1]- نجية منسية، حركة النقل والترجمة حتى العصر العباسي، إصدارات بيت الحكمة، د ط، تونس، 1989، ص 145.
[2]- ينظر: لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص27.

وإدماجها في البنية اللغوية العربية، سواء في المعجم العام أو في المعاجم المتخصصة.

كما أسهم العرب إسهامًا بارزًا في حفظ التراث العلمي الإغريقي من الضياع، واستطاعوا استيعاب علومه وتطويرها، ثم نقلها إلى أوروبا عبر الأندلس،[1] وبفضل هذا الدور الحضاري أصبحت اللغة العربية لعدة قرون لغة العلم والفلسفة والطب والفلك والرياضيات، وظلت وسيلة رئيسة لنقل المعرفة الإنسانية ونشرها.

وعلى الرغم من عدم وجود علم مستقل للمصطلح بالمفهوم الحديث، فإن "العلماء العرب التزموا بدرجة كبيرة من التوحيد والاتساق في استعمال المصطلحات العلمية، ويظهر ذلك بوضوح في مؤلفات الأطباء والعلماء الذين حافظوا على المصطلحات نفسها عبر الأجيال المتعاقبة، فقد شكّلت أعمال حنين بن إسحاق(ت 264هـ) أساسًا مهمًا في توحيد المصطلحات الطبية والعلمية، وهو ما يتجلى في كتابه *العشر مقالات في العين*، ثم في مؤلفات العلماء الذين جاؤوا بعده مثل محمد بن أحمد الخوارزمي(ت 387هـ) في كتاب *مفاتيح العلوم*، وابن سينا(ت 428هـ) في كتاب *القانون في الطب*، وابن البيطار(ت 646هـ) في كتاب *الجامع لمفردات الأدوية والأغذية*"[2].

وتبرز مظاهر هذا التوحيد المصطلحي بصورة أوضح في مجال الطب، حيث حافظت المؤلفات الطبية المتعاقبة على استعمال المصطلحات نفسها أو ما يقاربها. فمصطلحات *القانون في الطب* لابن سينا نجدها حاضرة في مؤلفات ابن القف(ت 685هـ)، وعلي بن رضوان(ت 453هـ)، وابن النفيس(ت 687هـ)، وكذلك عند ابن رشد(ت 595هـ) وابن زهر(ت 557هـ).[3] ويؤكد ذلك أن العلماء العرب أدركوا

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص 32.
[2]- لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص35
[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 40-41.

مبكرًا أهمية توحيد المصطلحات العلمية في تحقيق التواصل المعرفي وضمان استمرارية الإنتاج العلمي وتطوره.

ومن هنا نستنتج إن التراث العلمي العربي قد وضع اللبنات الأولى لعلم المصطلح قبل ظهوره بصورته الحديثة، وذلك من خلال جهود الترجمة والتعريب والتوحيد المصطلحي التي رافقت حركة التأليف العلمي، وأسهمت في بناء لغة علمية عربية دقيقة وقادرة على استيعاب مختلف المعارف والعلوم.

أمّ البدايات الحديثة لعلم المصطلح العربي فتعود إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وهي الفترة التي ارتبطت بحركة النهضة العربية الحديثة، ولا سيما في مصر خلال عهد محمد علي باشا(1769-1849م)، فقد أدّت الإصلاحات التعليمية والثقافية التي شهدتها البلاد آنذاك إلى ازدهار حركة الترجمة والتأليف العلمي، وإحياء دور اللغة العربية في التعليم والبحث العلمي، الأمر الذي أوجد حاجة ملحّة إلى وضع المصطلحات العلمية وتعريب المعارف الحديثة ونقلها إلى العربية[1].

وقد برز خلال هذه المرحلة عدد من العلماء الذين أسهموا في تطوير العمل المصطلحي وإرساء أسسه الأولى. ومن أبرزهم محمد الشافعي الذي عُرف بإسهاماته في التأليف الطبي والترجمة عن الفرنسية، كما أسهم محمد علي البقلي في إثراء المصطلح الطبي من خلال مؤلفاته وأبحاثه العلمية. وبرز كذلك محمد عمر التونسي الذي اشتغل بمراجعة الكتب المترجمة في الطب والكيمياء، وعمل على تهذيب لغتها وتوحيد مصطلحاتها. كما كان للصيدلي المصري أحمد ندى دور مهم في تأليف الكتب المتخصصة في الزراعة والنبات والكيمياء والعلوم الطبيعية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، شهدت الحركة المصطلحية العربية تطورًا ملحوظًا بفضل جهود نخبة من الأدباء واللغويين

[1]- ينظر: نسيمة لوح، مطبوعة محاضرات مقياس علم المصطلح، تخصص: الدّراسات اللسانية العربية، في إطار التّحضير لملف التأهيل إلى الأستاذية، جامعة علي لونيسي، البليدة، الجزائر، 2020- 2021، ص12.

والمفكرين الذين "سعوا إلى تحديث اللغة العربية وتمكينها من استيعاب مستجدات العصر. ومن أشهر هؤلاء أحمد فارس الشدياق الذي أسهم من خلال مؤلفاته وصحافته في إثراء المعجم العربي وتطوير أساليب التعبير الحديثة".[1] كما كان لإبراهيم اليازجي دور بارز في تعريب المصطلحات المستحدثة وتطوير صناعة الطباعة والنشر باللغة العربية، حيث عمل على اختيار ألفاظ عربية مناسبة للدلالة على المخترعات والمفاهيم الحديثة.

ومن الأسماء المؤثرة أيضًا جرجي زيدان الذي أسهم عبر مؤلفاته التاريخية والأدبية ومجلته الثقافية في نشر الثقافة العربية الحديثة وترسيخ العديد من المصطلحات الفكرية والعلمية، كما يُعدّ رفاعة رافع الطهطاوي من رواد النهضة الفكرية الذين ساهموا في نقل العلوم والمعارف الأوروبية إلى العربية،[2] وأسهموا في إيجاد مقابلات عربية للمفاهيم الجديدة التي دخلت إلى البيئة الثقافية العربية.

وفي بلاد الشام برز عبد القادر المغربي الذي عُرف بدفاعه عن اللغة العربية واهتمامه بقضايا الاشتقاق والتعريب، كما كان عضوًا فاعلًا في المجامع اللغوية العربية، كذلك يُعدّ مصطفى الشهابي من أبرز رواد المصطلحية العربية المعاصرة، إذ كرّس جانبًا كبيرًا من جهوده لوضع المصطلحات العلمية والزراعية، وألّف معاجم متخصصة أسهمت في توحيد المصطلح العلمي العربي[3].

ومع تأسيس المجامع اللغوية العربية في كل من مصر وسوريا والعراق والأردن، انتقل العمل المصطلحي من الجهود الفردية إلى العمل المؤسسي المنظم. وقد لعبت هذه المجامع دورًا مهمًا في دراسة المصطلحات العلمية والفنية وتوحيدها وتعريبها. كما أسهمت مؤسسات عربية متخصصة، مثل مكتب تنسيق التعريب

[1]- نسيمة لوح، مطبوعة محاضرات مقياس علم المصطلح، ص 13.
[2]- ينظر: لعبيدي بو عبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 37.
[3]- ينظر: نسيمة لوح، مطبوعة محاضرات مقياس علم المصطلح، ص13.

والمجلس الأعلى للغة العربية، في دعم الجهود المصطلحية وتنسيقها على المستوى العربي[1].

وإلى جانب هذه المؤسسات برز عدد من الباحثين المعاصرين الذين كان لهم أثر واضح في تطوير الدراسات المصطلحية العربية، من بينهم محمد رشاد الحمزاوي وعبد الرحمن الحاج صالح وعبد السلام المسدي وصالح القرمادي ومحمد الأخضرغزال[2] الذين أسهموا بأبحاثهم ودراساتهم في ترسيخ علم المصطلح وتطوير مناهجه وآلياته في العالم العربي.

وبذلك يمكن القول إن علم المصطلح العربي الحديث نشأ في سياق النهضة العلمية والثقافية العربية، وتطور تدريجيًا من جهود فردية ارتبطت بالترجمة والتعريب إلى عمل مؤسسي منظم، هدفه توحيد المصطلحات العلمية وتيسير تداول المعرفة باللغة العربية ومواكبة التطورات العلمية والتقنية الحديثة.

وفي الجانب الغربي أدّى التقدم العلمي المتسارع الذي شهدته أوروبا منذ القرن الثامن عشر إلى تنامي الاهتمام بقضية المصطلحات العلمية، حيث أدرك العلماء أن التطور العلمي لا يمكن أن يتحقق بصورة فعّالة دون توحيد المصطلحات المستعملة في مختلف التخصصات، وقد برزت في هذه المرحلة جهود فردية رائدة هدفت إلى تنظيم المفاهيم العلمية وضبط تسمياتها، ومن أهمها أعمال كارل لينيوس (Linnaeus)في مجال العلوم البيولوجية، وجهود لويس برنار غيتون دي مورفو (Morveau)في مجال الكيمياء. غير أن هذه المحاولات ظلت في إطارها القومي ولم تتجاوز حدود الدول الأوروبية، كما لم تكن هناك آنذاك معايير دولية موحدة لتنظيم المصطلحات العلمية[3].

[1]- ينظر: لعبيدي بو عبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 38.
[2]- ينظر: ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 42
[3]- ينظر: لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 50- 51.

وخلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر انتقل الاهتمام بالمصطلحات من الجهود الفردية إلى نطاق أوسع من خلال المؤتمرات العلمية الدولية التي ناقشت مسألة توحيد المصطلحات في مختلف التخصصات. ومن "أبرز هذه المؤتمرات مؤتمر علماء النبات سنة 1867م، ومؤتمر علماء الحيوان سنة 1889م، ثم مؤتمر علماء الكيمياء سنة 1892م، حيث شكلت هذه اللقاءات العلمية منطلقًا لتنسيق الجهود بين الباحثين والعلماء في مختلف البلدان"[1].

ومع مطلع القرن العشرين، أدى التوسع الكبير في العلوم والتقنيات إلى تضخم حجم المعرفة الإنسانية، مما جعل التعاون العلمي الدولي ضرورة ملحة. وفي هذا السياق يُعد مشروع *المعجم الهندسي* من أهم المشروعات المصطلحية الرائدة، إذ أُنجز تحت إشراف ألفريد شلومان (Schloman)خلال الفترة الممتدة بين 1906م و1928م، وكان يهدف إلى توحيد المصطلحات الهندسية وتسهيل التواصل بين المختصين في مختلف الدول.[2]

كما شهدت بداية القرن العشرين ظهور محاولات دولية لتقنين المصطلحات داخل التخصصات العلمية المختلفة، من أبرزها الجهود التي قامت بها اللجنة الدولية للصناعات الكهربائية سنة 1906م. وقد مثّلت هذه المبادرات خطوة مهمة نحو الانتقال من العمل المصطلحي المحلي إلى العمل المصطلحي الدولي المنظم.

ويُعدّ العالم النمساوي أويغن فوستر (Eugen Wüster)الشخصية الأبرز في تاريخ علم المصطلح الحديث؛ إذ أسهمت رسالته العلمية التي قدمها سنة 1931م حول التوحيد المعياري للمصطلحات الصناعية في إرساء الأسس المنهجية لهذا

[1]- لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 52.
[2]- ينظر: عبد المجيد السالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص 27.

العلم. وقد اكتسبت أفكاره أهمية كبيرة، خاصة في الدول الصناعية التي كانت تسعى إلى تطوير الإنتاج وتيسير تبادل المعارف والخبرات التقنية[1].

كما دفعت المنافسة الصناعية بين الدول المتقدمة والرغبة في تعزيز التعاون الدولي إلى إنشاء لجان وهيئات متخصصة تُعنى بتوحيد المصطلحات. وفي هذا الإطار تأسست سنة 1936م لجنة فنية دولية لدراسة المصطلحات في مجالات الصناعة والعلم، غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية حدّت من نشاطها، ولم يتحقق تقدم فعلي في هذا المجال إلا بعد انتهاء الحرب.

ومنذ سنة 1951م شهد العمل المصطلحي الدولي تطورًا ملحوظًا بفضل جهود المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، التي أنشأت لجنة تقنية متخصصة بالمصطلحات، عملت على وضع المبادئ العامة لعلم المصطلح وتنسيق الجهود الدولية في هذا الميدان. وقد ضمت هذه اللجنة خبراء من دول عديدة، وأسهمت في تطوير المعايير الخاصة بإعداد المعاجم المتخصصة واستخدام الوسائل الآلية في معالجة المصطلحات[2].

كما تعزز هذا المسار من خلال التعاون بين المنظمة الدولية للتوحيد القياسي والهيئات العلمية المتخصصة في اللسانيات التطبيقية، حيث أُنشئت سنة 1978م لجنة دولية جمعت بين اللغويين والمصطلحيين من مختلف التخصصات، وعقدت أولى دوراتها العلمية في مدينة مونتريال[3]، مما أسهم في ترسيخ علم المصطلح بوصفه حقلًا معرفيًا مستقلًا له أسسه النظرية ومناهجه التطبيقية.

وبذلك يمكن القول إن علم المصطلح في الغرب مرّ بمراحل متعددة، بدأت بمحاولات فردية لتوحيد التسميات العلمية، ثم تطورت إلى جهود جماعية ومؤسسية

[1]- ينظر: المرجع نفسه، 30

[2]- ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 15.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 16.

على المستوى الدولي، إلى أن أصبح علمًا قائمًا بذاته يهدف إلى تنظيم المعرفة العلمية وتوحيد وسائل التعبير عنها بما يضمن دقة التواصل وتبادل المعلومات بين الباحثين والمتخصصين في مختلف أنحاء العالم.

كما شهد علم المصطلح الحديث ظهور عدد من الاتجاهات الفكرية التي سعت إلى تحديد طبيعة المصطلح ومناهج دراسته، وقد تبلورت هذه الاتجاهات في ثلاث مدارس رئيسة، لكل منها تصورها الخاص للمصطلح ووظيفته وعلاقته بالمعرفة واللغة.

أ- مدرسة فيينا (المدرسة النمساوية)[1]

تُعد مدرسة فيينا من أقدم المدارس المصطلحية وأكثرها تأثيرًا في الدراسات الحديثة، ويرتبط تأسيسها باسم أويغن فوستر(Eugen Wüster)، الذي عرض أفكاره في أطروحته الشهيرة سنة 1931م حول التوحيد المعياري للغة التقنية. وقد انطلقت هذه المدرسة من رؤية فلسفية تعتبر المصطلحات أدوات للتواصل العلمي الدقيق، وترى أن دراسة المصطلح يجب أن تبدأ بدراسة المفاهيم ذاتها قبل البحث في الألفاظ الدالة عليها.

وبناءً على ذلك، ركزت المدرسة النمساوية على تحليل المفاهيم العلمية، وتحديد خصائصها والعلاقات القائمة بينها، ثم اختيار المصطلحات المناسبة للتعبير عنها. فالمفهوم في نظرها يسبق المصطلح، والمصطلح ليس إلا وسيلة لتمثيل ذلك المفهوم وتداوله بين المختصين. ولهذا اهتمت هذه المدرسة بتوحيد المصطلحات وتقنينها وإخضاعها لمعايير دقيقة تضمن وضوح التواصل العلمي. وقد لقي هذا التوجه قبولًا واسعًا لدى المؤسسات الدولية، ومن بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[1]- ينظر: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني، وتأسيس المفهوم، ص 44.

التي استفادت من مبادئ هذه المدرسة في عدد من برامجها ومشروعاتها المصطلحية.

ب- مدرسة براغ[1]

نشأت المدرسة المصطلحية في براغ متأثرة بأفكار مدرسة براغ اللسانية وبالمنهج الوظيفي في دراسة اللغة، كما استفادت من التصورات اللغوية التي أسسها فرديناند دي سوسير .وتنطلق هذه المدرسة من اعتبار المصطلحات جزءًا من النظام اللغوي العام، وليست كيانًا مستقلًا عنه.

ولهذا ترى أن دراسة المصطلحات ينبغي أن تتم من خلال الأدوات اللسانية والمعجمية نفسها التي تُستخدم في دراسة اللغة بصفة عامة. فالمصطلحات عندها تمثل قطاعًا خاصًا من ألفاظ اللغة، وتخضع للقوانين اللغوية نفسها من حيث البنية والدلالة والاستعمال. ومن ثم فإن البحث المصطلحي، وفق هذا التصور، يُعد فرعًا من فروع الدراسات اللسانية، ويعتمد على التحليل اللغوي لفهم طبيعة المصطلحات وتطورها ووظائفها داخل الخطاب العلمي.

ج- المدرسة الروسية[2]

تأسست المدرسة الروسية على يد عدد من الباحثين السوفييت، من أبرزهم غريغوريكابليغين وديميتري لوتّه، وقد اتخذت اتجاهًا موضوعيًا يركز أساسًا على العلاقة بين المفهوم والمصطلح.

وترى هذه المدرسة أن المهمة الأساسية لعلم المصطلح تتمثل في تحديد المفاهيم بدقة، وبيان العلاقات التي تربطها بالمفاهيم المجاورة داخل الحقل المعرفي الواحد، ثم تحقيق أكبر قدر من المطابقة بين المفهوم والمصطلح الدال عليه. ولهذا اهتمت بتخصيص المصطلحات للمفاهيم العلمية بصورة دقيقة تمنع الغموض والالتباس.

[1]- ينظر: لي القاسمي، علم المصطلح أسسه وتطبيقاته العلمية، مكتبة ناشرون اللبنانية، بيروت، 2008، ص271.
[2]- ينظر: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني، وتأسيس المفهوم، ص 46.

كما تأثرت المدرسة الروسية بأفكار مدرسة فيينا، خاصة فيما يتعلق بضرورة توحيد المصطلحات وتنميطها وتقسيمها وفق أسس علمية واضحة. غير أنها أولت عناية أكبر بالجانب المعجمي والتطبيقي، ففضلت تنظيم المصطلحات بحسب الحقول المفهومية والعلاقات الدلالية فيما بينها، بدل الاقتصار على الترتيب الألفبائي التقليدي الذي تعتمده المعاجم العامة.

ومنه نستنتج أنّ المدارس المصطلحية الحديثةتختلف في منطلقاتها النظرية ومناهجها البحثية؛ فمدرسة فيينا تجعل المفهوم أساس العمل المصطلحي وتسعى إلى توحيد المصطلحات وتقنينها، بينما تنظر مدرسة براغ إلى المصطلح بوصفه جزءًا من النظام اللغوي وتدرسه بأدوات اللسانيات. أما المدرسة الروسية فتسعى إلى الربط الدقيق بين المفاهيم والمصطلحات داخل الأنساق المعرفية. ورغم هذا الاختلاف، فإن هذه المدارس جميعًا أسهمت في ترسيخ علم المصطلح بوصفه علمًا مستقلًا يُعنى بتنظيم المعرفة العلمية وتيسير التواصل بين المتخصصين.

- **آلياته**

من المعلوم أن المجتمعات الغربية في العصر الراهن تتصدر حركة الإنتاج العلمي والتقني، إذ تطوّر المعارف بلغاتها الوطنية، وتبتكر المخترعات الجديدة، وتضخ إلى الساحة العلمية يوميًا أعدادًا كبيرة من المصطلحات المستحدثة. وأمام هذا الواقع تجد اللغة العربية نفسها مطالبة بمواكبة هذه التحولات المتسارعة واستيعاب ما يرافقها من مفاهيم علمية وتقنية جديدة، الأمر الذي يفرض عليها السعي إلى مسايرة الحراك الحضاري العالمي ومواكبة النمو المتزايد في الرصيد المصطلحي بمختلف الحقول المعرفية. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على إيجاد مصطلحات عربية قادرة على التعبير عن المفاهيم الوافدة، وهي العملية التي تُعرف بالوضع المصطلحي أو التوليد المصطلحي[1].

ولا تختلف آليات نشأة المصطلحات الجديدة كثيرًا عن الآليات التي تعتمدها اللغة العامة في تجديد معجمها وتوسيع ثروتها اللفظية؛ فإنتاج المصطلح يندرج ضمن العمليات اللغوية التي تهدف إلى تلبية حاجات الاستعمال والتواصل. وفي هذا السياق يشير عبد السلام المسدي إلى أن التوليد يُعد من أهم الوسائل التي تعتمدها

[1]- أحمد شحلان، جهود مكتب تنسيق التعريب في قضايا اللغة العربية والتعريب خلال ثلاثين سنة، مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد 44، 1997م، ص 71.

اللغات لمواجهة المفاهيم المستحدثة، سواء أكان ذلك من خلال التوليد اللفظي أم التوليد الدلالي، حيث تنشأ دلالات جديدة تندمج تدريجيًا في البنية المعجمية للغة[1].

ومن ثم فإن التوليد يمثل عملية اشتقاق وتطوير مستمرة داخل اللغة، تتولد فيها الألفاظ بعضها من بعض لتلبية متطلبات الاستعمال المستجد. ويذهب محمد غاليم إلى أن هذه العملية تقوم على إضفاء قيم دلالية جديدة على الوحدات المعجمية، بما يسمح لها بأداء وظائف تعبيرية جديدة والظهور في سياقات لم تكن تستعمل فيها من قبل، وهو ما يسهم في إثراء المعجم وتوسيع قدرته على استيعاب المستجدات العلمية والفكرية.

يجدر التمييز بين مفهومي صناعة المصطلح وتوليد المصطلح، رغم اشتراكهما في الغاية المتمثلة في إيجاد ألفاظ جديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة. فصناعة المصطلح تُعنى بوضع مصطلح عربي فصيح ومناسب للدلالة على مفهوم معين وفق ضوابط لغوية وعلمية محددة، بما يضمن دقته ووضوحه وقابليته للتداول داخل الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه[2].

أما التوليد المصطلحي فيرتبط بإنتاج ألفاظ ومفردات جديدة انطلاقًا من الإمكانات الكامنة في اللغة ذاتها، وذلك من خلال مجموعة من الآليات اللغوية التي تتيح توسيع الرصيد المعجمي واستيعاب المستجدات العلمية والتقنية. ويُعد التوليد من أبرز الوسائل التي تعتمدها العربية في تجديد معجمها والمحافظة على قدرتها التعبيرية في مواجهة التطورات المتلاحقة.

وتشكل آليات التوليد الأساس الذي يستند إليه اللغويون وواضعو المصطلحات في ابتكار الألفاظ الجديدة وصياغة المصطلحات الملائمة للمفاهيم الحديثة، إذ تمكّن

[1]- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي وآليات صياغته، علامات (كتاب نقدي يصدر نادي جدة الأدبي الثقافي)، المملكة العربية السعودية، المجلد 1، الجزء 8، 1993م، ص 56.

[2]- محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1987م، ص 35.

من إثراء الثروة اللغوية العربية وتوسيع مجالات استخدامها.[1] ومن أهم هذه الآليات أربع وسائل رئيسة أسهمت عبر التاريخ في تنمية المعجم العربي وتجديده، وهي: الاشتقاق، والنحت، والتعريب، والمجاز.

أ- الاشتقاق(Dérivation)

يُعد الاشتقاق من أبرز الخصائص التي تميز اللغة العربية، إذ تقوم بنيتها على مبدأ التوالد اللغوي من داخلها، بخلاف اللغات الإلصاقية التي تعتمد على إضافة اللواحق والسوابق بصورة أساسية. وتنتظم مفردات العربية في شبكات مترابطة تنحدر من أصول مشتركة، مما يمنحها قدرة كبيرة على إنتاج الألفاظ وتوسيع معجمها. ويُقصد بالاشتقاق لغةً الأخذ من الشيء جزءًا منه؛ فالفعل «اشتق» مأخوذ من مادة «شقق» التي تدل على الانفصال والانصداع، ومنه اشتقاق الكلمة من الكلمة أي استخراجها منها. أما اصطلاحًا فهو أخذ لفظ من لفظ آخر مع وجود مناسبة بينهما في اللفظ والمعنى[2].

ويفترض مفهوم الاشتقاق وجود أصل تُستمد منه الألفاظ المشتقة، وفرع يكتسب خصائصه الدلالية والصوتية من ذلك الأصل. وقد حصر علماء الصرف المشتقات المشهورة في سبعة أنواع هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

وقد أوضح جلال الدين السيوطي مفهوم الاشتقاق بقوله: إنه «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما في المادة الأصلية والمعنى العام، مع اختلاف بينهما في الهيئة أو بعض الحروف بسبب زيادة دلالية جديدة»، ومثاله اشتقاق «ضارب» من

[1]- أسماء بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، معجم المجيب لأحمد العايد أنموذجا، مذكرة ماجستير في الترجمة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014م، ص 59.

[2]- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي وآليات صياغته، ص 57.

«ضرب»، و«حذر» من «حذر»[1]. ويبرز من هذا التعريف أن الاشتقاق لا يقتصر على نقل المادة اللغوية من صيغة إلى أخرى، بل يضيف إليها دلالة جديدة تتناسب مع المقام الاستعمالي[2].

وتُعد العربية من أكثر اللغات اعتمادًا على الاشتقاق في تنمية معجمها واستحداث ألفاظها، كما أنها تستفيد من بعض الآليات الإلحاقية التي تسمح بتوسيع الدلالة من خلال الهمزة والتضعيف وألف المشاركة وياء النسبة وغيرها. وقد عرفت العربية الحديثة تراكيب اصطلاحية جديدة من قبيل: «فوق بنفسجي»، و«فوق سمعي»، و«لاسلكي»، و«عبر فضائي»، و«ما ورائي»، وهي تراكيب أسهمت في استيعاب عدد كبير من المفاهيم العلمية والتقنية المعاصرة.

ولم يقتصر الاشتقاق في الاستعمال العربي على الجذور العربية الخالصة، بل امتد إلى بعض الألفاظ المعربة والدخيلة بعد اندماجها في النسق اللغوي العربي. فقد اشتق العرب قديمًا من ألفاظ غير عربية مثل «تزندق» من «الزندقة» و«زوّق» من «الزاووق» (الزئبق)، كما اشتقت العربية الحديثة أفعالًا من أسماء علمية وتقنية مثل: «كهرب»، و«أكسج»، و«هدرج»، و«كبرت»، وغيرها، وهو ما يدل على مرونة النظام الاشتقاقي وقدرته على استيعاب المستجدات.

وقد دار جدل واسع بين علماء العربية حول الأصل الذي تنبثق منه المشتقات؛ فذهب نحاة البصرة إلى أن المصدر هو الأصل الذي تتفرع عنه سائر الصيغ، بينما رأى علماء الكوفة أن الفعل هو الأصل الذي تُشتق منه بقية المشتقات. ويُعد هذا الخلاف من أبرز القضايا الصرفية التي شغلت القدماء، غير أن الرأي القائل بأصالة

[1]- رميساء ميرغني، محجوب، منهجية الاشتقاق والإبدال عند السيوطي والمحدثين، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد10، المجلد 2، جامعة الجزيرة، كلية التربية، 2021، ص392.

[2]- ينظر: أسماء بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، ص60

الفعل يبدو أكثر انسجامًا مع الطبيعة الحركية للغة واستعمالاتها[1].وينقسم الاشتقاق إلى نوعين رئيسين:

1- الاشتقاق الأصغر:

وهو أكثر أنواع الاشتقاق شيوعًا واستعمالًا، وقد عرفه ابن جني بأنه استنباط ألفاظ متعددة من أصل واحد مع المحافظة على ترتيب الحروف الأصلية، بحيث تشترك جميع الصيغ في معنى عام يجمعها.[2] ومن أمثلته الجذر (س-ل-م) الذي تتولد منه ألفاظ مثل: سلم، يسلم، سالم، سلامة، سليم، وغيرها، إذ تدور كلها حول معنى السلامة والخلوص من الآفات.

2- الاشتقاق الأكبر:

يُعد هذا النوع من الإضافات العلمية المميزة لابن جني، ويقوم على ملاحظة العلاقة الدلالية بين تقاليب الجذر الواحد. ويقصد به البحث في المعاني المشتركة التي يمكن أن تجمع التراكيب المختلفة الناتجة عن قلب حروف الأصل الثلاثي وتغيير مواقعها، بحيث يُفترض وجود رابط دلالي عام يجمع هذه التراكيب كلها. وقد حاول ابن جني من خلال هذا النوع الكشف عن الصلات الخفية بين الألفاظ العربية وإبراز ما يتمتع به نظامها الاشتقاقي من ترابط واتساق[3].

ب-المجاز

يُعد المجاز من الوسائل اللغوية المهمة التي اعتمدتها العربية في توليد الألفاظ واستحداث الدلالات لمواكبة متطلبات الحياة المتجددة وتطور المعارف الإنسانية. ويُقصد بالمجاز انتقال اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر تربطه به علاقة معينة،

[1]- ينظر: أسماء بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، ص 61.
[2]- ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتب، الجزء 2، د.ط، 1987م، ص 136.
[3]- ابن جني، الخصائص، ص 136.

مع وجود قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي وتدل على المعنى المجازي المقصود. وبهذه الآلية تتمكن اللغة من توسيع مجالها الدلالي دون الحاجة إلى ابتكار ألفاظ جديدة لكل مفهوم مستحدث.

وقد عرف العرب المجاز واستثمروه منذ عصورهم الأولى، فأبدعوا في نقل الألفاظ من معانيها الحسية المادية إلى معانٍ عقلية أو معنوية أكثر تجريدًا. ومن ذلك انتقال لفظ «الفصاحة» من الدلالة على اللبن الصافي الذي زال عنه الرغو والشوائب إلى الدلالة على صفاء الكلام وجودته، وانتقال لفظ «الشك» من معنى الوخز المؤلم بشيء دقيق إلى معنى التردد وعدم اليقين، كما انتقل مفهوم «الإبهام» من الدلالة على الظلمة التي تحول دون تمييز الأشياء إلى معنى الغموض وعدم الوضوح.[1]كذلك انتقل لفظ «البلاغة» من معنى بلوغ الغاية والوصول إلى المقصد إلى الدلالة على جودة التعبير وقوة البيان، وانتقل مفهوم «المجد» من امتلاء بطن الدابة بالعلف إلى معنى الشرف ورفعة المكانة وما يرتبط بهما من الخصال الحميدة.

وقد أسهم القرآن الكريم إسهامًا بارزًا في توسيع الدلالات المجازية للألفاظ العربية وإغنائها بمعانٍ جديدة، فعدد كبير من الألفاظ كان معروفًا في الجاهلية بمعناه اللغوي العام، ثم "اكتسب في السياق الإسلامي دلالات اصطلاحية وحضارية أوسع، ومن ذلك ألفاظ: الإسلام، والإيمان، والقرآن، والجهاد، والصوم، والصلاة، والركوع، والطهارة، والقنوت، والصراط، والحق، والباطل، وغيرها من المصطلحات التي تطورت دلالاتها بفعل الاستعمال القرآني حتى أصبحت تحمل معاني شرعية خاصة إلى جانب معانيها اللغوية الأصلية"[2].

[1]- ينظر: أحمد شفيق الخطيب، منهجية وضع المصطلحات وتطبيقاتها، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد خاص وفيه بحوث ندوة، "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح"، الجزء 3، مج، 2000م، ص 75.

[2]- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي وآليات صياغته، علامات (كتاب نقدي يصدر نادي جدة الأدبي الثقافي)، ص 58.

ولم يقتصر دور المجاز على مرحلة تاريخية معينة، بل ظل آلية فاعلة في تطور العربية عبر العصور، حيث واكب التحولات الحضارية والعلمية وأسهم في استيعاب مفاهيم جديدة. وقد تحولت كثير من الاستعمالات المجازية مع مرور الزمن إلى حقائق لغوية مستقرة، حتى غاب عن أذهان المتكلمين أصلها المجازي ولم يعد يُدرك إلا من خلال الدراسة التاريخية والتأثيل اللغوي[1].

ومع ما يوفره المجاز من إمكانات واسعة في تنمية المعجم العربي، فإن الإفادة منه في مجال التوليد المصطلحي تبقى محدودة نسبيًا، لأن نجاح المصطلح المجازي يتوقف على مدى قبوله وانتشاره بين المستعملين، وهي عملية قد تستغرق وقتًا طويلًا قبل أن يستقر اللفظ الجديد ويغدو شائعًا. ويظهر ذلك في بعض المصطلحات الحديثة التي احتاجت إلى سنوات طويلة حتى ترسخت في الاستعمال العام، كما هو الحال في لفظ «هاتف» الذي نافس اللفظ الأجنبي «تليفون» قبل أن يحقق انتشارًا واسعًا،[2] ومع ذلك ما تزال بعض الألفاظ المعربة والأجنبية محافظة على حضورها في التداول اللغوي إلى جانب المقابلات العربية المقترحة.

ج- التعريب

يُعد التعريب من أهم الوسائل التي تلجأ إليها اللغة العربية عند تعذر إيجاد مقابل عربي مناسب للمصطلح الأجنبي بواسطة الوسائل الأخرى كالمجاز أو الاشتقاق. فالتطور العلمي والتقني المتسارع يفرز باستمرار مفاهيم ومصطلحات جديدة قد يصعب التعبير عنها بألفاظ عربية أصيلة، مما يجعل التعريب خيارًا عمليًا وضروريًا لضمان مواكبة العربية للمستجدات المعرفية والحضارية. والمقصود بالتعريب هنا

[1]- ينظر: أحمد شفيق الخطيب، منهجية وضع المصطلحات وتطبيقاتها،ص 76

[2]- ينظر: أحمد شحلان، جهود مكتب تنسيق التعريب في قضايا اللغة العربية والتعريب خلال ثلاثين سنة، ص 73.

ليس إحلال اللغة العربية محل اللغات الأجنبية في التعليم أو الإدارة، وإنما نقل الألفاظ والمفاهيم الأجنبية إلى العربية بوسائل مختلفة تتيح دمجها في النظام اللغوي العربي[1].

وقد تناول اللغويون القدامى مفهوم التعريب من زوايا متعددة. فقد أورد ابن منظور عن الأزهري أن الإعراب والتعريب يدلان على الإبانة والإيضاح، كما يطلق التعريب على تهذيب الكلام من اللحن وتعليم العربية لغير الناطقين بها. ويُقصد بتعريب الألفاظ الأعجمية أن تنطقها العرب وفق أنظمتها الصوتية والصرفية الخاصة، بحيث تصبح أكثر انسجامًا مع طبيعة اللغة العربية واستعمالاتها. ومن ثم ارتبط مفهوم التعريب قديمًا بالتبيين والإفصاح وإخضاع اللفظ الأجنبي لمقتضيات اللسان العربي[2].

أما في المجال الاصطلاحي الحديث، فقد اتسعت دلالة التعريب لتشمل أكثر من معنى. فقد يُقصد به نقل اللفظ الأجنبي إلى العربية مع الاحتفاظ بشكله الأصلي قدر الإمكان، وهو ما يعرف بالدخيل، وقد يكون بنقله بعد إجراء تعديلات صوتية أو صرفية تجعله منسجمًا مع خصائص العربية، وهو ما يسمى بالمُعرَّب. كما يُطلق التعريب على ترجمة المعاني والمفاهيم من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، في مقابل التعجيم الذي يعني نقل النصوص أو المفاهيم العربية إلى اللغات الأجنبية. غير أن المقصود هنا هو التعريب بوصفه وسيلة من وسائل التوليد المصطلحي وإغناء المعجم العربي[3].

وقد أسهم التعريب في إثراء الرصيد المصطلحي العربي عبر العصور، حيث اعتمدت العربية على استيعاب عدد كبير من الألفاظ الأجنبية بعد تكييفها مع بنيتها اللغوية. وتبرز أهمية هذه الآلية في قدرتها على المحافظة على توازن اللغة بين

[1]- ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف، 2007م، القاهرة، مصر، باب العين، مادة "عرب"، ص: 2865

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ص2866.

[3]- أسماء بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، ص 64.

الأصالة والانفتاح، فهي لا تكتفي باستعارة اللفظ الأجنبي كما هو، بل تعمل على تطويعه وإدماجه ضمن الأنساق الصوتية والصرفية العربية، بما يضمن سهولة استعماله وتداوله. ولهذا السبب استُخدم التعريب في وضع عدد كبير من المصطلحات العلمية والطبية والفلسفية وغيرها[1].

ومن الأمثلة المشهورة على الألفاظ المعربة في العربية: «الفلسفة» التي انتقلت من اليونانية إلى العربية بعد تكييفها صوتيًا، و«الأنيميا» في المجال الطبي، و«البنج» في المجال الصحي، إضافة إلى عدد كبير من المصطلحات التي أصبحت جزءًا من الاستعمال اللغوي اليومي والعلمي. ويؤكد ذلك أن التعريب ظل، وما يزال، وسيلة فعالة من وسائل توليد المصطلحات وتوسيع القدرة التعبيرية للغة العربية في مواجهة التطورات المتلاحقة.

د- النحت

يُعد النحت إحدى الوسائل اللغوية التي تُستخدم في توليد الألفاظ والمصطلحات الجديدة، ويقوم على بناء كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر، أو من جملة كاملة، بحيث تحمل الكلمة الجديدة المعنى المستفاد من العناصر اللغوية التي تكوّنت منها. وتتم هذه العملية من خلال اختيار بعض الحروف أو المقاطع من الألفاظ الأصلية وصياغتها في بنية لغوية مختصرة تؤدي المعنى المراد بأقل عدد ممكن من الكلمات.

وقد عرّف شحادة الخوري النحت بأنه «انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر مع وجود تناسب في اللفظ والمعنى بين اللفظ المنحوت وأصوله التي اشتُق منها». ويرى بعض الباحثين أن النحت صورة من صور الاشتقاق، لأنه يعتمد على توليد ألفاظ جديدة انطلاقًا من ألفاظ سابقة، وإن كان يختلف عنه في الآلية والكيفية[2].

[1]- كمال أحمد غنيم، آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة،ص 17.
[2]- ينظر: شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار طلاس، ط.1، دمشق، 1989م، ص 158.

ويتخذ النحت أشكالًا متعددة بحسب طبيعة اللفظ الناتج،"فمنه النحت الاسمي، مثل كلمة «جلمود» التي قيل إنها منحوتة من كلمتي «جلد» و«جمد»، ومنه النحت الوصفي مثل «ضبطر» المأخوذة من «ضبط» و«ضبر». كما يظهر النحت الفعلي في ألفاظ كثيرة شاعت في التراث العربي، مثل «حولق» أو «حوقل» المأخوذة من عبارة «لا حول ولا قوة إلا بالله»، و«بسمل» من «بسم الله الرحمن الرحيم»، و«حمدل» من «الحمد لله»، و«حسبل» من «حسبي الله ونعم الوكيل»، و«مشأل» من «ما شاء الله». ومن أنواعه أيضًا النحت الحرفي، مثل «لن» التي قيل إنها متولدة من «لا» و«أن»، والنحت التخفيفي الذي يهدف إلى اختصار بعض التراكيب الطويلة، فضلًا عن النحت النسبي مثل «درعمي» نسبة إلى دار العلوم، و«جسلامي» نسبة إلى الجامعة الإسلامية"[1].

وقد ازداد الاهتمام بالنحت في العصر الحديث نتيجة الحاجة إلى إيجاد مقابلات عربية مختصرة للمصطلحات الأجنبية المركبة، إذ إن الترجمة الحرفية لكثير من المصطلحات العلمية والتقنية تؤدي أحيانًا إلى تراكيب طويلة وثقيلة التداول. ومن هنا اقترح بعض الباحثين توظيف النحت بوصفه وسيلة تسمح بصياغة مصطلح عربي موجز يؤدي المعنى نفسه في كلمة واحدة بدلًا من تركيب متعدد الألفاظ.

غير أن المجامع اللغوية العربية اتخذت موقفًا متحفظًا من التوسع في استعمال النحت، انطلاقًا من كون العربية لغة اشتقاقية تعتمد أساسًا على الجذور والأوزان، وليست لغة إلصاقية يقوم نظامها على تركيب المقاطع والوحدات اللغوية. كما رأى عدد من اللغويين أن الإفراط في النحت قد يؤدي إلى غموض الدلالة وإضعاف

[1]- شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 159.

الصلة بين المصطلح الجديد وأصوله الدلالية، فضلًا عن مخالفته أحيانًا للذوق اللغوي العربي المألوف[1].

ومع ذلك لم ترفض المؤسسات اللغوية النحت رفضًا مطلقًا، بل أجازت اللجوء إليه عند الضرورة، شريطة أن يكون اللفظ المنحوت واضح الدلالة، سهل النطق، منسجمًا مع الأوزان العربية المعروفة، وقادرًا على تحقيق التواصل الفعّال بين المتخصصين والمستعملين. ومن الألفاظ التي ذُكرت في هذا السياق: «البرمائي» للدلالة على الكائن الذي يعيش في البر والماء، و«اللاإرادي» للدلالة على ما لا يخضع للإرادة، و«الفوطبيعي» للدلالة على ما يتجاوز الطبيعة، و«التثلثي» أو «التثلاضي» في بعض الاستعمالات الهندسية واللغوية[2].

ومنه يبقى النحت أقل وسائل التوليد المصطلحي استعمالًا في العربية مقارنة بالاشتقاق والتعريب والمجاز، وذلك بسبب محدودية مجاله وصعوبة تعميمه على مختلف الحقول المعرفية. ولهذا لا يُلجأ إليه إلا في الحالات التي تستدعي إيجاد مصطلح مختصر ودقيق، مع مراعاة الضوابط اللغوية التي تكفل سلامة اللفظ وقبوله في الاستعمال.

هـ- الترجمة

تُعد الترجمة من أهم الوسائل التي اعتمدتها اللغة العربية في نقل المعارف والعلوم واستيعاب المفاهيم الجديدة، وقد ارتبطت بنهضة الحضارة العربية الإسلامية منذ العصور الأولى، حيث أسهمت في نقل التراث العلمي والفلسفي للأمم الأخرى وإدماجه في الثقافة العربية. وتدل كلمة الترجمة في المعاجم العربية على معانٍ متعددة، من أبرزها التفسير والبيان والإيضاح والنقل من لغة إلى أخرى. وقد أشار

[1]- ينظر: كمال أحمد غنيم، آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة، مجمع اللغة العربية الفلسطيني، غزة، فلسطين، 2014م، ص: 19

[2]- ينظر: كمال أحمد غنيم، آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة، ص 20.

ابن منظور إلى هذا المعنى بقوله: "«الترجمان هو المفسر»، كما يقال: «ترجم كلامه» أي فسّره أو نقله إلى لسان آخر".[1] وجاء في المعجم الوسيط أن "الترجمة تعني توضيح الكلام وبيانه، كما تعني نقل النصوص والأفكار من لغة إلى أخرى مع المحافظة على المعنى المقصود"[2].

وفي المجال الاصطلاحي، تُعد الترجمة وسيلة أساسية لإيجاد مقابلات عربية للمفاهيم والمصطلحات الأجنبية، وذلك من خلال نقل المعاني العلمية والفكرية إلى اللغة العربية بأسلوب يراعي خصائصها اللغوية ويضمن وضوح الدلالة ودقتها. وقد أسهمت هذه الآلية في إثراء المعجم العربي بعدد كبير من المصطلحات التي دخلت مختلف الحقول المعرفية والعلمية.

وتتنوع الترجمة بتنوع الأهداف والمعايير المعتمدة في تصنيفها، وقد شغلت هذه القضية اهتمام العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، سواء في الثقافة العربية أم في غيرها من الثقافات. ومن أشهر التصنيفات التي تناولت طرائق الترجمة ما أورده صلاح الدين الصفدي، حيث أشار إلى وجود منهجين رئيسين في عملية النقل والترجمة[3].

تقوم الطريقة الأولى، التي ارتبطت باسم يوحنا بن البطريق وغيره من المترجمين الأوائل، على الترجمة الحرفية أو اللفظية، إذ "يعمد المترجم إلى البحث عن مقابل عربي لكل كلمة أجنبية على حدة، ثم يثبتها في النص المترجم، ويستمر على هذا المنوال حتى يكتمل نقل النص بأكمله، وتمتاز هذه الطريقة بالمحافظة على البنية الأصلية للنص، لكنها قد تؤدي أحيانًا إلى ضعف الأسلوب أو غموض المعنى نتيجة اختلاف الأنظمة اللغوية بين اللغات"[4].

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، ج.3، ص 47.

[2]- مجمع اللغة العربية القاهري، المعجم الوسيط، ج.1، ص: 83.

[3]- ينظر: أسماء بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، ص 64.

[4]- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي وآليات صياغته،ص 59.

أما الطريقة الثانية، والتي اشتهر بها حنين بن إسحاق ومن سار على نهجه، فتعتمد على ترجمة المعنى لا اللفظ. ففيها يستوعب المترجم مضمون الجملة أو الفكرة الأجنبية أولًا، ثم يعيد التعبير عنها في اللغة المنقول إليها بأسلوب يتوافق مع خصائصها وتراكيبها.[1] وتُعد هذه الطريقة أكثر قدرة على نقل المعاني بدقة ووضوح، لأنها تركز على الفكرة الكلية للنص بدل الاقتصار على مقابلة الكلمات بعضها ببعض.

ومما سبق نستنتج أنّ التجربة التاريخية أثبتت أن الترجمة القائمة على نقل المعاني أكثر نجاحًا في مجال التوليد المصطلحي ونقل العلوم، لأنها تتيح للمترجم حرية اختيار الألفاظ والتراكيب التي تتلاءم مع طبيعة اللغة العربية، وتساعد على إنتاج مصطلحات أكثر دقة ووضوحًا وقبولًا لدى المتخصصين والمستعملين. ولذلك ظلت الترجمة، إلى جانب الاشتقاق والمجاز والتعريب والنحت، إحدى أهم الآليات التي أسهمت في تطوير المصطلح العربي وإغناء رصيده المعرفي عبر مختلف العصور.

- **الفرق بين الكلمة والمصطلح**

تُعدّ الكلمة والمصطلح وحدتين لغويتين تتشابهان من حيث كونهما وسيلتين للتعبير عن المعنى، غير أنهما تختلفان في طبيعة الدلالة ووظيفة الاستعمال. فالكلمة هي لفظ وُضع للدلالة على معنى معين، وتتكون من عنصرين أساسيين هما:اللفظ والمعنى.ويُفهم معناها عادةً من خلال السياق الذي ترد فيه، إذ قد تتعدد دلالاتها أو تتغير تبعًا للاستعمال. ولهذا تُعدّ الكلمة وحدة من وحدات اللغة العامة،
وتُسجَّل معانيها في المعاجم اللغوية العامة[2].
ويمكن تمثيل العلاقة في الكلمة على النحو الآتي:

[1]- ينظر: شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 160.
[2]- ينظر: نسيمة لوح، مطبوعة محاضرات مقياس علم المصطلح، ص 06.

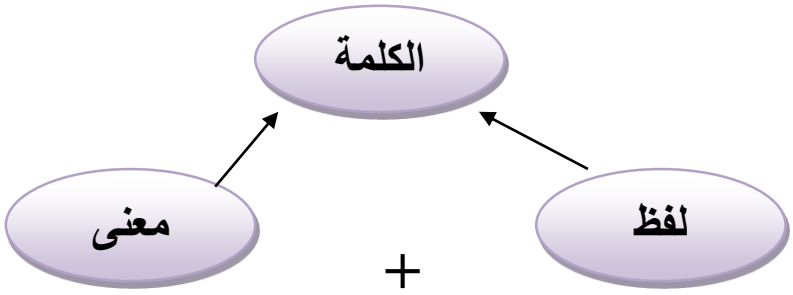

الشّكل رقم 01: يمثل مكوّنات الكلمة

أما المصطلح فهو وحدة لغوية متخصصة تنتمي إلى لغة العلم أو الفن أو المهنة، ولا تُحدَّد دلالته بالسياق العام، بل ترتبط بمفهوم علمي أو معرفي محدد داخل حقل تخصصي معين. ولذلك فإن المصطلح يقوم على عنصرين رئيسين هما:المفهوم والتسمية؛ إذ يوجد المفهوم أولًا في المجال العلمي، ثم تُوضع له تسمية خاصة للتعبير عنه وتمييزه عن غيره من المفاهيم[1].ويمكن تمثيل العلاقة في المصطلح على النحو الآتي:

الشكل رقم 02: يمثل مكوّنات المصطلح

ويتمثل الفرق الجوهري بين الكلمة والمصطلح في أن معنى الكلمة قد يكون عامًا ومتعدد الدلالات، بينما يرتبط المصطلح بمفهوم واحد محدد ودقيق داخل مجال معرفي خاص. كما أن الكلمة تُدرس ضمن اللغة العامة، في حين يُدرس المصطلح ضمن اللغة المتخصصة التي تستعملها العلوم والفنون والتقنيات المختلفة[2].

[1]- ينظر: عبد الوهاب حنك، الكلمة، المصطلح، المعنى، المفهوم: مقاربة مفهومية، مجلة التحبير، المجلد 03، العدد 04، جيجل، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 88

[2]- ينظر: نسيمة لوح، مطبوعة محاضرات مقياس علم المصطلح، ص 07.

ومن هنا فإن المصطلحية لا تنشغل بالألفاظ في ذاتها، وإنما تهتم أساسًا بالمفاهيم العلمية القائمة، ثم تبحث عن أنسب التسميات للتعبير عنها. ولذلك يُقال إن المفهوم يسبق التسمية في المصطلح، بينما تتحدد دلالة الكلمة غالبًا من خلال الاستعمال والسياق اللغوي[1]. ويمكن إبراز الفرق بين المصطلح والكلمة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يمثل الفرق بين المصطلح والكلمة

المصطلح	الكلمة
يتكون من مفهوم وتسمية	تتكون من لفظ ومعنى
ينتمي إلى اللغة المتخصصة	تنتمي إلى اللغة العامة
يتحدد بمفهوم علمي دقيق	يتحدد معناها بالسياق
يُفترض أن تكون أحادية الدلالة	قد تكون متعددة الدلالات
تُدرس في المعاجم المتخصصة	تُدرس في المعاجم العامة
المفهوم يسبق التسمية ويحددها	المعنى مرتبط بالاستعمال اللغوي

ومن نستنتج أنّ كل مصطلح هو كلمة أو مجموعة كلمات، لكن ليست كل كلمة مصطلحًا؛ لأن المصطلح يكتسب خصوصيته من ارتباطه بمفهوم علمي محدد داخل نسق معرفي متخصص.

تختلف الكلمة عن المصطلح من حيث المجال الذي تنتمي إليه وطبيعة العلاقات التي تربطها بغيرها من الوحدات اللغوية. فالكلمة تنتمي إلى حقل دلالي تتآلف داخله مع كلمات أخرى تشترك معها في مجموعة من السمات والمعاني العامة، أما المصطلح فإنه ينتمي إلى حقل مفهومي متخصص، ولا تتحدد دلالته إلا في إطار ذلك الحقل الذي نشأ فيه. ومن ثمّ فإن مفهوم المصطلح لا يُفهم بمعزل عن

[1]- ينظر: عبد الوهاب حنك، الكلمة، المصطلح، المعنى، المفهوم: مقاربة مفهومية، ص 89.

المصطلحات الأخرى المرتبطة به، بل يتحدد من خلال شبكة العلاقات التي تربطه بالمفاهيم المجاورة داخل النسق المعرفي نفسه. ولهذا يُعدّ الانتظام داخل منظومة مترابطة من المصطلحات إحدى الخصائص الأساسية للمصطلح، إذ لا يمكن الحديث عن أي مصطلح إلا في سياق المجال العلمي أو المعرفي أو التقني أو الثقافي الذي ينتمي إليه وفي ضوء علاقاته بالمصطلحات الأخرى المتداولة فيه[1].

كما يختلفان من حيث دائرة الاستعمال والتداول؛ فالكلمة شائعة الاستعمال بين مختلف فئات المجتمع، ولا يقتصر استخدامها على فئة دون أخرى، إذ يتداولها الأدباء والكتاب والخطباء والعلماء وعامة الناس في حياتهم اليومية للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم وحاجاتهم المختلفة، وتتحدد دلالاتها تبعًا للسياقات التي ترد فيها. أما المصطلح فيظل مرتبطًا بمجال تخصصي معين، ويقتصر تداوله في الغالب على المختصين الذين يمتلكون المعرفة اللازمة لفهم دلالاته المفهومية الدقيقة، وهو ما يضمن فاعلية التواصل العلمي بينهم ويميز خطابهم المتخصص عن الخطاب العام[2].

ومن أوجه الاختلاف كذلك أن الكلمة تنشأ في اللغة بصورة طبيعية وتلقائية، وقد تتسم دلالتها بشيء من المرونة أو التعدد، في حين أن المصطلح لا يكتسب شرعيته إلا من خلال الاتفاق والمواضعة بين أهل الاختصاص، الذين يتوافقون على تخصيص لفظ معين للدلالة على مفهوم محدد داخل حقل معرفي معين.[3] ولذلك فإن المصطلح يتميز بدرجة أكبر من الدقة والانضباط مقارنة بالكلمة.

[1]- ينظر: عبد الوهاب حنك، الكلمة، المصطلح، المعنى ، المفهوم: مقاربة مفهومية، ص 90.
[2]- ينظر: نسيمة لوح، مطبوعة محاضرات مقياس علم المصطلح، ص 07.
[3]- ينظر: عبد الوهاب حنك، الكلمة، المصطلح، المعنى، المفهوم: مقاربة مفهومية، ص 91.

- **المصطلح وتعددية الترجمة**

تُعدّ الترجمة من أهم الوسائل التي أسهمت في نقل المعرفة بين الأمم والثقافات، كما تمثل إحدى الركائز الأساسية في صناعة المصطلح وتطويره. غير أن عملية نقل المصطلحات من لغة إلى أخرى لا تخلو من صعوبات وإشكالات، لعل أبرزها ظاهرة تعددية الترجمة، وهي تعدد المقابلات اللغوية للمصطلح الأجنبي الواحد داخل اللغة المنقول إليها. وقد أصبحت هذه الظاهرة من أبرز المشكلات التي تواجه المصطلحية العربية المعاصرة، لما تسببه من اضطراب في التواصل العلمي وضعف في توحيد المفاهيم[1].

ويُقصد بتعددية الترجمة وجود أكثر من مقابل عربي للمفهوم الأجنبي نفسه، نتيجة اختلاف المترجمين والباحثين والمؤسسات العلمية في اختيار المصطلح الأنسب، ويرجع ذلك إلى تباين المناهج المتبعة في الترجمة، وإلى اختلاف الخلفيات اللغوية والعلمية للمترجمين، فضلًا عن تعدد البيئات الثقافية والعلمية في الوطن العربي، فقد يُترجم المصطلح الواحد ترجمة حرفية لدى بعض الباحثين، بينما يفضّل آخرون ترجمته ترجمة تفسيرية أو تعريبية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور عدة مصطلحات متنافسة للدلالة على المفهوم ذاته[2].

ومن أبرز أسباب تعددية الترجمة "غياب التنسيق الكافي بين الهيئات والمجامع اللغوية العربية، إضافة إلى السرعة الكبيرة التي تتطور بها العلوم والتقنيات الحديثة. فكلما ظهر مفهوم جديد سارع الباحثون والمترجمون إلى اقتراح مقابلات عربية له، قبل أن تستقر الأوساط العلمية على مصطلح موحد".[3] ويؤدي ذلك إلى تداول أكثر

---

[1]- ينظر: قروي زهيرة، مفهوم المصطلح وآليات توليده في اللغة العربية، مجلة الآداب، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2009، ص 220

[2]- ينظر: مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي، د ط، سوريا، 1988، ص 06.

[3]- محمد حلمي خليل، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة: دراسة تمهيدية نحو معجم صوتي ثنائي اللغة، مجلة اللسان العربي، العدد21، المغرب، 1983، ص 122.

من مصطلح للمفهوم نفسه في الكتب الجامعية والبحوث العلمية والمعاجم المتخصصة.

وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في "عدد من المصطلحات الحديثة؛ فمصطلح (Linguistics)تُرجم إلى «علم اللغة» و«اللسانيات» و«اللغويات»، كما تُرجم مصطلح (Semiotics) إلى «علم العلامات» و«السيميولوجيا» و«السيميائيات»، وترجم مصطلح (Terminology) إلى «علم المصطلح» و«المصطلحية» و«الترمينولوجيا». وتكشف هذه الأمثلة عن حجم التفاوت في اختيار المقابلات العربية، رغم وحدة المفهوم الأصلي."[1]

وتترك تعددية الترجمة آثارًا سلبية على البحث العلمي والتواصل المعرفي، إذ تؤدي إلى التشويش المفاهيمي وإرباك القارئ والباحث، كما تعيق عملية توحيد المصطلحات بين الدول العربية والمؤسسات الأكاديمية. وقد يجد الباحث نفسه مضطرًا إلى استعمال أكثر من مصطلح للدلالة على المفهوم نفسه تبعًا للمراجع التي يعتمدها، وهو ما ينعكس على دقة التواصل العلمي ووضوحه.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى تعددية الترجمة بوصفها ظاهرة سلبية على الدوام، إذ يمكن أن تمثل في بعض الأحيان مرحلة طبيعية من مراحل استقرار المصطلح. فالمصطلحات الجديدة تمر غالبًا بفترة من التنافس بين عدة مقترحات قبل أن يستقر الاستعمال العلمي على أحدها. ومن ثم فإن التعددية قد تكون مؤشرًا على حيوية اللغة وقدرتها على البحث عن الصيغة الأنسب للتعبير عن المفاهيم المستحدثة[2].

وللتقليل من آثار هذه الظاهرة، تبرز أهمية التنسيق بين مجامع اللغة العربية والمؤسسات المصطلحية ومراكز الترجمة، والعمل على إصدار معاجم موحدة

[1]- ينظر: أسماء بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، ص 65.
[2]- ينظر: محمد حلمي خليل، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، ص 123

للمصطلحات العلمية والتقنية، إضافة إلى تعزيز التعاون بين المترجمين والمتخصصين في مختلف الحقول المعرفية. كما أن اعتماد المعايير المصطلحية الحديثة يسهم في اختيار المقابل العربي الأدق والأكثر شيوعًا، مما يساعد على تحقيق قدر أكبر من التوحيد والاستقرار المصطلحي[1].

وخلاصة القول إن تعددية الترجمة تمثل إحدى القضايا المركزية في الدراسات المصطلحية المعاصرة، لأنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بإشكالية توحيد المصطلحات ونقل المعرفة. وعلى الرغم من الصعوبات التي تثيرها، فإن معالجتها تظل ممكنة من خلال التخطيط اللغوي المحكم والتنسيق بين الهيئات العلمية والمصطلحية، بما يضمن تطوير المصطلح العربي وتعزيز دوره في مواكبة التطورات العلمية والتقنية الحديثة.

[1]- ينظر: أسماء بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، ص 65.

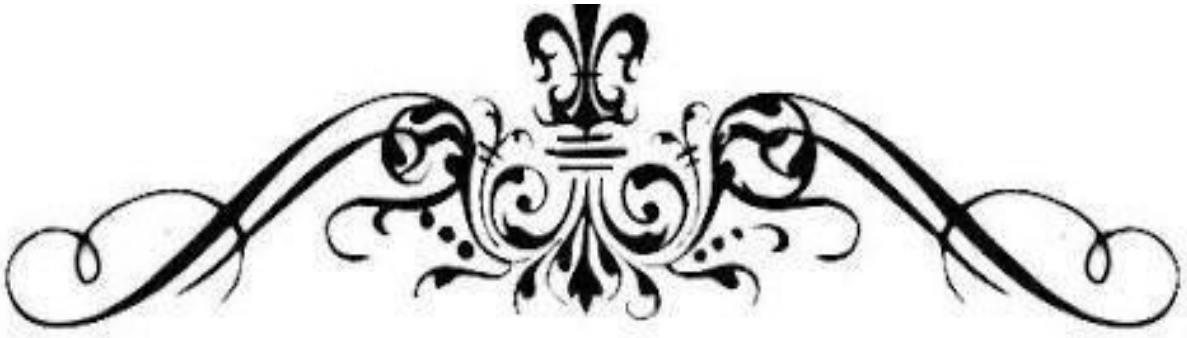

الفصل الثالث: المصطلح الوظيفي

- آليات بناء المصطلح
- الوظائف التّركيبية
- الوظائف الدّلالية
- الوظائف التّداولية

بعد كل ما ذكرناه نحاول أن نقوم بعملية تطبيقية لمجموعة من المصطلحات تخص هذه الوظائف، توضح للقارئ كيف يمكن له مقارنتها بينها والوصول إلى أوجه الاختلاف والتشابه ما بين النحو العربي القديم والنحو الوظيفي من خلال هذه المصطلحات في كِلا النحوين العربي القديم والوظيفي.

آليات بناء المصطلح

تنوعت مصطلحات نظرية النحو الوظيفي واتسمت بالتعدد، وذلك نتيجة لاختلاف المرجعيات العلمية والمصادر المعرفية التي استوحت واستمدت منها مفاهيمها، إلا أن هذا التنوع يلتقي ضمن نسق نظري يسعى ويهدف إلى تقديم تصورات علمية يمكن لها أن تكون دقيقة لوصف اللغات الطبيعية وتفسير بنياتها ووظائفها.

وهذا ما أدرجه محمد الحسين مليطان في كتابه «نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم»، حيث قدم لنا صورة واضحة تظهر وتبين الكيفية والآلية التي يُبنى بها المصطلح، وذلك نظراً إلى أن كتابه هذا عبارة عن معجم مصطلحات خاص بنظرية النحو الوظيفي.

إذ قسم المصطلح من حيث البنية إلى نوعين: مصطلح بسيط ومصطلح مركب، ومن منطلق المصدر جزأه إلى ثلاثة أصناف: مصطلح أصيل، ومشترك، ومفترض.

1- المصطلح من حيث البنية

1-أ- المصطلح البسيط أو المفرد: هو مصطلح يتألف من كلمة واحدة مستقلة في بنيتها المعجمية والتركيبية، ويستعمل للدلالة على مفهوم ما داخل حقل معرفي معين. ويتميز هذا النوع من المصطلحات بالاقتصاد اللغوي والوضوح الدلالي، إذ يعبر عن مفهوم واحد من خلال كلمة مفردة.

ومن أمثلته في هذه الدراسات اللسانية والنحوية مثلاً: المحمول، الحد...

1-ب- المصطلح المركب

هذا النوع يتميز بالبنية المركبة، أي إنه يتكون من كلمتين أو أكثر ترتبط فيما بينها بعلاقات نحوية أو دلالية معينة لتشكل مفهوماً علمياً واحداً، وهو يضم بدوره نوعين اثنين:

المصطلح المركب تركيب المزج: وهو الذي يُمزج فيه بكلمتين أو أكثر تشكلان عند جمعهما مفهوماً واحداً، مثل: الفعل الخطابي، الكفاية التداولية.

المصطلح المركب تركيب الضم: وهو ذلك المصطلح الذي يتشكل من كلمتين أو أكثر، إلا أن كل واحدة تحمل مفهوماً مستقلاً عن الأخرى، ثم تضم إلى غيرها لتكوين دلالة اصطلاحية واحدة، مثلاً: بؤرة جديدة، بؤرة حصر[1].

باعتبار أن كتاب محمد الحسين مليطان هو عبارة عن معجم مصطلحات قام بشرحها وتفسيرها، إلا أنه لم يستغن عن ترجمة كل مصطلح أورده في هذا المعجم، وكلها كانت بالإنجليزية اعتماداً على ترجمة أحمد المتوكل. زيادة على هذا، أُردف هذا المعجم المصطلحي بكشاف المصطلحات الذي أدرج فيه مجموعة كبيرة من المصطلحات الإنجليزية العربية، وذلك دعماً للقارئ حتى يتسنى له الفهم بكل سهولة، مثل: النحو الوظيفي، الوظيفة.

إضافة إلى ذلك، جاء في كتابه كذلك مسرد للمصطلحات التي لا مقابل إنجليزياً لها، وهي من وضع أحمد المتوكل، وهي كثيرة كذلك مثل: استلزام مقالي، تابع متصل، وغيرها.

[1]- ينظر: محمد الحسين مليطان، النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1435ه، 2014، 37.

المصطلح من حيث المصادر

بناءً على المصدر الذي أخذت منه نظرية النحو الوظيفي مصطلحاتها، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف من المصطلحات، وهي: أصيلة، ومشتركة، ومقترضة، كما يأتي:

1- **المصطلح الأصيل**: وهو ما أثمرته نظرية النحو الوظيفي في إطار مبادئها ومفاهيمها الخاصة، ولا سيما ما يتصل منها بالبعد التداولي، مما يجعلها مختلفة ومتميزة بخصوصية اصطلاحية ووظيفية مقارنة بالمصطلحات المستعملة في مختلف النظريات اللسانية كالنظريات الصورية، أو المماثلة كالنظريات الوظيفية الأخرى، كالنظرية النسقية لهاليداي ونظرية الوجهة الوظيفية للجملة لدانيش وغيرها[1].

2- **المصطلح المشترك:** وهو مصطلح اشتركت فيه كل النظريات اللغوية، أي إنه مصطلح تتقاسمه مختلف النظريات اللسانية، إذ لا يمكن وصفه بالمفهوم العام الذي ينتهي إلى حقل لساني مخصوص، وإنما تتناوله العديد من الاتجاهات اللغوية مع اختلاف في آليات توظيفه أو تحديد أبعاده الدلالية والعملية.

ويعد هذا النوع من المصطلحات من المكونات الاصطلاحية التي تتشارك فيها المدارس اللسانية، لكونه يعبر عن مفاهيم لغوية كلية تتقاطع عندها المقاربات النظرية المختلفة، وتندرج ضمن هذا الصنف مجموعة من المقولات الاصطلاحية مثل: المركب الاسمي، والمركب الفعلي، والمركب الصفي، وغيرها من المصطلحات التي تشكل قاسماً مشتركاً في الدراسات اللسانية الحديثة[2].

[1]- ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص 37- 38.
[2]- المرجع نفسه، ص 38.

3- المصطلح المقترض:

يعرف المصطلح المقترض بأنه ذلك المصطلح المقترض من خارج نظرية النحو الوظيفي، حيث استعارته النظرية من حقول معرفية ولسانية أخرى، ثم أعادت توظيفه داخل بنيتها المفاهيمية بما يناسب أهدافها التحليلية والتواصلية.

حيث يعكس هذا النوع من المصطلحات انفتاح النحو الوظيفي على علوم متعددة كالتداولية وعلم الدلالة وتحليل الخطاب والمنطق، وذلك من أجل تكوين بنية اصطلاحية قادرة على تفسير وشرح الظواهر اللغوية في سياقات الاستعمال المختلفة لها.

ولا يُنقل المصطلح المقترض إلى النحو الوظيفي نقلاً حرفياً، بل يخضع لإعادة تكييف أو تعديل دلالي ووظيفي يجعله ملائماً لمبادئ النظرية. كما أسهمت هذه المصطلحات في توسيع آفاق التحليل الوظيفي للغة من خلال ربط البنية النحوية بالوظيفة التواصلية والمقام التداولي.

وعليه، فإن المصطلح المقترض يمثل أداة ووسيلة معرفية وعملية تعكس طبيعة النحو الوظيفي بوصفه نظرية لسانية حديثة تقوم على التكامل بين مختلف العلوم اللغوية.حيث كان هذا الأخير من حقبتين تاريخيتين مختلفتين، هما:

1) المصطلح المقترض من الفكر اللغوي العربي القديم:

ويقصد به تلك المصطلحات التي استمدتها نظرية النحو الوظيفي من التراث اللغوي العربي بمختلف مصادره المعرفية، ولا سيما علوم النحو والبلاغة وأصول الفقه والتفسير. وقد عملت النظرية الوظيفية على أخذ تلك المصطلحات التراثية وإعادة صياغتها ضمن دراسات لسانية حديثة تراعي الأبعاد التداولية والتواصلية للغة.

ويقوم هذا الاقتراض الاصطلاحي على مبدأ التفاعل بين القديم والحديث، ومن هذا المنطلق أصبحت جملة من المصطلحات العربية القديمة تؤدي وظائف اصطلاحية حديثة داخل النظرية الوظيفية، مثل: المبتدأ، والنعت، والحال، وغيرها من المصطلحات التي احتفظت بأسمائها التراثية القديمة، لكنها تجاوزت ذلك بإبراز الأدوار التواصلية والدلالية التي تؤديها العناصر اللغوية داخل الخطاب.

2) المصطلح المقترض من الفكر اللغوي الحديث:

ينفتح النحو الوظيفي على النظريات اللسانية الحديثة، فاستعار منها عدداً كبيراً من المفاهيم والمصطلحات التي شكلت جزءاً أساسياً من بنية نظريته. ويشمل ذلك مصطلحات مستمدة من البنيوية والتوليدية التحويلية وفلسفة اللغة ووظيفية براغ، وغيرها من الاتجاهات اللسانية المعاصرة.

إلا أن عملية الاقتراض من الفكر اللغوي الحديث لم تكن على شاكلة واحدة، إذ يمكن التمييز بين نوعين أساسيين هما: المصطلح المنقول نقلاً مجرداً، والمصطلح المعالج.

أ- المصطلح المنقول نقلاً مجرداً:

ويقصد به ذلك المصطلح الذي يُنقل من نظرية لغوية أخرى إلى نظرية النحو الوظيفي دون أن يطرأ عليه تغيير أو تعديل جوهري في مفهومه أو مجاله التداولي. ويظهر ذلك في مجموعة من المصطلحات مثل مصطلح[1] «القوة الإنجازية» في نموذج نحو الخطاب الوظيفي[2]، حيث تشير القوة الإنجازية لفعل خطابي ما إلى الخصائص المعجمية والصورية لذلك الفعل الخطابي الذي يحدد استعماله علاقياً لتحقيق قصد تواصلي ما."[3]

[1]- ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص 38.
[2]- المرجع نفسه، ص 40
[3]- المرجع نفسه، ص 117.

هذا ما أورده من شرح محمد الحسين ميليطان في كتابه «النحو الوظيفي: الأسس، النماذج، والمفاهيم»، حيث نقل هذا المصطلح بنفس المفهوم من نظرية أفعال الكلام.

ب-المصطلح المعالج:

هو المصطلح الذي تمت إعادة تعريفه وتوظيفه، وذلك عن طريق إحدى طرق وسبل المعالجة. ويعد هذا النوع أكثر شيوعاً في النحو الوظيفي، لأن اختلاف الأسس النظرية بين المدارس اللسانية يجعل من الصعب تبني المصطلحات كما هي دون إعادة معالجتها[1].

ومن الأمثلة الدالة على ذلك مصطلح «المحور»، الذي عرّفه أحمد المتوكل على أنه وظيفة تداولية داخلية، حيث تُسند وظيفة المحور إلى المكون الدال على ما يُشكل المحدث عنه داخل الحملPredication. [2]

وقد انتقل هذا المفهوم من النحو التوليدي التحويلي إلى النحو الوظيفي، إلا أنه خضع لتحولات مفهومية جعلته يؤدي وظيفة مختلفة، وهي وظيفة تداولية.

ومن الأمثلة كذلك «الفاعل»، إذ لم يعد يُنظر إليه بوصفه مجرد عنصر نحوي يشغل موقعاً تركيبياً محدداً داخل الجملة، بل أصبح مرتبطاً بأبعاد دلالية تداولية. حيث يقترح سيمون ديك تعريفاً للفاعل "انطلاقاً من تقسيم المنظورات في تقسيم الواقعة إلى منظورين: منظور رئيسي ومنظور ثانوي. وبناءً على هذا التقسيم، يُفترض أن تُعرّف الوظيفة الفاعلة بأنها الوظيفة المسندة إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة"[3]، وبالتالي فإن المصطلح نفسه قد يحمل دلالات مختلفة باختلاف النظرية التي يوظف فيها.

[1]- ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص 38.
[2]- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 27.
[3]- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيف، ص 35- 36.

يتضح مما سبق أن الجهاز المصطلحي للنحو الوظيفي العربي تشكل من خلال عملية تفاعل معرفي بين الإفادة من التراث النحوي العربي والانفتاح على اللسانيات الحديثة.

وصفية المصطلح:

يُعد كتاب محمد الحسين مليطان الموسوم بـ *نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم* من أبرز المؤلفات العربية التي كان لها دور في تقريب مفاهيم النحو الوظيفي وتبسيط مصطلحاته للقارئ والباحث، إذ جمع بين الطرح النظري والشرح الاصطلاحي الدقيق والميسر، مما جعله مرجعًا مهمًا في الدراسات اللسانية الحديثة. كما أن للكتاب بعدًا معجميًا واصطلاحيًا من خلال رصده لأهم المصطلحات الوظيفية الواردة فيه، فهو عبارة عن نقل لمفاهيم اللسانيات الوظيفية إلى اللغة العربية، وقد اعتمد في ذلك على ما أخذه من أحمد المتوكل من خلال كتبه المتنوعة حول النحو الوظيفي.

ومن خلال محتوى الكتاب نجد أنه يضم 823 مصطلحًا متنوعًا بين مصطلحات مفردة ومصطلحات مركبة تركيبا ثنائيا أو عبارة عن جملة، وتحمل هذه الأخيرة بدورها في طياتها مصطلحات تدخل ضمن المصطلحات الأصيلة والمشتركة والمقترضة والمعالجة، وهو ما نعرضه من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم 02: يمثل إحصاء عدد المصطلحات في كتاب محمد الحسين مليطان

عدد لمصطلحات في الكتاب	المصطلحات المفردة	المصطلح المركب		المصطلح عبارة عن جملة
		الثنائي	الثلاثي	
823	240	463	84	36

ومن خلال ذلك نستنتج ويتبين لنا أن أشكال الشرح لهذه المصطلحات تختلف؛ فمنها ما جاء في فقرة كاملة، ومنها ما اقتصر على سطر واحد، بالإضافة إلى اعتماده على ترجمة هذه المصطلحات، في حين اكتفى في بعض المواضع بذكر المصطلح وشرحه فقط.

الوظائف التركيبية

لتوضيح الوظائف التركيبية ننتقل إلى مفهوم العلاقة، وهو مفهوم معروف ومتداول في التوجهات النظرية، حيث "يدل على العلاقات التركيبية مثل علاقة الفاعل والمفعول به المباشر والمفعول به غير المباشر، غير أن مفهومه في التوجه الوظيفي يُستعمل للدلالة على الوظائف التركيبية المتمثلة في الفاعل والمفعول، أي إن الطرح الذي يعالج الوظيفة التركيبية ينظر إليها باعتبارها علاقات تنشأ داخل الجملة بين مكوناتها، وترتبط أساسًا بالفاعل وما يتصل به من عناصر تركيبية"[1]، كما تؤكد ذلك الدراسات في النحو الوظيفي.

ظهر مصطلح الوظائف التركيبية منذ المراحل الأولى لنظرية النحو الوظيفي، غير أنه استُبدل سنة 1981 في كتابات سيمون ديك بمصطلح الوظائف الوجهية . ويرى أحمد المتوكل أن هذا المصطلح أدقّ وأقرب إلى طبيعة المفهوم؛ لأنه يعبر بصورة أوضح عن وظيفتي الفاعل والمفعول في إطار النحو الوظيفي. فهاتان الوظيفتان تُسندان إلى الحدود بحسب الوجهة التي يعتمدها المتكلم في تقديم مضمون الخطاب والحادثة التي يتضمنها[2].

وتقوم "الوجهية على منظورين أساسيين: منظور رئيس ومنظور ثانوي. وانطلاقًا من هذا التمييز تُسند وظيفة الفاعل إلى الحد الذي يمثل المنظور الرئيس في الخطاب، بينما تُسند وظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي. وبذلك يتحدد دور كل منهما تبعًا للموقع الذي يشغله في تنظيم المعلومات وتقديمها داخل الخطاب"[3].

[1]- ماجر محمد إبراهيم الجولي، وظائف التداولية في التوجيه النظري، مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد15، 2017، ص 03.

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللّسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، د ط، د ت، ص 107.

[3]- ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللّسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 107

وتقتصر الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي على وظيفتين أساسيتين هما: "الفاعل والمفعول به، وترتبط هاتان الوظيفتان ارتباطًا وثيقًا بالوظائف الدلالية في النحو العربي، إذ إن تحديدهما وتعريفهما يتم بالاستناد إلى الأدوار الدلالية التي تؤديها العناصر اللغوية داخل الجملة"[1].

الفاعل: "هو العنصر الذي تُسنَد إليه الوظيفة النحوية في الجملة، ويُعدّ المنظور الرئيسي الذي تُعرض انطلاقًا منه الواقعة التي يدل عليها الفعل أو المحمول"[2].

المفعول:"المفعول به هو الحدّ الذي تُسنَد إليه الوظيفة المفعولية، ويشكّل منظورًا ثانويًا في الجملة، تُعرض من خلاله الواقعة التي يدلّ عليها الفعل أو المحمول"[3]. والشّكل الآتي يظهر ما سبق ذكره مع المثال:

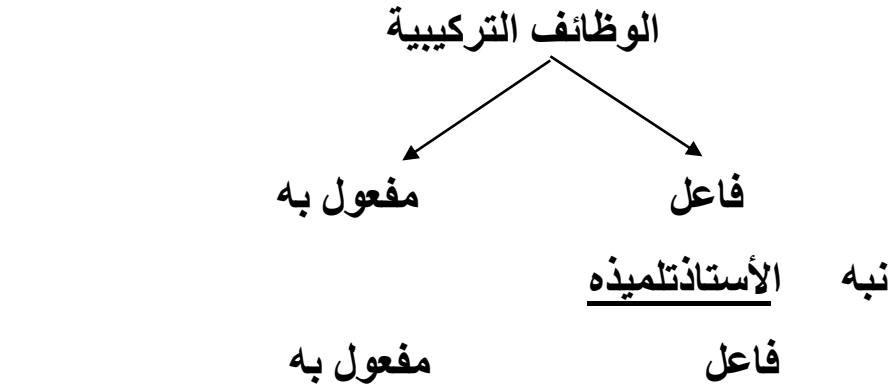

الشكل03: يمثل الوظائف التركيبية

[1]- عبد الفتاح الحموز، نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل، دار جرير للطباعة والتوزيع، ط1، الكويت، 2012، ص 106.

[2]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، - الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الدار البيضاء، 1997، ص 19.

[3]-المرجع نفسه، ص19- 20.

أمثلة عن الوظائف التركيبية

1. عَلِيٌّ كَرِيمٌ (جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ) .

2. قَرَأَ كَرِيمٌ قِصَّةَ الْبَارِحَةِ .

3. قَابَلْتُ مَرْيَمَ .

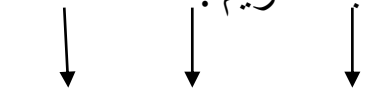

4. مَنَحْ تُالتِّلْمِيذَةُ جَائِزَةً .

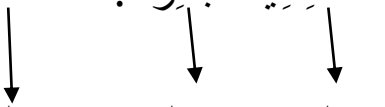

5. كُتِبَتِ الرِّوَايَةُ (فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ) .

6. جَلَسْتُ جَلْسَةَ التَّعَبُّدِ فِي الْمَسْجِدِ.

استنتاج

تكشف لنا المخططات الواردة في الجمل عن تمثيل عملي للوظائف التركيبية الأساسية التي يقوم عليها بناء الجملة العربية، حيث تم التركيز فيها على العناصر الرئيسية المكونة للحدث اللغوي والمتمثلة في الفاعل والمفعول به إلى جانب الفعل، مع إظهار بعض الوظائف المكملة مثل الظروف والحال وغيرها.

حيث تظهر الأمثلة المدروسة تنوع البنية التركيبية للجملة العربية، كالجمل الفعلية والجمل الاسمية، حيث إن أغلب الجمل تنتمي إلى النمط الفعلي الذي يقوم على وجود فعل يعبر عن الحدث، يليه الفاعل الذي يقوم بإنجاز هذا الحدث، ثم مفعول به يقع عليه هذا الفعل.

إلا أن الأمثلة كذلك تظهر أن بعض الجمل اقتصرت على ركني الإسناد الأساسيين، أي المبتدأ والخبر، كما في: «علي كريم»، فكريم يعتبر من الناحية الدلالية خبراً. في حين توسعت جمل أخرى بإضافة الركن الأساسي في الوظائف التركيبية وهو المفعول به، مثل: «قرأ كريم قصة البارحة»، و«قابلت مريم»، و"منحت التلميذة جائزة".

ويؤكد هذا التنوع أن الوظائف التركيبية تتحدد بحسب متطلبات الفعل وعلاقته مع العناصر الأخرى داخل الجملة. ومن جهة أخرى، تظهر الأمثلة إمكانية تعدد المفاعيل في الجملة الواحدة، كما في الفعل «منح» الذي استلزم مفعولين، وهو ما يثبت أن البنية التركيبية لا تخضع لنموذج واحد ثابت، وإنما تتشكل وفقاً للخصائص التركيبية والدلالية للفعل المستعمل.

ويبرز كذلك مثال «كُتبت الرواية» انتقال البنية من المعلوم إلى المجهول، حيث يُحذف الفاعل ويحل المفعول به محله ليؤدي وظيفة نائب الفاعل، الأمر الذي يبرهن

على مرونة النظام التركيبي العربي وقدرته على إعادة توزيع الوظائف داخل الجملة مع المحافظة على سلامة المعنى.

يمكن استنتاج أن الوظائف التركيبية تمثل الإطار البنائي الذي تندمج وتتناسق داخله مكونات الجملة العربية، وأن الفاعل والمفعول به يشكلان أهم العناصر المرتبطة بالفعل بوصفه مركز الحدث. كما تظهر الأمثلة أن الوظائف التركيبية ليست عناصر معزولة، بل ترتبط فيما بينها بعلاقات إسنادية ووظيفية تضمن انسجام الجملة وتحقيق دلالتها.

لذلك تعد الوظائف التركيبية الأساس الذي تُبنى عليه الوظائف الدلالية والتداولية اللاحقة، مما يجعلها نقطة انطلاق في أي دراسة وظيفية شاملة للغة العربية.

الوظائف الدّلالية

تُعدّ الوظائف الدلالية من المفاهيم الأساسية في النحو الوظيفي، إذ ترتبط بالأدوار التي تؤديها العناصر اللغوية داخل البنية الحملية. وتنطلق هذه النظرية من أن البنية التركيبية في اللغة العربية تقوم على علاقة إسنادية تتألف من مسند ومسند إليه، أو من مسند تُسند إليه عدة عناصر. فقولنا: «جاء خالد» يتكون من مسند ومسند إليه، بينما يتكون قولنا: «شرب علي لبنًا» من مسند ومسند إليه أول ومسند إليه ثانٍ. ويُطلق النحو الوظيفي على هذه البنية اسم البنية الحملية، حيث يُسمّى المسند محمولًا، وتُسمّى العناصر المسند إليها حدودًا[1].

ويرى النحو الوظيفي أن المحمول يدل على واقعة، والوقائع تنقسم إلى أربعة أصناف رئيسة هي:العمل، والحدث، والوضع، والحالة.فالعمل مثل: «طرد خالد زيدًا»، والحدث مثل: «أسقطت الريح البيوت»، والوضع مثل: «وقف علي بالباب»، أما الحالة فمثل: «مصطفى فرِح». وتمثل هذه الأصناف مختلف الدلالات التي يمكن أن يؤديها المحمول، إذ لا يخرج عن الدلالة على أحد هذه الأنواع الأربعة[2].

وقد ميّز النحو الوظيفي بين نوعين من الحدود المصاحبة للمحمول هما حدودالموضوعات وحدود اللواحق،ويستند هذا التمييز إلى معيار دلالي لا تركيبي؛ فحدود الموضوعات هي العناصر التي تسهم في تعريف الواقعة وتحديد معناها، ولذلك يقتضيها المحمول ولا يستغني عنها.،أما حدود اللواحق فهي العناصر التي تقتصر وظيفتها على تخصيص ظروف الواقعة زمانًا أو مكانًا أو غير ذلك، دون أن تكون جزءًا أساسيًا في بنائها الدلالي[3]، وهي كالآتي:

أ- **الحدود الموضوعات:** وتشمل:

---

[1]- ينظر: يحيى بعيطيش، نحو نظرية نحوية وظيفية للنّحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللّسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 77.

[2]- ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد، بيروت،2009، ص 346.

[3]- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر، ط1، الدار البيضاء، 1986، ص 33.

•المنفِّذ:(Agent / Executor)

هو الحد الذي يقوم بالفعل أو ينجز الواقعة، ويُعدّ "العنصر المسؤول عن تنفيذ الحدث أو العمل. وتندرج ضمنه بعض الأدوار القريبة منه بحسب نوع الواقعة، مثل القوة في الأحداث، والحائل في الحالات، والمتموضع في الأوضاع، والمتحمِّل في بعض البنى الدلالية"[1]، مثال ذلك: «ركل الطفل الكرة»، فالولد هو المنفِّذ لأنه أنجز فعل الركل .

•المتقبِّل أو الهدف:(Patient / Goal)

هو الحد الذي يقع عليه أثر الفعل أو تتجه إليه الواقعة، أي العنصر الذي يستقبل نتيجة العمل المنجز من طرف المنفِّذ[2]. مثال ذلك: «ركل الطفل الكرة»، فالكرة هي المتقبِّل لأنها تلقت أثر عملية الركل .

•المستقبِل:(Recipient)

هو "الحد الذي يُوجَّه إليه شيء أو تُنقل إليه الواقعة، وغالبًا ما يكون إنسانًا أو كائنًا حيًا يتلقى شيئًا نتيجة الفعل"[3]، مثال ذلك: «أعطى خالدٌ عمرًا كتابًا»، فعمرٌ هو المستقبِل لأنه تلقى الكتاب، بينما الكتاب هو المتقبِّل لأنه الشيء المنقول.

ب- **الحدود اللّواحق:** تشمل:

1- **المستفيد:**

وهو العنصر الذي يستفيد من الفعل، مثل: (اشترى الأب سيارةً لابنه)، فـ(لابنه) يدل على المستفيد من عملية الشراء، ويُعد هذا الصعود من اللواحق؛ إذ يمكن حذفه مع بقاء الجملة صحيحة: (اشترى الأب سيارةً). ويظهر الفرق بين المستقبل والمستفيد في أن الأول يدخل في تعريف الواقعة، بخلاف الثاني الذي يمكن الاستغناء عنه دون

[1]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص 186.
[2]- ينظر، أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل التداولي)، دار الأمان، ط1، المغرب، 1995، ص88.
[3]- المرجع نفسه، ص88.

التأثير في جوهرها، وقد أدرك النحاة العرب القدامى دلالة هذا العنصر من خلال اللام، غير أنهم لم يخصصوا له وظيفة دلالية مستقلة، لأن معناه يتحدد وفق السياق الذي يرد فيه وعلاقته بالفعل[1].

2- الأداة:

وهي العنصر الدال على الوسيلة أو الأداة التي استُعملت في إنجاز الواقعة، مثل: (كتبت بالقلم)، و(حفرت بالفأس)، فالقلم والفأس يمثلان الأداة المستعملة في أداء الفعل.[2] ومن ذلك قوله تعالى في سورة الشعراء، الآية 63: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰمُوسَىٰ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾، حيث تدل (بعصاك) على الأداة التي تحقق بها الفعل.

3- المكان:

وهو العنصر الذي "يدل على موضع له علاقة مباشرة بالواقعة، أي المكان الذي تقع فيه أو ترتبط به"[3]. ومن أمثلته: (جاء زيد في السيارة)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾، سورة الشعراء، الآية: 152، فشبه الجملة (في الأرض) يدل على مكان وقوع الإفساد.

4- الزمان:

وهو العنصر الدال على الوقت الذي تقع فيه الواقعة.[4] ومن أمثلته: (عاد العصفور إلى عشه في المساء)، فـ(في المساء) تدل على زمن العودة. ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾، سورة الإسراء، الآية: 1، حيث يدل (ليلًا) على زمن حدوث الإسراء.

---

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص102

[2]- ينظر: البيتوشي عبد الله بن محمد، الحفاية بتوضيح الكفاية، تح: طه صالح أمين طه، درا الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص199

[3]- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية)، ص 88.

[4]- ينظر:سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تع: إميل بديع، إصدارات دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1999، ص427

ويقابل الزمان والمكان في النحو العربي ما يُعرف بالمفعول فيه أو الظرف، وهو ما يدل على زمن الفعل أو مكانه.

5- الحدث:

وهو عنصر يدل على حدث مرتبط بالفعل نفسه ويشاركه في الجذر أو المعنى، مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا﴾، سورة نوح، الآية: 9، فـ(إسرارًا) يحمل وظيفة الحدث. ويرى المتوكل أن العربية تتميز بكثرة استعمال هذا النوع من العناصر، الذي يتحقق غالبًا بواسطة المصدر المؤكد أو المبين لنوع الفعل أو عدده[1].

وقد تناوله النحاة ضمن "باب المفعول المطلق، فقسموه إلى مؤكد لعامله، ومبين لنوعه، ومبين لعدده، مع بيان ما يضيفه كل نوع من دلالات مختلفة"[2].

6- المصاحب:

وهو العنصر الذي يدل على المرافقة والمصاحبة، ويقابل في النحو العربي المفعول معه[3]. ومن أمثلته: (سرت والنيل)، و(هاجرت مع والدي)، فالعنصران (النيل) و(والدي) يؤديان وظيفة المصاحب؛ لأنهما يرافقان الفاعل أو يشاركانه في الحدث دون أن يكونا فاعلين له[4].

7- العلة:

وهي العنصر الذي يبين سبب وقوع الفعل أو الغاية منه، مثل قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾، فـ(حذر الموت) تبين سبب

---

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، ط1، المغرب، 2003، ص 171

[2]- المرجع نفسه، ص 171

[3]- ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص 38.

[4]- ينظر: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تح: أحمد السيد، المكتبة الوقفية، المجلد 1، الجزء2، القاهرة، مصر، د ت، ص 187.

هذا الفعل[1]. ومن الأمثلة أيضًا: (ضرب الأب ابنه تأديبًا له)، فـ(تأديبًا له) توضح العلة الدافعة إلى الضرب.

ويقابل هذا العنصر في النحو العربي المفعول لأجله، الذي يشترط فيه أن يكون مصدرًا دالًا على سبب الفعل ومشاركًا له في الزمن والفاعل[2].

8- الحال:

وهو العنصر الذي يبين الهيئة أو الكيفية التي تقع عليها الواقعة أو يكون عليها صاحبها زمن حدوث الفعل[3]، مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾، سورة الملك، الآية: 19، فـ(صافات) تبين هيئة الطير. ومن ذلك أيضًا: (حطّم الجنود المدينة بسرعة)، فـ(بسرعة) تدل على الكيفية التي تم بها الفعل.

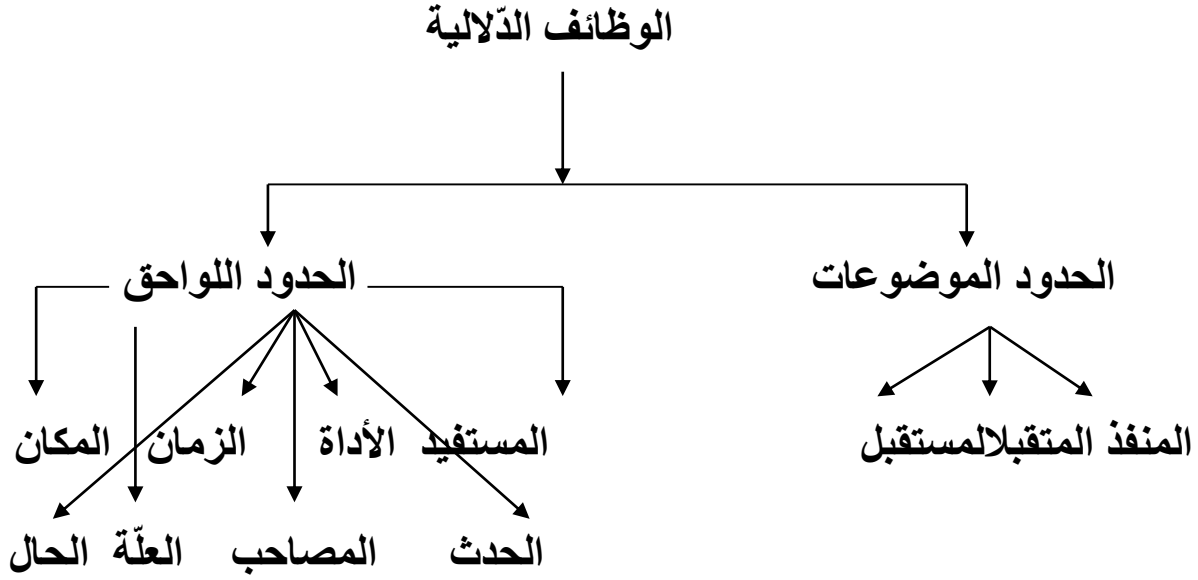

الشكل 04: يمثل الوظائف الدّلالية

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص 38.
[2]- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، ط1، ج2، الأردن، 2000، ص 224- 225.
[3]- ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص 38.

أمثلة الوظائف الدّلالية وإسنادها

- فتحت الرياح الباب
- ركل الطفل الكرة
- قد منح الأستاذ الطالب المتفوّق جائزة
- لم يشتر الأب إلا سيارة لابنه
- قال تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ سورة الحجر، الآية: 22
- إنّما فضيلة هي من تلخص المذكرة
- من تلخّص المحاضرة فضيلة

الجدول رقم 03: يمثل الوظائف الدّلالية وإسنادها من خلال الأمثلة

رقم المثال	تحديد الوظيفة		نوعها		التعليل
1 –فتحت الريح	منفذ(الريح)	محور(الريح)	و.د	و.ت.د	للدلالة على التنفيذ ولأنه المكون الدال ما يشكل المحدث عنه
الباب	متقبل(الباب)	بؤرة جديد(الباب)	الباب	الطفل	لأن المخاطب يجهل الخبر
2 - ركل الطفل الكرة	منفذ(الطفل) متقبل	محور (الطفل) بؤرة جديد (الكرة)	الطفل الكرة	الطفل الكرة	لأنه هو من يشكل المحدث عنه داخل الحمل لأن المخاطب يجهل الخبر
		محور (الطفل) بؤرة جديد	الطفل الكرة	 الكرة	لأنه وظيفة داخلية تشكل المحدث عنه داخل الحمل

		(الكرة)			لان المخاطب يجهل الخبر
3– قد منح الأستاذ الطالب المتفوّق جائزة	الأستاذ (منفذ) الطالب : المستفيد جائزة : متقبل	الأستاذ (محور) جائزة (بؤرة) سيارة : بؤرة مقابلة	الأستاذ جائزة الطالب سيارة	الاستاذ جائزة الطالب سيارة	لان المحور هو ما يشكل المحدث عنه داخل الحمل لاستفادته من الجائزة للتأكيد
4 – لم يشتر الأب إلا سيارة لابنه	سيارة : متقبل				
5 – آية " وأرسلنا الرياح لواقح	نا : منفذ الرياح : متقبل	نا : محور الرياح : بؤرة جديد لواقح : بؤرة مقابلة	نا الرياح لواقح	نا الرياح لواقح	للتأكيد
7 –إنما فضيلة هي من تلخص المحاضرة	هي : منفذ	هي : محور	هي	هي	لانها بؤرة مقابلة
8 – من تلخص المحاضرة فاطمة	فاطمة : منفذ	فاطمة : محور ذيل : "	فاطمة	فاطمة	لأن الضمير هو من يوضح الضمير المبهم

المصدر : من اعداد الطالبة

الاستنتاج

يتبين من خلال الأمثلة المدرجة داخل الجدول أن ظاهرة الإسناد في النحو الوظيفي تتجسد في العلاقة القائمة بين المسند إليه بوصفه العنصر الذي يُسند إليه الحدث أو الوصف، والمسند بوصفه المحتوى الخبري الذي يقدم عنه، ففي المثال:**"فتحت الرياح الباب"**أُسند فعل الفتح إلى الريح باعتبارها المنفذ والمسند إليه،

في حين أن الباب شكّل متقبِّلًا وقع عليه أثر الحدث، وبالمثل في جملة:"**ركل الطفل الكرة**" أُسند فعل الركل إلى الطفل بوصفه المنفذ والمحور الرئيسي للحمل، في حين كانت الكرة متقبِّلًا للحدث وبؤرة للمعلومة الجديدة.

كما يظهر الإسناد في الجمل التي تتعدد فيها المشاركات الدلالية مثل:"**قدّم الأستاذ للطالب المتفوق جائزة**"، حيث ارتبط المسند بالفعل '**قدّم**"، بينما توزعت أدوار المسند إليه بين الأستاذ باعتباره منفذًا، والطالب مستفيدًا، والجائزة متقبِّلًا للحدث. ويظهر الأمر نفسه في جملة:"**لم يشترِ الأب لابنه سيارة**"، إذ أُسند فعل الشراء إلى الأب، بينما ارتبطت السيارة بوظيفة المتقبِّل، والابن بوظيفة المستفيد.

وعلى المستوى التداولي تبين الأمثلة أن الإسناد لا يقتصر على الأدوار الدلالية، بل يمتد إلى تنظيم المعلومات داخل الخطاب. ففي قوله تعالى :﴿**وأرسلنا الرياح لواقح**﴾، سورة الحجر: الآية 22، برواية ورش عن نافع، شكّل الضمير"**نا**" الذي يعود على الله سبحانه وتعالى محور الخطاب أو المسند إليه التداولي، في حين مثلت كلمة"**لواقح**" بؤرة المقابلة التي حملت معلومة تبرز من خلالها عنصرًا معينًا في السياق التخاطبي.

كما يتضح في المثال:"**إنما فضيلة هي من ألقت المحاضرة** أن "**فضيلة**" تمثل في سياق الجواب وظيفة المحور في المستوى التداولي، في حين"**هي**" المنفذ، أي المسند إليه في المستوى الدلالي. وبذلك يتجلى واضحًا أن الإسناد في النحو الوظيفي لا يقتصر على الربط بين المسند إليه والمسند داخل البنية الحملية، بل يمتد ليشمل تنظيم المعنى تداوليًا من خلال تفاعل الوظائف الدلالية والتداولية في بناء الخطاب وتحقيق المقاصد التواصلية.

الوظائف التداولية

تناول أحمد المتوكل مفهوم الوظيفة مبينًا اختلاف دلالته بين النحو التقليدي والنحو الوظيفي. فقد شاع استعمال هذا المصطلح في النحو التقليدي (الصوري) للدلالة على العلاقات التركيبية التي تربط عناصر الجملة، مثل علاقة الفعل بالفاعل وعلاقته بالمفعول به، أمّا في إطار النحو الوظيفي، فقد اتسع مفهوم الوظيفة ليشمل العلاقات القائمة بين مكوّنات البنية الجملية من حيث أدوارها الدلالية والتواصلية[1].

وانطلاقًا من هذا التصور يرى المتوكل أن الوظيفة تجمع بين مفهومين أساسيين هما العلاقة والدور؛ فالعلاقة تتمثل في الترابط القائم بين مكوّن أو أكثر داخل المركب الاسمي أو الجملة، في حين يُقصد بالدور الغرض الذي توظَّف من أجله اللغات الطبيعية لتحقيق أغراض التواصل والتبليغ بين المتخاطبين[2]، ونظرًا إلى أن النظرية الوظيفية تُعنى أساسًا بإبراز الوظيفة الإبلاغية للغة، فإن تحديد الوظائف التداولية يرتبط بالمعلومات التداولية وبكيفية استعمال العبارات اللغوية في سياقات التواصل الاجتماعي، وتُعد هذه الوظائف وسيلة لتنظيم المعلومات داخل الخطاب وفق مقتضيات المقام التواصلي[3].

وتنقسم الوظائف التداولية إلى خمس وظائف تُصنَّف بحسب موقعها من الحمل؛ فمنها وظائف داخلية تُسنَد إلى مكوّنات تنتمي إلى الحمل، مثل البؤرةوالحمل، ومنها وظائف خارجية تُسنَد إلى مكوّنات تقع خارج الحمل، مثل المبتدأوالذيلوالمنادى،وتؤدي هذه الوظائف دورًا مهمًا في توجيه الرسالة اللغوية وتحديد القيمة التواصلية لعناصر الخطاب، وهي كالآتي:

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، ط1، المغرب، 2005، ص23.
[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 24.
[3]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الأمان، ط1، المغرب، 1995، ص 25.

أ- الوظائف الداخلية:

هما وظيفتان، وتعدّان من بين أبرز الوظائف التداولية في النحو الوظيفي، وهما:البؤرة والمحور.

1- البؤرة:(Focus)

تتمثل البؤرة في المكوّن الذي يحمل المعلومة الأهم أو الأكثر بروزًا داخل الجملة، وهو العنصر الذي يوجَّه إليه اهتمام المتلقي.[1] وتنقسم البؤرة من حيث طبيعة وظيفتها إلى نوعين:بؤرة الجديدوبؤرة المقابلة، كما تنقسم من حيث مجال اشتغالها إلى بؤرة المكوّنوبؤرة الجملة.

فبؤرة الجديد تُسند إلى المكوّن الذي يتضمن معلومة يجهلها المخاطب ولم يسبق له العلم بها، بينما تُسند بؤرة المقابلة إلى المكوّن الذي يحمل معلومة يشك المخاطب في صحتها أو ينكر وقوعها، وعليه فإن بؤرة الجديد ترتبط بتقديم معلومات مستحدثة بالنسبة إلى المتلقي، في حين ترتبط البؤرة المقابلة بمعلومات معروفة سابقًا لكنها تصبح محلّ شك أو إنكار[2].

ومن جهة أخرى، قد تتعلق البؤرة بأحد مكوّنات الجملة فقط، فتسمى بؤرة المكوّن، وقد تشمل الجملة بأكملها أو الحمل برمته، فتسمى بؤرة الجملة،وبذلك قد ينصب التركيز على عنصر محدد داخل التركيب، كما قد يمتد ليشمل مضمون الجملة كله[3].

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 28.
[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص29.
[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 31

2- المحور:(Topic)

يُقصد بالمحور المكوّن الذي يدل على الموضوع أو المحدث عنه داخل الحمل، ففي الجملتين: "متى رجع زيد؟"و"رجع زيد البارحة"، يمثّل المكوّن "زيد"محور الكلام؛ لأنه الشخص الذي يُسند إليه الحدث ويُتحدث عنه[1].

وبناءً على ذلك، يُعدّ المحور العنصر الذي يتمحور حوله الخطاب داخل الجملة، إذ يشكل الأساس الذي تُبنى عليه بقية المعلومات، ويُفرّق الباحثون بين المحورية والبؤرية باعتبارهما مفهومين تداوليين مجردين من جهة، وبين تجلياتهما الفعلية في اللغات الطبيعية من جهة أخرى. فكل لغة تختار من مجالي المحورية والبؤرية ما يتناسب مع خصائصها، وتخصص لتحقيق ذلك وسائل صرفية أو تركيبية أو تنغيمية، أو تجمع بين هذه الوسائل جميعًا. وتُعدّ اللغة العربية من اللغات التي تستوعب مختلف فروع المحورية والبؤرية، ويُعزى ذلك أساسًا إلى مرونة نظامها التركيبي وحرية الرتبة فيها[2]. ومن ثمّ فإن لكل لغة خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية التي تجعلها تنتقي الآليات المناسبة لتحقيق وظائف المحور والبؤرة.

ب-الوظائف الخارجية:

تتمثل الوظائف الخارجية في اللغة العربية في ثلاث وظائف أساسية هي:**المبتدأ، والذيل، والمنادى.**

1- المبتدأ:(Theme)

يُقصد بالمبتدأ العنصر الذي يحدد مجال الخطاب الذي يَرِدُ الحمل في إطاره. ويتضح ذلك في المثال: "زيد قام أبوه" ؛ حيث يُعدّ "زيد" مبتدأ، بينما تمثل عبارة" قام أبوه"الحمل، وبذلك تتكون الجملة من ركنين أساسيين: المبتدأ الذي يحدد المجال

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص69

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص 174.

الذي يُسند إليه الحمل، والحمل الذي يتضمن المعلومة المسندة، ومن هذا المنظور يختلف مفهوم المبتدأ عند التداوليين عن مفهومه عند النحاة القدامى؛ إذ لا يُنظر إليه بوصفه عنصرًا نحويًا فحسب، بل باعتباره وحدة تداولية تُحدد الإطار التخاطبي الذي يندرج فيه مضمون الجملة[1].

2- الذيل:(Tail)

قدّم أحمد المتوكل تصورًا جديدًا لوظيفة الذيل، سعى من خلاله إلى تجاوز ما رآه قصورًا في التعريف الذي وضعه سيمون ديك لهذه الوظيفة، وقد استلهم المتوكل في صياغة مفهوم الذيل بعض التصورات التي وردت عند النحاة العرب القدامى[2].

ويُعرَّف الذيل بأنه المكوّن الذي يحمل معلومة تُسهم في توضيح معلومة واردة في الحمل أو تعديلها أو تصحيحها،[3] وانطلاقًا من هذه الوظيفة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الذيول:

1- ذيل التوضيح:ومن أمثلته قولنا: "سعدت بلقياه، خالدٌ" ؛ إذ تمثل كلمة "خالد"ذيلَ توضيح، لأنها تضيف معلومة تُزيل الإبهام الحاصل في الضمير "الهاء"الوارد في" لقياهُ" ، فتحدد المقصود به على وجه الدقة.

2- ذيل التعديل:ومثاله: "حررت الرسالة، نصفها"، حيث تؤدي عبارة " نصفها" وظيفة ذيل التعديل، إذ تُقيِّد المعلومة الواردة في الحمل وتُعدّلها، مبينةً أن التحرير لم يشمل الرسالة كاملة، بل اقتصر على نصفها.

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 115- 116.
[2]- ينظر: حافظ اسماعيلي العلوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت، 2009، ص 361.
[3]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 144- 145

3- ذيل التصحيح:ومن أمثلته قولنا: "أثنيت على زينب، بل على فاطمة"؛ ففي هذا المثال تُضاف العبارة" على فاطمة"لتصحيح المعلومة السابقة الواردة في الحمل، واستبدالها بالمعلومة الصحيحة[1].

ويتضح من ذلك أن المتوكل لم يكتفِ بنقل التصور الغربي لهذه الوظيفة، بل أعاد صياغته في ضوء خصوصيات اللغة العربية، فجعل الذيل مرتبطًا بوظيفة توضيح المعلومة أو تعديلها أو تصحيحها داخل الحمل.

3- المنادى:

المنادى وظيفة تداولية تُسند إلى المكوّن الدال على الكائن المقصود بالنداء في مقام تواصلي معين، كما في المثال: "يا زيد، أخوك مقبل"؛ حيث يؤدي "زيد"وظيفة المنادى، وترتبط وظيفة المنادى، شأنها شأن المبتدأ والذيل والبؤرة والمحور، بالسياق التخاطبي الذي ترد فيه، إذ يتوقف إسنادها على المقام التواصلي لا على البنية النحوية وحدها[2].

وبناءً على ذلك، يُعدّ المنادى وحدة لغوية ذات وظيفة تداولية تتحدد وفق المقام الذي ترد فيه، وقد أضافها أحمد المتوكل إلى الوظائف الخارجية مراعاةً للخصائص المميزة للغة العربية وما تتيحه من إمكانات تداولية خاصة.

وينقسم المنادى إلى:[3] منادى النداء، ومنادى المستغاث، ومنادى ندبة

1- منادى النداء: هو المكوّن الذي يُقصد به استدعاء المخاطب أو لفت انتباهه في مقام تواصلي معين بواسطة إحدى أدوات النداء.

مثال:يا خالد، اقترب، زيد، ناولني الملح، أَزيد، زُر أخاك .

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 147.
[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 161.
[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص 167- 169

في هذه الأمثلة تم توجيه النداء مباشرة إلى المخاطب بغرض استحضاره أو استدعائه.

2- منادى الندبة: هو المكوّن الذي يُنادى للتفجع عليه أو إظهار الحزن والأسى لفقده أو لما أصابه، ويكون الغرض من النداء التعبير عن التألم والتحسر.

مثال:وا زيداه !، وا أبتاه !، وا حسرتاه !

فالمنادى هنا لا يُستدعى للحضور، وإنما يُذكر للتعبير عن الحزن والتوجع.

3- منادى الاستغاثة: هو المكوّن الذي يُنادى طلبًا للعون أو النجدة أو المساعدة عند الشدة أو الحاجة.

مثال:يا للمسلمينَ للمظلوم، يا لَلناسِ للغريق .

فالغرض من النداء هنا هو الاستغاثة وطلب المساعدة ممن يُرجى منه الإغاثة.ويرى أحمد المتوكل أن المنادى، والمندوب، والمستغاث ليست وظائف تداولية مختلفة، بل هي ثلاثة أنواع للوظيفة التداولية نفسها (النداء)تختلف بحسب المقصد التواصلي الذي تؤديه.[1]

[1]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 163

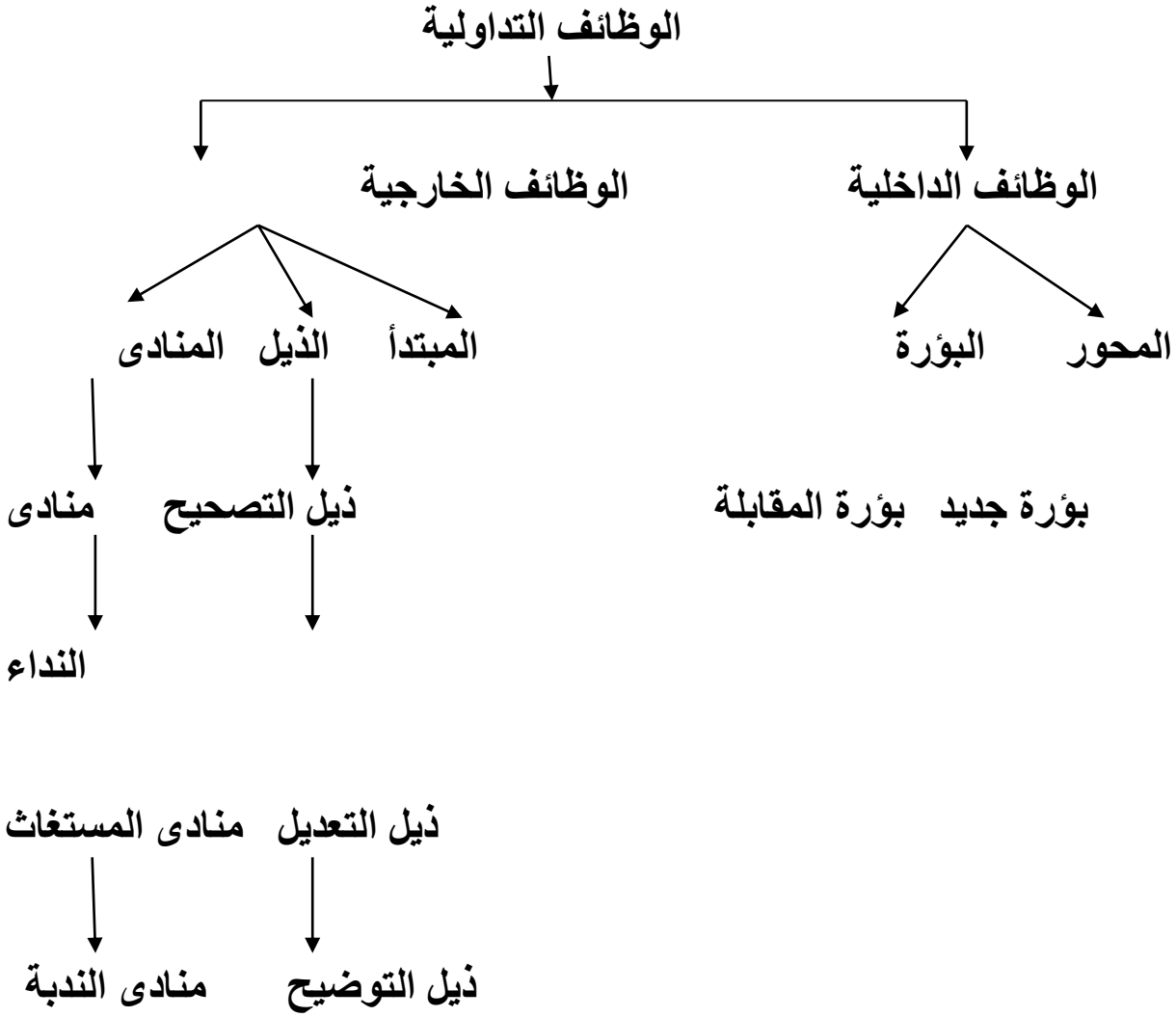

الشكل 05: يمثل الوظائف التّداولية

أمثلة عن الوظائف التداولية

1) قال تعالى: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾، سورة الأعراف، الآية 98 برواية ورش عن نافع.

2) البارحة عاد محمد من السفر.

3) كيف رجع موسى؟

قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰإِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾برواية ورش عن نافع.

4) أعجبني موسى –عليه السلام- غضبه

5) قرأت كتابه خالد

6) أسعدني التلميذ سلوكه، بل صدقه.

7) المجاهدون نصرهم اللّه في الثورة التحريرية.

8) قال أحمد مطر:

يَا فِلَسْطِينُ وَأَرْبَابُ النِّضَالِ الْمُدْمِنُونَ *** وَمَلَايِينُ اللُّحُومِ فِي فَضَاءِ الْجُرْحِ تَفْنَى[1]

الجدول رقم 04 يمثل الوظائف التّداولية في الأمثلة

رقم المثال	الوظيفة التداولية	داخلية	خارجية	التّعليل
01	بؤرة مقابلة: **ضحى.** **هم يلعبون**	 x x		للتأكيد .لأن الاستفهام إنكاري توبيخي لأن بعد الاستفهام واقع وهم لا يؤمنون بأنه سيقع
02	بؤرة م :**البارحة**	x		للتقديم والتأخير.
03	المحور: **موسى**	X		لقيامه بالتنفيذ وهوالمحدث عنه وهو وظيفة داخلية
04 05	ذيل تعديل: غضبه ب- ذيل توضيح:**خالد**		X	أ- قيامه بعملية التعديل . ب- التي يحملها المكون "الكتاب." ج- لتوضيح الغموض قبله قام الذيل بدورالتصحيح بسبب وجود الأداة بل

[1]- أحمد مطر، مدونة الأعمال الكاملة، دار العوادي للنسر، ج3، 2013، ص 22.

06	ت- ذيل تصحيح: **صدقه**			
07	المبتدأ:**المجاهدون**		X	لأن المبتدأ خارجي ويحدد مجال المحدث على سبيل الورود
08	المنادى: **فلسطين**		X	لأنه وظيف خارجية

المصدر : من اعداد الطالبة

الاستنتاج

الوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي هي وظائف تستند إلى مكونات الجملة من خلال النظر إلى البنية الإخبارية، أي تستند إلى مكونات الجملة طبقًا للعلاقة الموجودة بين المتكلم والمخاطب ضمن سياق مقام معين، وهي تنقسم إلى نوعين هما: وظائف تداولية داخلية تسند داخل الحمل ذاته، ووظائف خارجية تسند بدورها إلى مكونات خارجة عنه ولا تسند إلى داخله.

وهذا ما يظهر واضحًا من خلال الأمثلة المطبقة عليها في هذا الجدول، حيث تكشف هذه الأمثلة المدروسة أن الوظائف التداولية لا تهتم بالبنيات النحوية للجملة في ذاتها، بل تهتم بطريقة تنظيم المعلومة داخل الخطاب تبعًا لمقاصد المتكلم وحاجة المخاطب. وقد برزت في الجدول الوظائف التداولية بمختلف نوعيها الداخلية والخارجية، حيث يتبين من خلالها أن هذه الوظائف تؤدي دورًا أساسيًا في تنظيم الخطاب وتوجيه عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب، إذ نلاحظ من خلال المثال 1 أنه تم إسناد وظيفة بؤرة مقابلة إلى المركبين "ضحى"و"هم يلعبون"، لأن الخطاب هنا يسلط الضوء على مفارقة دلالية بين زمن ينتظر فيه الأمن والاطمئنان وفيه

وقوع البأس الإلهي، وقد أسهمت البؤرة في إبراز هذا التعارض التداولي، فجعلت العنصرين مركز الاهتمام داخل البنية الخبرية.

كما نجد في المثال 2 كذلك بؤرة مقابلة، حيث جعل تقديم كلمة "البارحة" تبرز زمن الحدث، وجعل المعلومة الأبرز في الخطاب، فتوجه الاهتمام للمخاطب نحو وقت العودة دون غيره.

ثم نأتي للمثال 3: حيث أدى "موسى" وظيفة المحور لأنه يقوم بدور المنفذ، وهو المحدث عنه داخل الرسالة الإخبارية داخل الجملة، ثم نعرج إلى المثال 4: الذي يحمل وظيفة ذيل التعديل لأنه ورد بعد الجملة لتحديد مرجع الضمير في غضبه وتقييد دلالته، وقد أسهم هذا الذيل في إزالة الالتباس الذي ينشأ عن تعدد الاحتمالات للضمير، فقام بوظيفة تعديل الإحالة وتخصيصها. بينما أسندت وظيفة ذيل التوضيح لكلمة "خالد" في المثال 5 لبيان المقصود بالضمير، إذ يضيف معلومة تفسيرية تساعد المخاطب على إدراك المقصود لتوضيح الغموض قبله.

في حين أن في المثال 6 :شغلت كلمة "صدقه" وظيفة ذيل التصحيح، لأن المتكلم تراجع عن المعلومة الأولى "سلوكه" واستبدلها بمعلومة أدق "صدقه"، وهكذا أدت أداة الاستدراك بل دورًا تداوليًا في تحويل وجهة الخطاب وتصحيح المعلومة السابقة، كما نلاحظ في المثال 7 أن كلمة "المجاهدون" أسندت لها وظيفة المبتدأ التداولي، لأنه يمثل الموضوع الذي افتتح به الخطاب ويحدد المجال الذي سيدور حوله الخبر، وتعد هذه الوظيفة خارجية لأنها تقع خارج البنية الحملية ولكنها تحدد ما سيرد بعده.

أما في المثال 8 فتؤدي كلمة "فلسطين" دور المنادى، وهو وظيفة تداولية خارجية لأن الغرض منها استدعاء المخاطب ولفت انتباهه في المقام التخاطبي لا

الإسهام في العلاقات الإسنادية داخل الحمل، وعليه فإن دورها يتمثل في تحقيق التواصل واستحضار المتلقي إلى موضوع الخطاب.

وبذلك يتجلى أن البناء التداولي للجملة من خلال هذه الأمثلة لا يقوم على العلاقات التركيبية وحدها، بل يعتمد أيضًا على الكيفية التي يوزع بها المتكلم المعلومات ويثبت مقاصده التواصلية داخل الخطاب.

الإسناد الوظيفي

الأمثلة:

قال عنترة بن شداد:

وَلَقَدْ ذَكَرْتُكِ وَالرِّمَاحُ نَوَاهِلٌ *** مِنِّي، وَبِيضُ الْهِنْدِ تَقْطُرُ مِنْ دَمِي[1]

ويقول ابن الفارض:

سَكِرْتُ بِخَمْرِ الْحُبِّ فِي كَأْسِ حَيِّهَا *** وَفِي خَمْرَةِ الْعَاشِقِينَ مَنَافِعُ[2]

الجدول رقم 05: يمثل الإسناد الوظيفي في الأمثلة

عناصر البنية التركيبية	الكلمة	الوظائف التركيبية	الوظائف الدّلالية	الوظائف التّداولية	البنية الحملية
لقد ذكرتك	ذكر	X		X	محمول فعلي أساسي
	التاء (ت)	فاعل	منفذ	محور	محمول اسمي
	ك	مفعول به	متقبل مستقبل	بؤرة	محمول اسمي
والرّماح نواهل	الرماح	فاعل	منفذ + عمل	محور فعلي	حد حملي

[1]- عنترة بن شداد، شرح الديوان، تصحيح: أمين سعيد، المكتبة التجارية، مصر، د ت، ص 127.

[2]- عبد الله المسافر بالله، شرح ديوان سلطان العاشقين عمر ابن الفارض، على الموقع: https://almossafer1.blogspot.com/ اطلعليه يوم: 01 جوان2026، على الساعة:17:10.

	نواهل	خبر حملي	عمل	بؤرة	محمول إضافي وصفي
	مني	X	متقبل	X	متمم (جار ومجرور)
وبيض الهند تقطر من دم	بيض الهند	فاعل	منفذ	بؤرة	بنية حملية
	من دم	X	X	X	متمم
سكرت بخمر الحبّ	سكر	X	الأداة	X	محمول فعلي أساسي
	ت	فاعل	منفذ	محور	محمول أساسي
	بخمر	X	علّة	محور	محمول أساسي
	الحبّ	X	علّة	بؤرة	متمم سببي
وفي خمرة العاشقين منافع	وفي خمرة	شبه جملة خبر	منفذ	محور	محمول اسمي
	العاشقين	X	متقبل	X	محمول اسمي
	منافعُ	مبتدأ	عمل	بؤرة	محمول اسمي

المصدر : من اعداد الطالبة

الاستنتاج العام:

تعقيبًا على ما ورد من معطيات في الجدول، فإننا نلمس في البيت الأول وظيفتين اثنتين هما: الوظيفة التركيبية والوظيفة التداولية، فأما الأولى فقد ساهمت في صياغة البنية اللغوية، حيث تتوزع البنية بين حمل فعلي أُسنِد فيه الفعل إلى فاعله مع وجود المتممات السببية والمكانية، وحمل اسمي يقرر البنية الوجودية،

ماساهم في تبيين وإظهار المعرفة الوجدانية والانفعالية للمتكلم حيث تنهل الرماح على ذات الشاعر.

والبيت الثاني حيث توزعت البنية التركيبية بين ما هو فاعل (حمل) وما هو مفعول (محمول) وبين ما هو وصفي وما هو فعلي، في حين نستخلص الوظيفة التداولية عبر مركزية الخطاب حول تجربة الشاعر في الحرب والحب، مما يجعل صور الدم والسلاح بؤرًا إخبارية، مع ملامسة ذات الشاعر لكونها محورًا ضمنيًا، ويتحول بذلك البناء اللغوي إلى بنية تداولية تبرز أثر البطولة والشجاعة في الفعل الحربي.

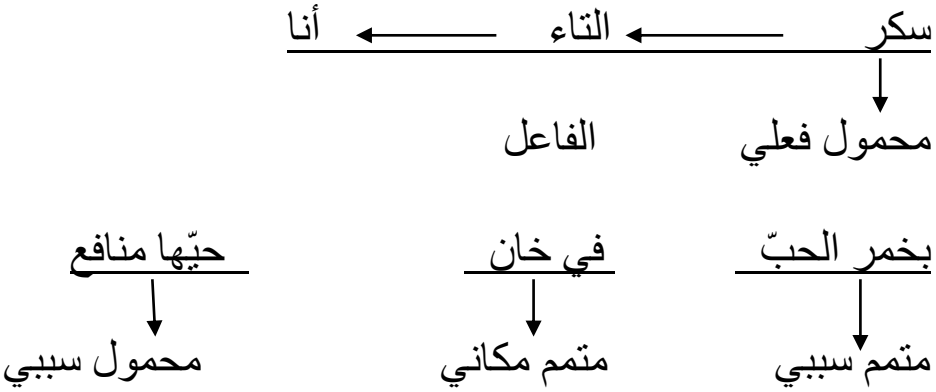

أما الوظيفة الدلالية فقد غاصت بنا في البنية العميقة من حيث كون العناصر التي يستند إليها المشاركون في الفعل، وبيان الأدوار: (المنفذ، والمتقبل، وأداة العمل، والظرف، والقوة)، بحسب المقتضى المقامي في التصور الذهني، والتغيير في الشكل النحوي لا يؤدي بالضرورة إلى التغيير في المعاني الدلالية العميقة.

وأخيرًا من خلال الجدول يظهر أن كل كلمة في البيتين تؤدي وظيفة محددة داخل مستويات التحليل الثلاثة؛ فالوظائف التركيبية تحدد مواقع الكلمات وعلاقاتها النحوية، والوظائف الدلالية تكشف أدوارها في الحدث، أما الوظائف التداولية فتحدد قيمتها في العملية التواصلية داخل الخطاب، ومن ثم فإن المعنى الشعري في البيتين لا يكون نتاج البنية النحوية وحدها، بل من التفاعل المستمر والدائم بين البنية

التركيبية والدلالة والمقصد التداولي، وهو ما يمثل جوهر التصور الذي تقوم عليه نظرية النحو الوظيفي.

الخـــــاتمة

خاتمة

وفي الختام يمكن القول إن هذه المذكرة الموسومة بـ: "النحو الوظيفي بين الدلالة والتداول، كتاب نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم لمحمد الحسين نموذجًا"، سعت إلى تبيان أن النحو الوظيفي يمثل أحد أبرز الاتجاهات اللسانية الحديثة التي أسهمت في إعادة النظر في الظاهرة اللغوية من منظور يتعدى حدود الوصف الشكلي للبنية، ليجعل من الوظيفة التواصلية محورًا بارزًا وأساسيًا في تفسير العلاقات اللغوية وتحليلها. وهذا ما أتاحه لنا اتخاذ كتاب "نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم لمحمد الحسين مليطان" نموذجًا لهذه الدراسة، للوقوف على الجهود العلمية المبذولة في نقل هذا التصور اللساني الحديث إلى البيئة العربية وتقريب مفاهيمه ومصطلحاته إلى الباحث العربي بصفة خاصة.

ومن بين النتائج المتوصل إليها نجد ما يلي:

1. أثبتت الدراسات أن المنهج الوصفي أسهم في إرساء الطابع العلمي للدرس اللساني من خلال دراسة اللغة كما هي في الواقع.
2. أظهر البحث أن المعيارية تؤدي دورًا مهمًا في وضع قواعد الاستعمال اللغوي.
3. بينت النتائج أن المعيارية والوصفية لا تمثلان اتجاهين متناقضين بقدر ما تشكلان مقاربتين متكاملتين لدراسة الظاهرة اللغوية والإلمام بجوانبها.
4. إن تطور الدرس اللساني الحديث ارتبط بتعزيز النزعة الوصفية دون الاستغناء الكامل عن الوظائف التنظيمية التي تؤديها المعيارية.
5. إن النحو الوظيفي يمثل تحولًا نوعيًا في الدراسات اللسانية الحديثة لارتكازه على الوظيفة التواصلية للغة بدل اقتصاره على وصف بنيتها الشكلية.
6. إن اللغة في التصور الوظيفي تدرس بوصفها أداة للتواصل والتفاعل.

7. إن نظرية النحو الوظيفي تجمع بين المستويات التركيبية والدلالية والتداولية في إطار تحليل متكامل.

8. البعد التداولي يشكل ركيزة أساسية للنظرية الوظيفية من خلال ربط الخطاب بسياقات الاستعمال ومقاصد المتكلمين.

9. الوظائف الدلالية والتداولية تسهم في تفسير العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بصورة أدق من التحليل النحوي التقليدي.

10. النحو الوظيفي تجاوز العديد من القيود التي اتسمت بها النماذج البنيوية والشكلية من خلال اهتمامه بالاستعمال الفعلي للغة.

11. المصطلح العلمي يعد الأداة المركزية في بناء المعرفة اللسانية ونقلها وتداولها بين الباحثين.

12. أوضحت الدراسة أن اللغة العربية تمتلك إمكانات لغوية واسعة تؤهلها لاستيعاب المفاهيم العلمية الحديثة من خلال آلياتها الذاتية.

13. كشفت هذه الدراسة أن المصطلح اللساني العربي عرف تطورًا ملحوظًا بفضل جهود الترجمة والتعريب والمجاز والاشتقاق والنحت وغيرها من آلياته لمواكبة النظريات اللسانية الحديثة.

14. ساهمت الترجمة إسهامًا كبيرًا في نقل مفاهيم النحو الوظيفي إلى الثقافة العربية رغم ما يكتنفها من صعوبات دلالية ومفهومية.

15. أبانت قضية تعددية الترجمة عن وجود تباين واضح في المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية، وهو ما يؤدي أحيانًا إلى اضطراب الاستعمال وإرباك الباحثين والمتخصصين.

16. تبين من خلال التحليل المعجمي والاصطلاحي للكتاب أنه يضم ثروة مصطلحية وظيفية معتبرة، متنوعة مفردة ومركبة من حيث البنية، وأصيلة ومشتركة ومعربة ومقترضة من حيث المصدر.

17. أظهرت الدراسة أن المؤلف اعتمد بدرجة كبيرة على المنجز العلمي لأحمد المتوكل في مجال النحو الوظيفي، سواء من حيث المفاهيم أو المصطلحات أو النماذج النظرية.

18. يعتبر الكتاب معجمًا يساعد القارئ والباحث في مجال اللسانيات الوظيفية.

19. بين التحليل أن شرح المصطلحات في الكتاب لم يكن على نمط واحد، بل تراوح بين التعريف المختصر والترجمة المباشرة والتفسير المطول وفق طبيعة المصطلح ومستوى تعقيده.

20. الملاحظة على كتاب محمد الحسين أن شرحه لبعض المصطلحات كان مقتضبًا، مما كان يستدعي شرحًا أطول من أجل تسهيل الفهم للقارئ.

21. من خلال النحو الوظيفي يلاحظ أن الوظائف التركيبية يمكن إسنادها إلى الوظائف الدلالية، حيث يمكن للفاعل أن يكون منفذًا ومتقبلًا ومستقبلًا ومستفيدًا وأداة أو مكانًا أو زمانًا، وهذا بالنسبة للمفعول، إلا أنه لا يمكن له أن يؤدي وظيفة المنفذ.

22. وكذلك الوظائف التداولية، نخص بالذكر فقط للحصر وظيفتي المحور والبؤرة باعتبارهما يتصدران مقدمة الجمل في بعض الأحيان.

التوصيات:

في ضوء النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تثري أو تحفز على البحث أكثر فيما يخص النحو الوظيفي ومصطلحاته وفق الدراسات الحديثة، مما يسهله ويبسطه للمتلقي، وهي كما يلي:

- تشجيع الدراسات اللسانية العربية التي تعنى بالنحو الوظيفي ومختلف تطبيقاته في تحليل النصوص والخطابات.
- العمل على توحيد المصطلح اللساني العربي للحد من ظاهرة التعدد المصطلحي التي تؤدي إلى اضطراب المفاهيم.
- دعم المشاريع الترجمة العلمية المتخصصة في مجال اللسانيات الحديثة.
- تشجيع الباحثين على دراسة جهود العلماء العرب في نقل النظريات اللسانية المعاصرة وتقويمها.
- إدراج النحو الوظيفي ضمن المقررات الجامعية المتخصصة في الدراسات اللسانية واللغوية.
- إنجاز معاجم متخصصة بالمصطلحات الوظيفية تراعي الدقة العلمية ووحدة الاستعمال.
- مواصلة البحث في العلاقة بين الدلالة والتداول باعتبارها من أهم القضايا التي يعتمد عليها التحليل الوظيفي للغة.
- توسيع الدراسات التطبيقية التي تستثمر مفاهيم النحو الوظيفي في تحليل النصوص العربية القديمة والحديثة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج:1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2012

2- ابن منظور، لسان العرب، تح: علي بشري، دار إحياء التراث العربي للنشر والتّوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1988.

3- أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح: محمد المصري وعدنان درويش، إصدارات دار الرسالة، ط2، سوريا، 1998

4- سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تع: إميل بديع، إصدارات دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1999.

5- الجوهري، تاج اللغة وصحاح اللغة العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، د ت.

6- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكنب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003

7- الزبيدي، تاج العروس، دار مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، د ط، ج2، لبنان، د ت

المراجع

8- إبراهيم ابراهمي، نظرية النحو الوظيفي "أصول وتطبيقات"، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قالمة، الجزائر، 2022

9- أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 1993

10- أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، ط1، المغرب، 2005.

11- أحمد المتوكل، الخطاب واللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، لبنان، 2010

12- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، ط1، الرباط، المغرب، 1987

13- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان للنشر والتوزيع، ط1، المغرب، 2006

14- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مطبعة النجاح بدار الثقافة، ط1، الرباط، المغرب، 1985

15- أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، ط1، المغرب، 2003.

16- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر، ط1، الدار البيضاء، 1986.

17- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل التداولي)، دار الأمان، ط1، المغرب، 1995.

18- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، المغرب، 1987

19- أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي أبو الحسن، مقاييس اللغة، مادة (صلح)، تح : عبد السلام هارون، دار الجيل للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1991

20- أحمد مطر، مدونة الأعمال الكاملة، دار العوادي للنسر، ج3، 2013.

21- إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوقاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، مصر، 2002

22- البيتوشي عبد الله بن محمد، الحفاية بتوضيح الكفاية، تح: طه صالح أمين طه، درا الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2012.

23- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة للنشر والطباعة والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1994

24- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، ط4، القاهرة، مصر، 2001

25- جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تح: أحمد السيد، المكتبة الوقفية، المجلد 1، الجزء2، القاهرة، مصر، د ت

26- جيوفريليتش، مبادئ التداولية، تر: عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، ط1، المغرب، 2013

27- الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علم اللسان، موفيم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012

28- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافية العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، دار الكتاب الحديث، ط1، لبنان، 2009

29- سعيدة علي زيغد، تحليل الخطاب الحواري في نظرية النحو الوظيفي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014

30- شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار طلاس، ط.1، دمشق، 1989م

31- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي وآليات صياغته، علامات (كتاب نقدي يصدر نادي جدة الأدبي الثقافي)، المملكة العربية السعودية، المجلد 1، الجزء 8، 1993م

32- عبد العليم إبراهيم، النحو الوظيفي، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ت

33- عبد الفتاح الحموز، نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل، دار جرير للطباعة والتوزيع، ط1، الكويت، 2012.

34- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النّهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986

35- عز الدين البوشيخي، دور المصطلحات في بناء العلوم الإسلامية، ندوة الدّراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، مطبعة المعارف للنشر والتوزيع، د ط، المغرب، 1996

36- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه وتطبيقاته العلمية، مكتبة ناشرون اللبنانية، بيروت، 2008

37- علي آيتأوشان، اللسانيات والديداكتيك، نموذج النحو الوظيفي من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط1، الدار البيضاء، 2005

38- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ت.

39- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار شؤون الثقافة العامة، ط1، بغداد، العراق، 1986

40- علي محمود الصراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية - دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، ط1، 2010

41- عنترة بن شداد، شرح الديوان، تصحيح: أمين سعيد، المكتبة التجارية، مصر، د ت.

42- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، ط1، ج2، الأردن، 2000.

43- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي "دراسة النشاط اللساني العربي، منتدى سور الأزبكة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004

44- فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي ومجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1986

45- كمال أحمد غنيم، آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة، مجمع اللغة العربية الفلسطيني، غزة، فلسطين، 2014م

46- لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصلحية، دار الأمل للنشر والتّوزيع، د ط، الجزائر، 2012

47- محمد أبو بكر بن عبد القادر الرازي، كتاب مختار الصحاح، مكتبة دائرة المعاجم للنشر، لبنان، بيروت، د ت

48- محمد الأوراغي، نظريّة اللّسانيات النسبية "دواعي النشأة"، منشورات الاختلاف، دار الأمان، ط1، الرباط، المغرب، 2010

49- محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، دار الأمان، ط1، الجزائر، 2014

50- محمد حسيم أل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1980

51- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهايات القرن الثالث، دار مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1980.

52- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، ط2، الرباط، المغرب، 1982

53- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، مصر، 1989

54- محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1987م

55- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للنشر والتوزيع، د ط، مصر، د ت

56- مسعود صحراوي، من التنظير التداولي إلى التطبيق النحوي، علاقة البنية بالوظيفة في دلائل الإعجاز، دار كنوز المعرفة، ط1، الأردن، 2014

57- مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي، د ط، سوريا، 1988

58- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس انظرية والمنهجية، جامعة عين الشق، المغرب، د ت

59- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، ط1، سوريا، 2008

60- نجية منسية، حركة النقل والترجمة حتى العصر العباسي، إصدارات بيت الحكمة، د ط، تونس، 1989

61- نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، دار الأمان، ط1، الرباط، المغرب، 2014

62- يحيى بعيطيش، نحو نظرية نحوية وظيفية للنّحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللّسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.

المجلات والمقالات

1- أحمد شحلان، جهود مكتب تنسيق التعريب في قضايا اللغة العربية والتعريب خلال ثلاثين سنة، مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد 44، 1997م

2- أحمد شفيق الخطيب، منهجية وضع المصطلحات وتطبيقاتها، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد خاص وفيه بحوث ندوة، "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح"، الجزء 3، مج، 2000م

3- خديجة مرات، نظرية النحو الوظيفي... البنية والوظيفة، مجلة اللغة الوظيفية، المجلد 7، العدد 2، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، سطيف الجزائر، 2020

4- عاطف فاضل، تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسات اللغوية الحديثة، مجلة التربية والعلم، العدد4، المجلد 17، 2010

5- عبد الوهاب حنك، الكلمة، المصطلح، المعنى ، المفهوم: مقاربة مفهومية، مجلة التحبير، المجلد 03، العدد 04، جيجل، الجزائر، ديسمبر 2021

6- علي محسن ضرغام، حيدر جبار عيدان، النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان "دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما"، مجلة آداب الكوفة، العدد14، المجلد 5، ديسمبر 2012

7- عمر بورنان، المنهج الوصفي في النحو العربي، اليوم الدراسي حول المناهج، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011

8- العياشي عمیار، تأرجح الدرس النحوي في التراث العربي بين الوصفية والمعيارية، مجلة كلية الآداب واللغات، العدد 20، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2017

9- قروي زهيرة، مفهوم المصطلح وآليات توليده في اللغة العربية، مجلة الآداب، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2009

10- لحمامي رضوان، سمات العلاقة الإسنادية في النحو العربي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد 78، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، د ت

11- ماجر محمد إبراهيم الجولي، وظائف التداولية في التوجيه النظري، مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد15، 2017

12- محمد حلمي خليل، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة: دراسة تمهيدية نحو معجم صوتي ثنائي اللغة، مجلة اللسان العربي، العدد21، المغرب، 1983

13- محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 28، العدد 3، الكويت، مارس 2000

14- مرباح شفاعة، النظرية النحوية الوظيفية من سيمون ديك إلى أحمد المتوكل، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، المجلد13، العدد02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2025

15- مصطفى غلفان، أعمال أحمد المتوكل اللسانية: من التراث إلى الحداثة، مقال منشور ضمن أعمال الندوة التكريمية للأستاذ أحمد المتوكل، بعنوان: النحو الوظيفي واللغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2005

16- يحي بعيطيش، الوظائف التداولية في رواية ريح الجنوب لابن هدوقة، مجلة علامات، المجلد 51، العدد 13، مكناس، المغرب، 2004

الرسائل والأطاريح

1- أسماء بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، معجم المجيب لأحمد العايد أنموذجا، مذكرة ماجستير في الترجمة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014م

2- خليدة بكيري، المنهج الوصفي والمعياري في النحو العربي من خلال كتاب منطق العرب في علوم اللسان لعبد الرحمن حاج صالح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اللسانيات التطبيقية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019-2020

3- سامي محمد الأمين لعوامر، الوصفية في البحوث اللسانية والعربية الحديثة جهود تمام حسان نموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004- 2005

4- عبد المجيد السالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007

5- محمد ابن شماني، النظرية الغلوسيماتيكية وتجلياتها في الدرس اللساني العربي، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2015

6- محمد محمود موسى عطا، مناهج الدرس النحوي في العالم في القرن العشرين، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الدكتوراه، تخصص اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، عمان، 1992

7- نسيمة لوح، مطبوعة محاضرات مقياس علم المصطلح، تخصص: الدّراسات اللسانية العربية، في إطار التّحضير لملف التأهيل إلى الأستاذية، جامعة علي لونيسي، البليدة، الجزائر، 2020- 2021

8- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005- 2006

المواقع الإلكترونية:

1- قناة الجامع لعلوم القرآن: على الموقع: https://quran-uni.com/quran_sciences_author

2- عبد الله المسافر بالله، شرح ديوان سلطان العاشقين عمر ابن الفارض، على الموقع: https://almossafer1.blogspot.com/

الملاحـــق

الملحق رقم (01): التعريف بالمؤلف: محمد الحسين مليطان[1]

وُلد محمد الحسين مليطان بمدينة مصراتة الليبية في 28 ديسمبر 1972م. تلقّى تعليمه الابتدائي في مدرسة دينية، ثم التحق بمعهد مصراتة للقراءات القرآنية، حيث واصل دراسته فيه خلال الفترة الممتدة من سنة 1982م إلى سنة 1986م، وهي السنة التي أُغلق فيها المعهد بقرار حكومي، بعد ذلك انتقل إلى معهد ابن غلبون للمعلمين، وتخرّج منه سنة 1990م حائزًا الدبلوم المتوسط في اللغة العربية والدراسات الإسلامية.

واصل مسيرته الأكاديمية بالالتحاق بجامعة عمر المختار بمدينة البيضاء (الجامعة الإسلامية سابقًا)، حيث نال شهادة الليسانس في اللغة العربية والدراسات الإسلامية سنة 1994م. ثم التحق بقسم الدراسات العليا في جامعة مصراتة (جامعة 7 أكتوبر سابقًا)، وحصل على شهادة الدبلوم العالي سنة 1996م.

وفي إطار تخصصه النحوي، أنجز رسالة ماجستير بعنوان: "الدرس النحوي في تفسير ابن عطية: دراسة نحوية نصية"، تحت إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى الصادق العربي، ونال بها درجة الماجستير في النحو والصرف سنة 2003م. كما واصل جهوده العلمية بالعمل على إعداد أطروحة الدكتوراه.

أما على الصعيد المهني، فقد شغل عددًا من الوظائف في مجالي التعليم والإعلام، فعمل معلّمًا للغة العربية والدراسات الإسلامية في عدد من المدارس الثانوية والمعاهد الدينية، ثم التحق بعضوية هيئة التدريس بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة 7 أكتوبر ابتداءً من 8 فبراير 2004م، كما مارس العمل الصحفي والنقدي، فكتب في العديد من الصحف والمجلات والدوريات المحلية والإلكترونية، وتولّى رئاسة القسم الثقافي بصحيفة «الجماهير» الليبية، ثم شغل منصب مدير

[1]- ينظر: قناة الجامع لعلوم القرآن: على الموقع: https://quran-uni.com/quran_sciences_author اطلع عليه يوم: 2026/06/06

تحريرها،كما ترأس تحرير صحيفة «أسواق»، وتولى رئاسة مركز ابن عبد الغالب الثقافي الأهلي، مسهمًا بذلك في تنشيط الحركة الثقافية والإعلامية في ليبيا.

من بين مؤلّفاته نجد: "نظرية النحو الوظيفي: الأسس النماذج والمفاهيم، وكتاب "التضمين في القرآن الكريم بين التفسير والتأويل قراءة في تفسير ابن عطية".

الملحق رقم(02): تقديم الكتاب: نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم

العنوان:نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم

المؤلف: محمد الحسين مليطان.

الناشر: دار الأمان (الرباط)، ومنشورات الاختلاف (الجزائر)، ومنشورات ضفاف (الرياض).

عدد الطبعات:الطبعة الأولى

سنة النشر: 2014.

عدد الصفحات:208 صفحة.

نوعه: كتاب من الحجم المتوسع في القضايا اللّسانية

محتوى الكتاب:

يتناول الكتاب نظرية النحو الوظيفي بوصفها إحدى أبرز النظريات اللسانية المعاصرة التي سعت إلى تجاوز حدود النحو الصوري، من خلال التركيز على المبادئ المنهجية والأسس النظرية للنحو الوظيفي مع إدراج نماذج النواة والمعيار عند سيمون ديك ونماذج الطبقات القالبي ونحو الخطاب الوظيفي الموسع عند أحمد المتوكل، وكذا نموذج نحو الخطاب الوظيفي عند هنخفلدوماكنزي، ثمّ تدرّج في المصطلحات على اختلاف أنواعها بين بسيط ومركّب وأصيل ومشترك ومقترض، ومنها ولج إلى معجم مصطلحات نظرية النحو الوظيفي بالإضافة إلى التّرجمة للإنجليزي، وختم مؤلفه بمجموعة من الرسومات والأشكال المتعلّقة بالموضوع.

الملحق رقم (03): ملحق المصطلحات

المصطلح	الترجمة باللغة الأجنبية
عمل	Action
منفذ	Agent
فعل حملي	Ascriptive act
إسناد	Assignment
مستفيد	Beneficiary
ذيل التوضيح	Clarification tail
بؤرة	Focus
قدرة تواصلية	Communicative competence
مكون	Constituent
بؤرة مقابلة	Contrastive focus
استلزام حواري	Conversational implicature
المصطلح	Terminology
ذيل التصحيح	Corrective tail
فعل خطابي	Discourseact
بؤرة الجملة	Clause focus
بؤرة المكون	Focus of constituent
النحو الوظيفي	Functional grammar
نظرية وظيفية	Functional theory
بنية وظيفية	Functional structre
لسانيات وظيفية	Functional linguistics

Future	مستقبل
Goal/ Patient	متقبل
Instrument	أداة
Internal constituent	مكون داخلي
Interpretation	حمل
Location	مكان
New focus	بؤرة جديد
Pragmaticfunction	وظيفة تداولية
Predication	إسناد
Predicative structure	بنية حملية
Recipient	مستقبل
Semanticfunction	وظيفة دلالية
Sentence	جملة
Structure	بنية
Subject	فاعل
Syntactic function	وظيفة تركيبية
Tail	ذيل
Term	حد
Modification tail	ذيل التعديل
Theme	مبتدأ
Vocative	منادى

الملحق رقم (04): ملحق الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل يمثل مكوّنات الكلمة	86
02	الشكل يمثل مكوّنات المصطلح	87
03	الشكل يمثل الوظائف التركيبية	103
04	الشكل يمثل الوظائف الدّلالية.	111
05	الشكل يمثل الوظائف التّداولية	120

الملحق رقم (05): ملحق الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يمثل الفرق بين المصطلح والكلمة	87
02	جدول يمثل إحصاء عدد المصطلحات في كتاب محمد الحسين مليطان	100
03	جدول يمثل الوظائف الدّلالية وإسنادها من خلال الأمثلة	112
04	جدول يمثل الوظائف التّداولية في الأمثلة	121
05	جدول يمثل الإسناد الوظيفي في الأمثلة	125

الفهـــــرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمة	أ
المدخل: الدرس اللساني بين الوصفية والمعيارية	05
الفصل الأول: نظرية النحو الوظيفي	
- مفهومها	26
- نشأتها	28
- المنهج والأسس التي تنبني عليها	33
- الأبعاد الدلالية والتداولية لنظرية النحو الوظيفي	34
- الفرق بين اللسانيات البنيوية ولسانيات سيموندیك	52
الفصل الثاني:أهمية المصطلح في الدرس اللساني	
- مفهوم المصطلح	58
- نشأته	64
- آلياته	74
- الفرق بين الكلمة والمصطلح	86
- المصطلح وتعددية الترجمة	90
الفصل الثالث: المصطلح الوظيفي	
- آليات بناء المصطلح	94
- الوظائف التّركيبية	102
- الوظائف الدّلالية	107

- الوظائف التّداولية	115
خاتمة	130
قائمة المصادر والمراجع	135
الملاحق	146
الفهرس	153
الملخص	155

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية المصطلح اللساني وآليات توليده وترجمته في اللغة العربية، مع تطبيق ذلك على. وقد هدفت الدراسة إلى التعريف بالمصطلح وخصائصه، وبيان أهم آليات توليده المتمثلة في الاشتقاق والمجاز والتعريب والنحت والترجمة، إضافة إلى الوقوف عند ظاهرة تعددية الترجمة وأثرها في توحيد المصطلحات العلمية. كما سعت إلى رصد المصطلحات الوظيفية الواردة في كتاب *نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم* لمحمد الحسين مليطان، الذي يُعد من أبرز المؤلفات العربية في مجال التعريف بالنحو الوظيفي وتقريب مفاهيمه إلى القارئ العربي . واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وقد بينت التطبيقات المختلفة أن تحليل الجملة في النحو الوظيفي لا يقتصر على الجانب التركيبي، بل يقوم على التكامل بين الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية، بما يسمح بفهم أعمق للمعنى والمقاصد التواصلية، ومن ثمّ فإن النحو الوظيفي يقدم تصورًا شاملاً للغة بوصفها أداة للتواصل، يجمع بين البنية والمعنى والاستعمال في إطار واحد.

الكلمات المفتاحية:المصطلح، تعددية الترجمة، النحو الوظيفي، اللسانيات الوظيفية، محمد الحسين مليطان، المصطلح اللساني.

Abstract

This study addresses the issue of linguistic terminology and the mechanisms of its formation and translation in the Arabic language, with a particular application to the book *Functional Grammar Theory: Foundations, Models, and Concepts* by Mohammed Al-Hussein Militan. The study aimed to define the concept of terminology and its

characteristics, and to identify the main mechanisms of term formation, namely derivation, metaphor, Arabization, blending, and translation. It also examined the phenomenon of terminological variation in translation and its impact on the standardization of scientific terminology.

Furthermore, the study sought to investigate the functional linguistic terms presented in Militan's work, which is considered one of the most significant Arabic references introducing Functional Grammar and facilitating its concepts for Arab readers. The research adopted a descriptive-analytical approach.

The various applications demonstrated that sentence analysis in Functional Grammar is not limited to the syntactic level; rather, it is based on the integration of syntactic, semantic, and pragmatic functions, allowing for a deeper understanding of meaning and communicative intentions. Consequently, Functional Grammar offers a comprehensive view of language as a tool of communication, integrating structure, meaning, and use within a unified theoretical framework.

Keywords: Terminology, Translation Multiplicity, Functional Grammar, Functional Linguistics, Mohammed El-HousseinMelitan, Linguistic Terminology.